
CHAOS THEORY
رمــزي المنيــاوي
الربيع العربي بين الثورة والفوضى !؟
الفوضَى الخَلَّاقة
السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط
والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته!!
دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

قبل سنوات، وفجأة، ودون سابق إنذار، خرجت أمريكا على العالم - لأول مرة - وعلى لسان وزيرة خارجيتها - آنذاك - كوندوليزا رايس بمصطلح غريب اسمه (الفوضى الخلاقة) يحمل رؤيتها للطريقة المثلى - من وجهة نظرها - لتغيير الشرق الأوسط نحو الأفضل. ولم تمض ثوان على نطق رايس بهذا المصطلح، حتى انقلب العالم رأسا على عقب، للبحث عن أمرين: ما تقصده أمريكا من (فوضتها الخلاقة)، و(ماهية الأفضل للشرق الأوسط) بالنسبة إليها.

وبينما يطرح العالم خاصة العرب والمسلمين (الفوضى الخلاقة) على مائدة البحث، اجتاحت الجيوش الأمريكية أفغانستان، ثم العراق، ثم بدأت تلعب بأصابعها المخضبة بآثار فطيرة الدم اليهودية المصنوعة من أجساد ودماء ضحايا إسرائيل، في مناطق أخرى كاليمن والسودان والصومال وغيرها من بقاع العالم الإسلامي.

ومن هنا بدأ الاهتمام يزيد ويزيد بدراسة قضية الفوضى الخلاقة، لا يزال النقاش محتدما حتى يومنا هذا، خاصة بعد الأحداث التي يشهدها الشرق الأوسط من المغرب حتى إيران.

وهذا الكتاب يتناول الفوضى الخلاقة من جوانبها كمصطلح يتسم بالخداع، وكنظرية لها أدوات شيطانية، وكتاريخ يعود قبل ظهورها على الملأ بزمن طويل، وكيف أن صهيونياً هو الذي سكّ هذا المصطلح، وكيف تبناه بوش، وأعلن أنه سيكون عنوان سياسته الخارجية في الشرق الأوسط.

ويبين الكتاب أيضا علاقة الفوضى الخلاقة بمشروع بوش للشرق الأوسط الكبير كتجسيد عملي له، أو كنظرية في مرحلة التطبيق.

هذا الكتاب محاولة جادة للوقوف على أبعاد مؤامرة كبرى تقوم على مصطلح يتكون من كلمتين (فوضى خلاقة).

W.Salama 010 15 17 873

الفوضى الخلاقة

chaos theory

I.S.B.N. 978-977-376-638-9

9 789773 766382

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

الفوضى الخلاقة

الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟!
السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط
والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته!!

اسم الكتاب: الفوضى الخلاقة.. الربيع العربي بين الثورة والفوضى؟!
اسم المؤلف : رمزي المنياوي
المراجعة اللغوية والتدقيق: طه عبدالرؤوف سعد
تصميم الغلاف: قسم الجرافيك بدار الكتاب العربي
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١١/٨٤٠٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N. 978 - 977 - 376 - 638 - 9

creative chaos
الفوضى الخلاقة

تطلب كافة منشوراتنا :
حلب : دار الكتاب العربي ـ الجميلية أمام مسرح نقابة الفنانين ـ ت: ٢٢٥٦٨٧٠
دمشق : مكتبة رياض العلبي ـ خلف البريد ـ ت : ٢٢٣٦٧٢٨
مكتبة النوري ـ أمام البريد ت : ٢٢١٠٣١٤
مكتبة عالم المعرفة ـ جسر فيكتوريا ت : ٢٢٢٨٢٢٢
مكتبة الفتال ـ فرع أول ـ ت: ٢٤٥٦٧٨٦
فرع ثانى ـ ت : ٢٢٢٢٣٧٣

دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

الطبعة الأولى
٢٠١٢

سوريا ـ دمشق ـ الحجاز ـ شارع مسلم البارودي هاتف: ٢٢٣٥٤٠١ ص. ب ٣٤٨٢٥
مصر ـ القاهرة ـ ٥٢ شارع عبدالخالق ثروت ـ شقة ١١ تلفاكس : ٢٣٩١٦١٢٢
لبنان ـ تليفون : ٦٥٢٢٤١ / ٠٣ ـ ٤٣٤١٨٦ / ٠٥ ص. ب ٣٠٤٣ الشويفات

darketab@yahoo.com - daralwalid@yahoo.com - info@darketab.com
www.darketab.com http://www.facebook.com/groups/darketab
http://twitter.com/darketab http://www.youtupe.com/darketab

الفَوْضَى الخلاَّقَـــةُ

الربيعُ العربيُ بينَ الثورةِ والفوضى؟!
السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط
والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته!!

رمزي المنياوي



تقديم

وسط زخم الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية، مع الثورات والاحتجاجات والاضطرابات، وفي ضوء ما حدث في مصر بعد 25 يناير 2011م من انعدام الاستقرار وشيوع الانفلات الأمني، وتراجع معدلات الإنتاج، واندلاع اضطرابات طائفية، عاد مصطلح "الفوضى الخلاقة" الأمريكي الصنع في الظهور من جديد، مع سؤال مُلِحٌ يطرح نفسه:

هل ما يجري الآن "ثورات خلاقة" أم "فوضى خلاقة".. أم ثورات خلاقة مرشحة لكي تتحول إلى فوضى خلاقة؟..

وهذا ما يجيب عنه هذا الكتاب من خلال تناول نظرية الفوضى الخلاقة من شتى جوانبها وكشف أبعاد المؤامرة التي تنطوي عليها.

فقبل سنوات، وفجأة، ودون سابق إنذار، خرجت أمريكا على العالم - لأول مرة - وعلى لسان وزيرة خارجيتها - آنذاك - "كونداليزا رايس" بمصطلح غريب اسمه "الفوضى الخلاقة" يحمل رؤيتها للطريقة المثلَى - من وجهة نظرها - لتغيير الشرق الأوسط نحو الأفضل.

ولم تمض ثوانٍ على نطق رايس بهذا المصطلح، حتى انقلب العالم رأسا على عقب، للبحث عن أمرين: ما تقصده أمريكا من "فوضتها الخلاقة"، و"ماهية الأفضل للشرق الأوسط" بالنسبة لها.

وبينما يطرح العالم، خاصة العرب والمسلمين، "الفوضى الخلاقة" على مائدة البحث، كانت الجيوش الأمريكية تواصل التدمير في أفغانستان والعراق، وتلعب بأصابعها المخضبة بآثار فطيرة الدم اليهودية المصنوعة من أجساد ودماء ضحايا إسرائيل، في مناطق أخرى كاليمن والسودان والصومال وغيرها من بقاع العالم الإسلامي .

ومن هنا بدأ الاهتمام يزيد ويزيد بدراسة قضية الفوضى الخلاقة، ولا يزال النقاش محتدماً حتى يومنا هذا، خاصة بعد الأحداث التي يشهدها الشرق الأوسـط مـن المغـرب حتى إيران.

وهذا الكتاب يتناول الفوضى الخلاقـة مـن جوانبهـا كمـصطلح يتـسم بالخـداع، وكنظرية لها أدوات شيطانية، وكتاريخ يعود إلى ما قبل ظهورها عـلى المـلإ بـزمن طويـل، وكيف أن صهيونياً هو من سك هذا المصطلح، وكيف تبناه بـوش، وأعلـن أنـه سـيكون عنوان سياسته الخارجية في الشرق الأوسط.

ويبين الكتاب أيضا علاقة الفوضى الخلاقة بمشروع بوش للشرق الأوسط الكبـير كتجسيد عملي له، أو كنظرية في مرحلة التطبيق، ومدى انطباق ذلك وعلاقتـه بـالثورات العربية الراهنة.

هذا الكتاب محاولة جادة للوقوف على أبعـاد مـؤامرة كبـيرة تقـوم عـلى مـصطلح يتكون من كلمتين.. " فوضى خلاقة " .

رمـزي الـمنـياوي

الفصل الأول

الفوضَى الخلاقة

ذهب بوش وبقيت نظرية الشر

"إذا أردتـم الاطـلاع عـلى مفهـومي للـسياسة الخارجيـة فـاقرؤوا كتـاب ناتـان شارانسكي، فإنه سيساعدكم عـلى فهـم الكثـير مـن القـرارات التـي اتُّخـذت والتـي قـد تُتَّخذ"..

هكذا عبَّر جورج بوش الابن في بداية حكمه البائد عـن إعجابه بكتـاب "قـضية الديمقراطية" للمنشق السوفييتي السابق ووزير شؤون يهود الـشتات الإسرائـيلي ناتـان شارانسكي، الذي استقال من حكومة إرييل شـارون عـام 2005 احتجاجا عـلى قـرار الخروج من غزة..

اتخذ الرئيس الأمريكي مـن هـذا الكتـاب منهـاج عمـل يـوصي كـل مستـشاريه وأصدقائه ومَن حوله بقراءته، حتى إن شارانـسكي نفـسه فـوجئ عنـدما دخـل مكتـب كونداليزا رايس وزيرة خارجية بوش – آنذاك – ووجد كتابه على طاولتهـا، فقالـت لـه: "قد تتساءل لماذا أقرأ هذا الكتاب؟ لقد قضى الرئيس إجازة الأسـبوع في قراءتـه، ويجـب عليَّ أن أعرف كيف يفكر الرئيس".

ومن هذا الكتاب استوحت رايس إجابتها عندما سـئلت عـن الفـوضى التـي قـد تحدثها تدخلات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فقالت:" إن الوضع الحـالي ليس مستقرّاً، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً"!

ولكن كيف كان يفكر الرئيس الأمريكي وفقا لنظرية المنـشق الـسوفييتي والـوزير الإسرائيلي السابق؟ وكيف طبقت الولايات المتحدة نظرية وزيرة خارجيتها بشكل مباشر في أفغانستان والعراق؟..

وكيف أوكلت إلى حلفائها هذه المهمة في فلسطين ولبنان، وكيف تعمل على تعميم نظريتها وتطبيقها في دول أخرى كثيرة، مستخدمة لتحقيق ذلك الفتن الطائفيـة والدينيـة

والمذهبية والعِرقية وكل الوسائل التي تصب في مجرى تنفيذ سياستها القائمة على نشر الديمقراطية، وأي ديمقراطية هذه التي تسعى إلى نشرها وبأي وسيلة؟

يقسّم شارانسكي دول العالم إلى: ما يطلق عليها "مجتمعات حرة" و"مجتمعات الخوف".

ويقترح للتفريق بينها اجتياز ما يسميه اختبار "ساحة المدينة"، فالبلد الذي يسمح لأي مواطن بالتعبير عن آرائه دون خوف في " ساحة المدينة"، فهو "المجتمع الحر"، والبلد الذي لا يسمح بذلك هو "مجتمع الخوف".

مجتمعات الخوف التي يتحدث عنها شارانسكي تشمل كل الدول العربية وإيران وباكستان وكوريا الشمالية. ويقرر شارانسكي أن نشر الديمقراطية والحرية في مجتمعات الخوف هذه ليس مجرد ضرورة أخلاقية تفرضها مبادئ إنسانية، ولكنه أمر ضروري لحماية أمن المجتمعات الحرة من خطر المشاكل التي ستصدِّرها لها مجتمعات الخوف، وعلى رأسها "الإرهاب".

ويحذر شارانسكي من فكرة التعايش مع الأنظمة الديكتاتورية بدعوى أن الإطاحة بها قد تؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار، حيث يرى أن هذه السياسة تؤدي فقط إلى إطالة عمر هذه الأنظمة والسماح لها بمواصلة قمع شعوبها، موضحاً أن الضغوط على هذه الدول لاحترام حقوق الإنسان سيكون المدخل الرئيسي لإضعافها وانهيارها.

لكنّ نظرية الديمقراطية هذه التي يتحدث عنها شارانسكي تنكسر عندما يقول إنه في مجتمعات الخوف لا يمكن الاعتماد على نتائج الانتخابات فقط أو حتى الآراء التي يعبر عنها المواطنون لوسائل الإعلام الغربية، حيث إن الأنظمة تتحكم في مصائر الشعوب، سواء من النواحي الاقتصادية أو السياسية، لذلك يرى أن الحل هو أن يتدخل المجتمع الدولي من أجل إقامة المؤسسات الديمقراطية أولاً، وترسيخ مبادئ الحرية ثم إقامة الانتخابات.

ويُذكَرُ أن " شارانسكي" هو أول من أيد استخدام القوة ضد العراق، على أساس

أن العراق مصنف في دائرة مجتمعات "الخوف"، التي تفتقر إلى الديمقراطيـة الأمريكيـة، وهو الأمر الذي – حسب شارانسكي – يستوجب حرمان النظم المعنية من الـدعم المـالي والتكنولوجي والسياسي وحتى الدعم العسكري.. وهي الحالة غـير الديمقراطيـة التـي تشير إلى وجوب أن تكون النظم ومجتمعاتها مطابقة في منهجها الـسياسي مـع الـسياسات الأمريكية وإلا فإنها تعتبر مجتمعات "خوف" غير ديمقراطية!!

ويـصب "شارانـسكي" اهتمامـه الخبيـث عـلى الـوطن العـربي وعمـوم الـدول الإسلامية، وذلك بافتراضه: "أن العرب والمسلمين ليسوا مهيئين للديمقراطيـة، الأمـر الذي يستوجب نقلهم إلى الديمقراطية"!!

هذه النظرية وجدت دينامياتهـا الفعليـة بعـد زلـزال الحـادي عـشر مـن سـبتمبر 2001م، وهي تقوم على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدّد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة. كما تقوم على افتراض ألاَّ يكون التهديد بالضرورة، حاصلاً بالفعل من دولة أو من منظمة إرهابية لكي تُخاض ضده الحـرب الوقائيـة، وإنـما يكفـي أن يـتم تـصوُّره مـن جانـب مراكـز التخطـيط الإسـتراتيجي في البيـت الأبـيض والبنتاجون للمبادرة إلى تلك الحرب.

ولكي تأخذ هذه الإسـتراتيجية مـسارها التطبيقـي، عكـف الكثـير مـن منظِّـري ومفكِّري المحافظين الجدد عـلى وضـع فلـسفة متكاملـة لتبريـر الحـروب. ولعـلَّ نظريـة "الفوضى الخلاقة"، التي شكَّلت أحد أهم وأبرز منجزات هؤلاء، إنما تعنـي في حقيقتهـا السعي الاستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيـات، المفـترض أنهـا تـشكِّل مـصادر تهديد لأمن ومصالح أمريكا في العالم.

ولئن كانت نظرية الفوضى الخلاَّقة تتأسس نظريّاً على ثنائية التفكيـك والتركيـب، فذلك يعني أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقـين إلاَّ بعـالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفق مهمة أمريكا في بناء العالم الجديد.

***

في حديث لها أدلت به إلى صحيفة "الواشنطن بوست " الأمريكية في 9/ 4/ 2005، عندما قيل لها إن التفاعلات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط لا تترك مجالا آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلامية على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، لم تتردد كونداليزا رايس في أن تقول إن الوضع الحالي "ليس مستقرا"، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي من نوع "الفوضى الخلاّقة" التي ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل مما تعيشه المنطقة حاليا!!

وبالتالي فقد كان تعبير " الفوضى البناءة" الذي صمم في معهد " أمريكان انتربرايز" الذي يعتبر قلعة المحافظين الجدد، والمهتم بصياغة مشروعات بوش السياسية للشرق الأوسط، يلخص إستراتيجية كاملة أعدت للمنطقة العربية، تهدف إلى إجراء "حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية " تُفرض بالقوة. وحسب مايكل ليدن، العضو البارز في المعهد، فإن "التدمير البناء هو صفتنا المركزية"، وبالتالي فإن "الوقت قد حان لكي تصدر الثورة الاجتماعية"،من أجل إعادة صياغة المنطقة العربية عبر تغيير ليس النظم فقط، بل الجغرافية السياسية كذلك، انطلاقاً من رؤية خاصة تقود إلى "تصميم جديد لبناء مختلف".

تستند هذه الرؤية إلى التراث الاستشراقي خصوصاً " برنارد لويس "، هذا التراث الذي لا يستطيع أن يرى الوطن العربي إلا بكونه تجمعاً لأقليات دينية وعِرقية عاجزة عن العيش سوية في كيانات دولية وطنية، وإذا كان الشعار هو "قضية الديمقراطية " المرتبطة بمصالح أمريكا، فإن تحقيقها كما يفترض، يرتكز على الاستخدام الصريح لـ"الطائفية" في إطار تلك الإستراتيجية. بحيث يصبح التنوع الطائفي والديني والإثني الذي يسكن المنطقة العربية، في حالة تناقض مستحكم، الأمر الذي يفرض أن يتشكل كل دين وكل طائفة وإثنية في تشكيل سياسي خاص، حسب وضع كل دولة عربية قائمة، وهنا يتحول التنوع إلى كارثة. وتكون الديمقراطية هي منتِج "التدمير الخلاق".

فنشر الديمقراطية، هو الشعار العام الذي حكم السياسة الأمريكيـة منـذ احـتلال العراق، استناداً إلى " نظرية الدومينو" التي تعني تدحرج النظم واحد بعد الآخر، انطلاقاً من المفاعيل التي أحدثها سقوط النظام في العراق، ومن إعادة رسم الجغرافيـة الـسياسية التي تشكلت منذ الحرب العالمية الأولى.

مما سبق يمكن الاتفاق مع الدكتور محمد الرميحي، الذي كتب في مقدمة العدد 12 من مجلة "حوار العرب"، في تعريفـه للفـوضى البنـاءة في الإطـار الـشرق أوسـطي بأنهـا "مصطلحٌ أطلقه نظرياً بعض أهل اليمين الـسياسي الأمريكـي تجـاه مـسارات التغيـير في الشرق الأوسط، ومفاده أن هذه المجتمعات، وتلك القريبة منها في المنطقة، هي مجتمعات راكدة سياسيّاً.

ولكي يتحرك ركودها، لا بد من إحداث شيء من الفوضى والخلخلة حتى يحصل التغيير، وفي ظنهم، أنه تغيير نحو الأفضل، أو ربما كان تغييراً من أجل التغيير فحسب".

إذن هي عقلية السوق الحرة المطبقة على الجغرافيا السياسية، بمعنى أن إزالة القيود أمام الاقتصاد (دعه يعمل دعه يمر) تسمح ـ مباشرة وبشكل آلي ـ بتنظيم السوق وتـأمين المصالح الخاصة والجماعية.

كذلك يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأن خلـق حالـة مـن الفـوضى واللااسـتقرار سوف يؤدي إلى بناء نظام سياسي جديد يـوفر الأمـن والازدهـار والحريـة. إنـه العـلاج بالصدمة.

وهذه الخطة تفترض أن المجتمعات تنتظم بشكل بنّاء وصحيح بعد الصدمة التـي ولّدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردّات الفعل السلبية.

الغاية التي تحتل المرتبة الأولى في الأهداف الإستراتيجية الأمريكية هي الحفاظ على التفوق الأمريكي، ولـذلك هـي تـسعى بـأي ثمـن وبـأي وسـيلة إلى تـوفير الاسـتقرار والازدهار والأمن للمجتمـع الأمريكـي أولاً، ومـن ثـم للحلفـاء مـن جهـة، وإغـراق

الآخرين بالفوضى والتخلف والحروب الأهلية من جهة أخرى. وهـذه المعادلـة دعـت الولايات المتحدة إلى عدم التقيّد بآليات الأمم المتحدة، حتـى يكـون تـدخلها الاسـتباقي مباحاً وأكثر ردعاً وسرعة وتطابقاً مع مصالحها القومية.

يقول الفيلسوف الروسي الكسندر ربانارين رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة موسكو الحكومية في مؤلفـه "الإغـواء بالعولمـة" : إنـه مـن المقـرر استخدام توصيات الداروينية الاجتماعية الاقتصادية على النطاق العالمي. فعند الاستخدام الموسع لـ " صـيغة مدرسة شيكاغو" تظهر المؤسـسات أو الفئـات الاجتماعيـة المنفـصلة غـير القـادرة عـلى التكيف (شعوب غير قادرة على التكيف لا ينبغي منحها " قروض التنمية " كي لا تغرق كوكبنا الضيق بمادة بشرية سيئة النوعية. بذلك تغـدو الداروينيـة الاجتماعيـة الاقتـصادية "عنصرية عادية ") .

وإذا كان العالم بناءً على هذه النظرية مقسماً إلى: أقليـة قـادرة عـلى التكيـف، وهـي تصبح مالكة لموارد الكوكب من غير منـازع، وأغلبيـة منبـوذة غـير قـادرة عـلى التكيـف أقصيت عن عملية الخصخصة - بهدف التنميـة والتطـور – أفـلا ينتظرنـا بالتـالي خيـار العنف القائم على إما عصيان الأغلبية المنبوذة وإما ديكتاتورية " القطب الواحد " العالمية التي تتحضر لقمع هذا العصيان الكامن؟.. وتكون النتيجة ـ التي نراها اليوم عـلى أرض الواقع ـ القبـول بنتـائج الخصخـصة والليبراليـة الجديـدة أو تحمـل ديكتاتوريـة أمريكـا السياسية العالمية، ولكلتيهما النتيجة نفسها .

ابتــزاز

إن الإدارة الأمريكية تستغل أجواء مـا سـمته "الحـرب ضـد الإرهـاب" لابتـزاز العديد من الدول العربية لإجبارها على تقـديم التنـازلات التـي تـتلاءم مـع الـسياسات الأمريكية في المنطقة، وفي هذا الإطار تتعرض سـورية ولبنـان للابتـزازات والتهديـدات الأمريكية- الإسرائيلية، ويجري التركيز على نزع سـلاح حـزب الله الـذي اسـتطاع طـرد القوات الإسرائيلية عـام 2000م، والتـصدي للهجـوم الإسرائـيلي في صـيف 2006م.

والواقع أن الهدف الحقيقي لهذه السياسة هو الضغط على سورية ولبنان لتطويعها، وجرهما لفلك السياسة الأمريكية، وبالتالي الانصياع للترتيبات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة بتصفية القضية الفلسطينية والحقوق العربية.

إن خطتيْ احتلال العراق والضغط على لبنان تستهدفان سورية وابتزازها، حيث وصلت دمشق إلى قناعة مفادها، أنه بعد احتلال العراق، حان الوقت ليبدل " ثعلب الصحراء " قناعه ويخرج بوجه جديد ربما "إسرائيلي " حتى يكمل المشروع الصهيوني من خلال حكومات لبنان أو عبر سورية مباشرة، وبعدها إلى باقي الدول العربية..

الكل كان يعلم في الشرق الأوسط أن إدارة بوش تريد أن تستخدم لبنان كمدخل لتغيير النظام في سورية لأنه يشكل شرطاً ضرورياً لنجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي عاد بوش وأعلنه رسمياً، في فبراير 2004. "فسورية مساحتها وسكانها أكبر من لبنان بكثير، وتمتد حدودها كثيراً مع العراق المحتل. وهي الدولة الوحيدة - الآن في المنطقة العربية – التي حددتها واشنطن كدولة راعية للإرهاب ومع ذلك ظلت ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية عادية. وعلى الرغم من تعاون سورية الجاد مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالإرهاب، فإن أولئك الصقور- المحافظين الجدد - الذين تمركزت معاقلهم بصورة أساسية في عهد بوش في القيادة العامة للبنتاجون، وفي مكتب ديك تشيني، ظلوا يتهمون سورية بأنها تطور برنامج أسلحة التدمير الشامل، وترفض طرد الفصائل الفلسطينية المقاومة، ويثيرون مسألة إخفاق سورية المزعوم في البنتاجون بالتعاون الكامل مع الاحتلال ليبرروا بذلك انتهاج سياسة " تغيير النظام " بدمشق. وظلوا يقولون إن على سورية أن تختار أحد خيارين : الأول خيار القذافي الذي يعني الخضوع الكامل. والثاني خيار صدام الذي يعني الانتحار السياسي.

من المثير جداً مراقبة الغرب المتحضر والذي يدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وهو يحاول زعزعة الاستقرار – عبر الثورات الملونة، البرتقالية في البداية في جورجيا ثم أوكرانيا و قرقيزيا وأخيراً وليس آخراً روسيا البيضاء.. قد

يتمكنون بالفعل من نفخ نار "الثورة" رغم عدم صلاحية المادة الخام للاحتراق! قد يتمكنون من استفزاز السلطة ودفعها لاستخدام القوة وتكرار الانتخابات حتى يصل إلى السلطة الشخص الذي يرغبون به حتى ولو كان لا يتمتع بأي تأييد يذكر.. المهم أنه يستطيع إخراج عدة آلاف من المتظاهرين إلى الساحات ويمكن أن يحصل على المساعدة المالية من الخارج.. ففي قرقيزيا حصلوا على فوضى في البلاد وفقدان السلطة المركزية لسلطتها على معظم أراضي الدولة.

في إطار هذه النظرية التي آمن بها جورج بوش الابن إيماناً كاملاً، (بل اعتبر هذا النوع من التفكير جزءاً من الحمض النووي لرئاسته وفق تعبيره)، يصبح ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترتي ولايته نجاحا منقطع النظير بحسابات نظرية الفوضى الخلاقة التي عبرت عنها وزيرة خارجيته، حيث استُخدِم شعار نشر الديمقراطية لغزو المناطق التي تم احتلالها وتغيير أنظمة الحكم فيها. واستُخدِمت الطائفية والمذهبية بامتياز لتفتيت هذه الدول ونشر الفوضى فيها، ولكن هل من مصلحة الولايات المتحدة أن تنشر الديمقراطية في هذه الدول بكامل حسن النية الذي تحاول أن تقنعنا بأنها تتحدث به؟

لا تحتاج الإجابة على ذلك إلى ذكاء خارق أو فهم من ذلك النوع الذي يدعيه محللونا السياسيون، فقد ثبت بالتجربة أن الديمقراطية الخالصة سوف تأتي إلى قمة هرم تلك الدول بتوجهات تسميها الولايات المتحدة «أصولية» وجماعات تطلق عليها "إرهابية". وخير مثال تجربتا الجزائر وفلسطين اللتين أُجهضتا.

ورغم كثرة الشواهد والأمثلة تبقى الحالة العراقية هي النموذج الأمثل والأوضح الذي سيتم تعميمه على بقية الدول، بعد اكتمال خطة نشر الديمقراطية وفق مفهوم شارانسكي الذي تبنته إدارة بوش، ولا نستطيع أن نتنبأ بما ستفعله الإدارات القادمة إذا ثبت نجاحه – وفق مفهومها – على المدى البعيد.

هذا ما فعله الرئيس الأمريكي بالعالم بعد أن قرأ كتاب "قضية الديمقراطية" للمنشق الروسي والوزير الإسرائيلي السابق شارانسكي .

هل نجحت أمريكا في تحقيق أهدافها بمنطقة الشرق الأوسـط والمنـاطق الأخـرى التي شنت فيها حروبا أم فشلت؟

سؤال ربما يجدر بنا النظر فيه بمزيد من التمعن بعد أن ننحي جانبا تلك الأصوات العالية التي نسمعها في فضائياتنا العربية التي يدلي بدلوه فيها كل من أسعفه الحـظ فوجـد خطاً هاتفيًا شاغرًا ليملي نظرياته على مـشاهديها، ناهيـك عـن آراء المحللـين الـسياسيين الذين أصبحوا يفوقون مشاهدي هذه القنوات عددا.

من ينظر إلى العالم قبل مجيء إدارة الرئيس السابق جورج بوش إلى البيت الأبيض، وإلى صورة العالم ، عندما كانت توشك أن تغادره، يجد الكثير الذي يمكن الحـديث عنـه باستفاضة، ويتساءل: هل أصبح العالم عجينة يشكلها صانع القـرار الأمريكـي وفـق مـا يريد، أم أن هناك لاعبين جددا قد دخلوا الساحة ليفسدوا الأمر على اللاعب الـذي ظـن نفسه وحيدًا في الساحة؟

الحقيقة أن الفوضى الخلاقة هي أخطر النظريات الأمريكيـة التـي أنتجتهـا مراكـز الأبحاث الأمريكية، من حيث جذورها الفكرية وبديهياتها وأهدافها.. ويعتبر كثيرون أن الديمقراطية الأمريكية إحدى أهـم وأخطـر أدوات هـذه النظريـة، فـما هـو شـكل هـذه الديمقراطية، وما هي قاعدتها الفكرية، وما هي منطلقاتهـا وأهـدافها، وفـيما تـتلاءم مـع الواقع العربي الإسلامي أم تختلف من حيث المنطق والمفهوم؟!

الإجابة لدى شارانسكي

دعونا نبحث عن الإجابة عند شارانسكي كما نصحنا جورج بوش..

يقول شارانـسكي في كتابـه.. " إن العـرب يُحكمـون بواسـطة حكـام مـستبدين، ويقرءون صحفاً تخضع للرقابة، ولا رأي لهـم في سياسـات بلـدانهم".. فـيما يـشير إلى أن الكيان الصهيوني ومصر ليسا في حالة سلام، لأن المشاعر المـصرية هـي في حقيقتهـا ضـد الكيان الصهيوني أكثر مما كانت عليه قبل اتفاقية "كامـب ديفيـد ". وإن هـذا الكيـان قـد

أصاب الفلسطينيين بالشلل من خلال هذه الاتفاقية، لأن الفلسطينيين - حسب زعمه - لم يصبحوا شعباً ديمقراطياً بعد. بيد أنه في محادثات (أوسلو) و(واي ريفر) كان الجانب الأمريكي ومن معه قد اهتموا بالتلفيق والغش والمخادعة في قضايا أساسية من أجل وضع أطر خاوية من أي مضمون.

ويقع "شارانسكي" في مغالطة:(ولأن فرنسا وألمانيا ديمقراطيتان، فإنهما لن تدخلا في حرب)، ومعنى ذلك أن الدول الديمقراطية لا تشن الحرب، وإن الدول غير الديمقراطية تشنها.. ولكن أمريكا " الديمقراطية" شنت حروبا عدوانية متعددة وفي أماكن متعددة، بعضها أسمتها حرب ضرورة، والبعض الآخر أسمتها حرب اختيار، وهي دولة "ديمقراطية"!!

تحت مسمى الديمقراطية، وتحت يافطتها تُقترف أبشع الجرائم ضد الإنسانية، ومنها جرائم الحرب والإبادة الجماعية. والحرب تُشن، كما هو معروف، إذا ما تعرض كيان الدولة إلى الخطر الخارجي، فهي دفاعية بالضرورة، ولا مسوغ لغيرها غير الحرب التوسعية العدوانية ، فهي بهذا المعنى حرب هجومية ذات صبغة استعمارية توسعية.. فهل كان احتلال العراق وتدميره حالة دفاعية ؟!

في المسألة الفلسطينية يقول شارانسكي: " الديمقراطية هي التي تحل قضية فلسطين". والمعنى في ذلك أن الكيان الصهيوني (ديمقراطي)، ومن أجل الوصول إلى حل يتوجب أن يصل الفلسطينيون إلى الديمقراطية من أجل حل قضيتهم !! ، فهل الشعب الفلسطيني الذي يقاوم المحتل الاستيطاني الصهيوني منذ أكثر من ستين عاماً يحتاج إلى ديمقراطية غربية لكي يحل قضيته المشروعة ؟! فيا لبؤس منطق الديمقراطية الأمريكية الساقطة في حضيض الاستعباد والاحتلال والعدوان .

فمنذ متى كانت الديمقراطية ضمانة ضد الحرب.. فقد داس بوش الابن على الديمقراطية في بلاده وذهب إلى الحرب ضد العراق، واستهان بديمقراطية المجتمع الدولي وشن الحرب، وتجاهل القانون الدولي والمنظمة الدولية، وتجاوز مبادئها ولوائحها

وأعلن الحرب.. فأين كانت الديمقراطية الأمريكية التي يتحدث عنها شارانسكي ؟ وأين كان الشعب الأمريكي الذي يؤمن بالديمقراطية من هذه التجاوزات ؟ وأين المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة من هذه الاستهانة، وبالتالي أين القانون وشرعيته الدولية من الحرب العدوانية في ظل الديمقراطية الأمريكية ؟

إن مقولة إن الديمقراطية هي الشرط المسبق لحل النزاعات التي تنشب بين الدول كفلسفة أمريكية صهيونية، هي مقولة مضحكة تلغي القانون الدولي وتلغي أحكام ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تفتقر إلى المنطق في تسويقها، لأن الكثير من النزاعات حُلت بالوسائل السلمية ولم تكن للديمقراطية الأمريكية من حضور أو فعالية حاسمة في هذا الأمر!!

فإذا كان "شارانسكي" مُنَظِّر الديمقراطية الأمريكية يعتقد أن مستقبل الحرية في المنطقة العربية يعتمد على احتمال انتصار الديمقراطية في إحدى حروبها ضد الشعوب، فإن الديمقراطية الأمريكية لا تصلح حلولاً لمجتمعها الأمريكي، فكيف تصلح حلولاً لمجتمعات أخرى ؟!

وهناك تشابه بين الرؤية الأمريكية للديمقراطية كما وضعها الرئيس السابق بوش والرؤية الإسرائيلية كما وضعها ناتان شارانسكي في كتابه .

يقول مايكل هيرش كبير محرري مجلة نيوزويك الأمريكية ومفجر فضيحة سجن "أبو غريب" في العراق في مقال له عن هذا التشابه الكبير بين شارانسكي وبوش في الرؤية للديمقراطية.: إن هناك تشابهاً كبيراً في الأفكار، إذ إن لشارانسكي تأثيراً كبيراً على بوش كما ظهر في خطابه في عام 2002 الذي دعا فيه إلى الديمقراطية في فلسطين، ولكنه قرر أنه في الوقت نفسه لن يتعامل مع ياسر عرفات وقد فعل ذلك ديك تشيني نفسه ...

بوضوح شديد إن شارانسكي له عقلية اختزالية، وهو هنا يتشابه بالتأكيد مع الرئيس الأمريكي ومع الإدارة الأمريكية الحالية هي عقلية اختزالية تنظر دائما إلى أسئلة الخير والشر.. بصورة بسيطة جدا.. ويُعرف الخير بأنه الحرية والديمقراطية وحقوق

الإنسان والشر بأنه النظم الديكتاتورية والشمولية، وهو ما لا نختلف معه عليه.. ما نرفضه هو أولا نظرة الإدارة ونظرة شارانسكي لشؤون الشرق الأوسط، فهي نظرة سطحية، وبالتأكيد فإن شارانسكي لا يعلم أي شيء عن تاريخ الشرق الأوسط،..

عندما ووجه في حوارٍ أجرته معه قناة " الجزيرة "بسؤال عن وجه الشبه بينه وبين بوش قال ناتان شارانسكي: " إذا كان هناك أي تشابه فإن ذلك لا يعني تشابه خبراتنا إذ أننا نأتي من خلفيات وأماكن مختلفة.. ولكن يبدو أن الرئيس بوش قرأ كتابي وقد قال لي بأن هذا الكتاب يلخص بشكل جيد أفكاره الشخصية.. وأهم شيء في ذلك في كتابي هو أن جميع سكان العالم وكل دولة في العالم تريد العيش في الحرية وترغب فيها، وإن هذا نابع ليس فقط من خبرتي الشخصية كمنشق كنت أعيش في الاتحاد السوفييتي، إذ إن الكثيرين من سكان العالم الغربي كانوا يقولون لنا نحن المنشقين بأن الحرية لا تليق ولا تصلح لروسيا، وإن الشعب الروسي يحمل ذهنية مختلفة وثقافة مختلفة، ولذلك فإنه يجب ألا تكون هناك أي محاولة لتشجيع التغييرات الديمقراطية في روسيا لهذه الأسباب.. ولكننا نحن المنشقين كنا نرى الأمور بشكل مختلف إذ كنا نعترض ولا نزال نعترض، ولو سنحت لنا حرية الاختيار بين العيش في مجتمع حر ومجتمع يتسم بالخوف فإن الروس يختارون العيش في مجتمع حر .

والشيء نفسه ينطبق على جميع دول الخليج والعالم إذ إنه كانت هناك شكوك في السابق مثلا أن اليابان يمكن أن تعيش بحرية وديمقراطية، أو أن ألمانيا يمكن تعيش بحرية، وكانت هناك أصوات كثيرة تلقي ظلال الشك بالقول إن الدول العربية تحمل أفكاراً مختلفة وعقلية مختلفة، ولذلك فإن الحرية لا تصلح للدول العربية، بينما أنا أعتقد أن من العنصرية أن نعتقد أو نفكر بأن العرب الذين يريدون العيش بحرية ويستحقونها هم أقل من غيرهم من الشعوب.. وأعتقد أن هذا الرأي بكونية الحرية وعالميتها هو ما جذب الرئيس بوش إلى كتابي وجعله يعجب به".

وعندما سئل عن دعوة بوش له إلى البيت الأبيض فور انتخابه والحوار الذي جرى

بينهما وإلى أي حد يعتقد بأن جـورج دبليـو بـوش متأكـد مـن أجندتـه بالنـسبة للحريـة والديمقراطية في العالم، وإلى أي حد قد يجد اختلافا بين رؤيته وبين رؤية بوش التي قدمها في خطاب التنصيب، قال شارنسكي :

"أعتقد أن الجميع يعلمون أن الرئيس بوش يحمل أفكاره الخاصة وهذه الأفكـار قبل فترة طويلة من لقائه بي، وبعد أن قرأ كتابي قال لي إنـه وجـد أن هـذا الكتـاب هـو خلاصة جيدة، وشرح نظري جيد يقدم صورة تاريخيـة جيـدة تفسر أو تحمـل أفكـاره الخاصة هو شخصيا، وقد قال لي:(الآن وقد قرأت هذه النظرية في كتابك دعنـا نـناقش كيفية إمكانية تطبيق هذه النظرية في العالم كله).. وإنني سـعيد بـالقول بأنـه رغـم أننـا نحمل لدينا خلفيات وتجارب مختلفة إلا أن فكرة الحرية والديمقراطية هي أفضل ضمان للاستقرار والأمن والحرية في العالم كله، وإن تشجيع المزيـد مـن الحريـات هـو أفـضل طريقة للدفاع عن السلام والاستقرار.. وهذه الأفكار عزيزة أو يعتز بها الرئيس بـوش بشكل كبير".

عندما تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية "كونداليزا رايـس" عـن طموحـات الإدارة الأمريكية بإحداث "فوضى خلاقة" في المنطقة العربية.. كانت تقصد الكلمة.. فلم تكن خطأً، أو حتى زلة لسان خرجت من فم الوزيرة تعبيراً عن الأهداف السرية للإدارة الأمريكية في المنطقة العربية. فقد كانت الكلمة موجهة لكل الأطراف الفاعلة في المنطقة:

فهي كانت موجهة للحكومات؛ لتعرف أن مكاسبها التـي حققتهـا طيلـة العقـود الماضية (مكاسب الحكام طبعاً التي هي بطبيعتها تعنى خـسائر الـشعوب) في خطـر، وأن الغطاء الأمريكي لها في طريقه إلى الزوال، وبـذلك تحـصد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مزيداً من التنازلات التي تحمى ربيبتها إسرائيل، وتحمـى مـصالحها "النفطـو دولاريـة"، بالإضافة إلى المـصالح الإسـتراتيجية العـسكرية المبـاشرة (مزيـد مـن القواعـد والـدعم اللوجستى فى مواجهة أعداء سيدة العالم).

وهي كلمة موجهة لزعامات عرقية وطائفية تسعى للحصول على مزيد من المنافع والمكاسب في ظل عدم استقرار المنطقة وضعف أنظمتها الحاكمة، مثل (الأقباط، والأكراد، والأمازيغ، والشيعة، والدروز، والمارونيين، ومسيحيي السودان، و....). فالرسالة تقول: اضغطوا، فقد رفعنا الغطاء، ونحن وراءكم بالدعم الإعلامي، والمالي، والعسكري (عندما تأتى الفرصة).

وهى موجهة لما يسمى بالتيار الليبرالي (أو العلمانيين). والرسالة تقول: هذه فرصتكم بأن تنقضوا على كل ما يحافظ على ثبات هذه المجتمعات تحت إطار الحرية. ارفضوا خانة الديانة فى الهويات، تحدثوا عن رفض مواد الدستور التي تجعل الشريعة المصدر الرئيس للتشريع، حاولوا أن تكسبوا أرضاً جديدة، وسنترك لكم الساحة تهاجمون فيها أنظمة الحكم ذاتها - حتى تكتسبوا الشعبية - دون أن يقترب منكم أحد.

وموجهة للتيار الإسلامي (الحصان الرابح في أي انتخابات حقيقية). والرسالة تقول: لن نترك لكم الأمر تنعمون به، فبلادكم ستمزق، وسينالها مزيد من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي والعسكري. فإذا حاولتم الوصول للسلطة فالفوضى ستعم المكان وستغرقون قبل أن تنعموا بهذا الحكم.

هذه الرسائل لهذه الطوائف وصلت وبدأت تؤتي ثمارها، والتخطيط المنظِم لها جرى على قدم وساق، تدل عليه الشواهد في كل بقعة من البقاع الساخنة، أو نصف الساخنة، أو حتى الهادئة.

في العراق حيث النموذج الأمثل للفوضى (حكم بلا حكم، زعامات عرقية تُقَطِّع البلد، علمانيون ينسابون، إسلاميون يُقتَّلون وينقسمون).

في لبنان، النموذج الثاني حيث السلاح ينتظر الوقت فقط ليشهر فى وجه أبناء الوطن، وملاسنات إعلامية بين ملوك طوائف جدد، والمخابرات الأمريكية والفرنسية ترتع في البلد وتحت غطاء دولي، اسمه لجنة التحقيق الدولية.

في ليبيا، حاكم أخرق عرف اللعبة مبكراً، فسلم بلده وأمواله لمن بيدهم مفاتيح اللعبة، وزاد من قمع شعبه حتى يظل سلطاناً على أنقاض مملكة.

في مصر، حيث النار الهادئة.. فدخان فتنة طائفية بدأت رائحته تسرى، وبدأ الحديث علناً عن الحقوق التي لا بد أن ينالها الأقباط (نسب في البرلمان والحكومة والمحافظين، ومنع وخطف من يدخلون الإسلام، وممارسة كل سلطات الدولة على ما يسمى بشعب الأقباط).. وحيث الليبراليون الجدد الذين يجترئون على المجتمع (المادة الثانية من الدستور، خانة الديانة، المساواة في الميراث) وفى ذات الوقت يقولون إن الإسلاميين خطر كما النظام القائم، وإقصاؤهم واجب قبل إتمام العملية الديمقراطية.. وهم في هذا الإطار تحميهم أمريكا، وأموال أمريكا.. وحيث نظام حكم ضعيف يقمع شعبه، وينهب ثرواته، ولسان حاله يقول: لن أترك هذا البلد إلا جثة هامدة تنهشها الضباع، وليكن ما يكون.. ولتحمنى أمريكا قليلاً إلى أن يحين دور مصر في الفوضى.

في فلسطين، حيث النموذج المقابل لمن خرج عن الطوع، حيث الرسالة الموجهة للإسلاميين: هذا هو النموذج الذي سينتظركم إن فكرتم في مواجهتنا، لكم الحكم إن رضختم، أنتم العقبة الكئود الوحيدة، فلتنشغلوا بأبناء جلدتكم من اللصوص والقتلة والمخابرات، حتى ننعم بمشاهدة دمائكم تسيل في مواجهة الخونة الذين يزعمون أنهم من الشعب، وسنجوع شعبكم حتى يفقد فيكم الثقة، فقد كنتم الشرفاء الأبطال المضحين، والآن ستصبحون العاجزين عن إطعام الناس وتسيير حياتهم.

نعم هذه هي الفوضى التي خططت لها أمريكا – كما أزعم – فلم تفشل أمريكا في العراق، ولم تجر أذيال الخيبة كما نتوهم، ولم تفاجأ بما حدث في فلسطين (أو على الأقل وضعت احتمالية سيناريو فوز حماس).. بل هذا هو السيناريو المطلوب.. يتم تنفيذه بكل دقة.. قد تعتريه بعض المشاكل حيناً، وقد يتسارع أحياناً، وقد يتباطأ أحياناً أُخَر. ولكنه هو هو.

فالفوضى هي السيناريو الوحيد الذي ترتب له الإدارة الأمريكية في هذه المنطقة

كي تنعم بالنفط دفَّاقاً، وكي تنعم الربيبة الصغرى (إسرائيـل) بالطمأنينـة والراحـة، ولينشغل كل بلد بنفسه ومشاكله التي لن تنتهيَ إلا بدول أخـرى جديـدة منبتَّـة مـن الدول الحالية.

الفصل الثاني

الفوضَى الخلاقة ..
الأبعاد السياسية والتاريخية

يتفق المحللون الإستراتيجيون على أن الأمريكان بنوا نظرية الفوضى الخلاقة في مراكز أبحاثهم، على شكل خليط أو مزيج يضم خبرات مختلف تجاربهم السابقة في زعزعة الأمن والاستقرار في العالم إبان الحرب الباردة على شكل حروب أهلية أو داخلية كان لأمريكا اليد الطولى فيها بشكل أو بآخر، فأخضعوها للتحليل والتركيب والدمج، مستخلصين من كل واحدة درساً مفيداً وتجربة ناجحة تصلح للتصدير إلى بلدان أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية الدمج المُشار إليها تنسجم تمام الانسجام مع طرائق التفكير الأمريكية، منذ أيام (بيتيريم سوروكين)، الجامعي الأمريكي اللامع الذي أطلق في الخمسينيات " قانون الدمج" لتفسير الظواهر الثقافية والاجتماعية المختلفة عند الشعوب والمجتمعات كافة وليس في الولايات المتحدة فقط. وهذا يعني أن المجهود النظري المبذول لا يُستهان به، وكان يقوم على تراكم علمي وتوثيقي لا تقدر على تأمينه سوى دولة عظمى، حيث إنه يفترض وجود مساحات من التفكير البارد لا تهتم سوى بتأمين بقاء وسيطرة الأمّة، بأيّ ثمن كان وعلى حساب أيٍّ كان.

دعائم الفوضى الخلاقة:

تقوم نظرية الفوضى الخلاقة على عدة دعائم أساسية، هي:

أ - إطلاق الصراع العِرقي: فهي تقوم على بعث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي. والمشكلة القبرصية تعبر عن هذه الحالة. وقد لجأ التدخل الأمريكي في العراق إلى هذا الدرس في أعقاب حرب الخليج الثانية، حيث سُلِخ، سياسياً وعسكرياً، الشمال الكردي من البلاد، على أساس خلاف تاريخي وعرقي مع الحكام العرب في بغداد.

وفي جنوب السودان تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية، حتى توج ذلك بتقسيم السودان لدولتين: شمال مسلم عربي في أغلبيته،وجنوب إفريقي مسيحي في أغلبيته..

ب- إطلاق صراع العصبيّات: يقوم على ضرب الدولة، بجميع مؤسساتها، واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية مجتزأة، قائمة على انتماءات قبلية، كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991م، والعراق، بعد دخول الجيش الأمريكي إلى العاصمة بغداد، تمّ استلهام السيناريو الصومالي هذا، بمعنى أنّ انهيار الدولة لم يجابه، بل تُركت المؤسسات الرسمية(ما عدا وزارة النفط) بدون حماية كي تتعرّض للنهب، وحُلّ الجيش الوطني بأمر من الحاكم الأعلى الأمريكي "بول بريمر".

ج- ضرب الاستقرار الأمني: إطالة أمد الاختلال الأمني بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب. ومن أبرز الأمثلة على هذه العملية، السيارات المفخّخة التي كانت تضرب لبنان إبّان حربه الداخلية التي عاشها ما بين 1975 و 1989. وما نشهده في العراق اليوم يشبه السيناريو اللبناني في أكثر من نقطة، مما يعني أنّ استثمار "دروس" الحالة اللبنانية الاقتتالية جارٍ على قدم وساق في البلبلة العراقية. فالطرف الأمريكي ينسحب تدريجياً من اللعبة، لكن بعد تأكّده من ثباتها على اختلال دائم سينهك الطرفين في نهاية المطاف، أي الحكومة العراقية الجديدة والفصائل المعترضة عليها. فما الذي سيطالب به العراقيون بعد خروج الأمريكيين(أو انكفائهم إلى قواعد قريبة تزخر بها المنطقة) وبعد تحطُّم الطرفين؟ سيطالبون بكل بساطة بـ "الشرعية الدولية" المتمثّلة في الأمريكيين.

د- خلخلة الوضع الاقتصادي: من الدروس المفيدة التي أُضيفت إلى نظرية الفوضى نذكر أيضاً زعزعة الاستقرار الاقتصادي في العمق، كما حصل عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات، حيث انهارت المؤسسات المصرفية الرسمية وساد التضخّم بسبب تهريب معظم الرساميل والودائع العامة، بعد تسييلها، إلى خارج البلاد.

هـ- التعبئة الإعلامية: فالتعبئة الإعلامية كفيلة، على الأمد الطويل، بالنيل من العدو.

فما تمّ تجريبه انطلاقاً من ألمانيا الغربية السابقة باتجاه ألمانيا الشرقية السابقة، بالوسيلة التلفزيونية، ونجح في اختراق المعسكر الاشتراكي برمّته، يُتابع اليوم في العراق عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية والمسموعة والمكتوبة التي تسيطر عليها السلطات الأمريكية وتستخدمها في مشروعها الإستراتيجي.

نظام عالمي جديد

إن الإستراتيجية الأمريكية ترتكز على أيديولوجيا أمريكية نابعة من مدرستين رئيستين: الأولى صاغها فرانسيس فوكوياما تحت عنوان «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» ويقسم فيها العالم ما بين عالم تاريخي غارق في الاضطرابات والحروب، وهو العالم الذي لم يلتحق بالنموذج الديمقراطي الأمريكي. وعالم آخر ما بعد التاريخي الديمقراطي الليبرالي الآمن على الطريقة الأمريكية.

ومن العوائق التي تحول دون تطبيق الديمقراطية حسب نظرية فوكوياما، عوامل القومية والدين والبنية الاجتماعية. والثانية صاغها صموئيل هنتنجتون تحت عنوان «صراع الحضارات» معتبراً أن النزاعات والانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضارياً وثقافياً. ويقسم الحضارة العالمية المتبقية إلى ثمانية وهي: الغربية والإسلامية والكونفوشيوسية واليابانية والهندوسية والسلافية واللاتينية والإفريقية. واعتبر أن النزاعات الدولية سوف تحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة. ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل.

ورغم التناقضات والتباينات بين النظريتين فإنهما تتفقان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة، كما أنهما متفقتان على معاداة الحضارة الإسلامية باعتبارها نقيضاً ثقافياً وقيمياً للحضارة الغربية تاريخياً. إن الإستراتيجية هذه تضع العالم أمام خيارين: إما التبعية لتفوّقها وجبروتها وإمبراطوريتها، وإما الفوضى والخراب والصدام والحروب.

فعقلية السوق الحرة المطبقة على الجغرافيا السياسية، التي تعني إزالة القيود أمام الاقتصاد (دعه يعمل دعه يمر)، تسمح مباشرة وبشكل آلي بتنظيم السوق وتأمين المصالح الخاصة والجماعية. حيث يعتقد أصحاب هذه المدرسة بأن خلق حالة من الفوضى واللااستقرار سوف يؤدي حتما إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية. إنه العلاج بالصدمة. وهذه الخطة تفترض أن المجتمعات تنتظم بشكل بنّاء وصحيح بعد الصدمة التي ولّدتها الفوضى، وهي لا تأخذ بالاعتبار والحسبان ردّات الفعل السلبية.

الغاية التي تحتل المرتبة الأولى في الأهداف الإستراتيجية الأمريكية هي الحفاظ على التفوق الأمريكي، ولذلك هي تسعى بأي ثمن وبأي وسيلة إلى توفير الاستقرار والازدهار والأمن للمجتمع الأمريكي أولاً ومن ثَم للحلفاء من جهة أخرى، وإغراق الآخرين بالفوضى والتخلف والحروب الأهلية. وهذه المعادلة دعت الولايات المتحدة إلى عدم التقيّد بآليات الأمم المتحدة حتى يكون تدخلها الاستباقي مباحاً، وأكثر ردعاً وسرعة وتطابقاً مع مصالحها القومية.

لاحقاً وبعد سقوط الشيوعية انتقلت المخابرات الأمريكية إلى الفعل الفوضوي البناء. وجاءت الفرصة بسقوط جدار برلين، فكانت التجربة العملية الأولى للفوضى البناءة الأمريكية في مظاهرات مدينة تيميشوارا الرومانية. التي سرعان ما امتدت إلى العاصمة بوخارست وأسقطت نظام تشاوشيسكو الأقوى في الكتلة الشرقية. ومن هنا نموذجية الفوضى الأمريكية المصطنعة في رومانيا وأهميتها لكونها اتخذت قالباً لتفجير الفوضى في البلدان الأخرى. وبمراجعة مظاهرات جورجيا وأوكرانيا وغيرها نجد أن تهديد القوة الأمريكي هو العنصر الحاسم في نجاح هذه المظاهرات التي مثلت شرارة الفوضى البناءة الأمريكية.

إن مفهوم "غزو العقول" الأمريكي المرافق لنظرية الفوضى البناءة يقوم على أساس الرضوخ الداخلي ويلعب ضمن دائرة نقاط الضعف لدى الطرف المستهدف،

باعتبارها أوتاراً حساسة جدّاً يشكل العزف عليها سيمفونية أكثر إطراباً من تلك التي تقوم على ضجيج النعال العسكرية الثقيلة وهدير الأباتشي، كما تكمن خطورته في آليته وأهدافه البعيدة المدى. فهو يهدف إلى السيطرة على إرادة الإنسان من خلال إطلاق شعارات خداعة تشكل قيماً مطلقة يتوق إليها الإنسان بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، كالديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، بحيث تستطيع استقطاب الكثيرين إلى صفوفها أي أنه احتلال من الداخل. على سبيل المثال كانت أمريكا تعتقد أن نموذج الثورة السلمية في أوكرانيا سينجح في لبنان بنفس السرعة والفعالية..

إذن تفرع سيناريو ما سمي أمريكيا "بالفوضى الخلاقة" عن فكرة الاختراق أو الاحتلال من الداخل الذي يفسر إطلاق حرب العقول.. وكما احتاجت الحرب على العراق ذريعة بحجم أحداث 11 سبتمبر 2001 وأسلحة الدمار الشامل، فهذه حرب خشنة لا بدّ أن تتأتى من ذرائع ناعمة بحجم الدمقرطة ونشر الحريات، وربما أكبر من ذلك بحجم اغتيال شخصية كبيرة كرفيق الحريري مثلاً.

لقد ذهب المسؤول السابق في البنتاجون "مايكل ليندي" إلى تسويغ مذهب القوة اللامتناهية، حتى ولو أدى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير وتدمره، وذلك لغاية وحيدة فقط هي أن تظهر للجميع أنها جادة في أقوالها.

وينطلق ليدين من نظرية أنَّ "الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي" ليحدد بالتالي "المهمة التاريخية" الحقيقية لأمريكا فيقول:"التدمير الخلاّق هو اسمنا الثاني في الداخل كما في الخارج. فنحن نمزق يومياً الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون. لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة التي طالما هدَّدت تقاليدهم (مهما كانت) وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدّم.. علينا تدميرهم كي نسير قُدُماً بمهمتنا التاريخية".

إنها إذن، إيديولوجيا الحرب من أجل الحرب، ما دامت الهيمنة وشغف السيطرة يحكمان الميتافيزيقا السياسية لأمريكا مع بداية السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين.

ومن المنطقي أنّ القول إنّه إذا كان الكمال الأمريكي بالهيمنة المطلقة على العالم فذلك ما لا فرصة كبيرة لتحقيقه في عالم دخل في سيرورة غير متناهية من عدم الاستقرار، فإنَّ منطق الهيمنة يفترض إثارة المزيد من الأزمات ليتسنّى لأيديولوجيا القوة المفرطة أن تواصل ديناميتها بلا وازع. وإذا كان الاستقرار مهمة لا تستحق عناء الأمريكيين كما يقرِّر "ليدين" فإنَّ حاصل هذا السلوك هو المضي بعيداً في صناعة الحروب والأزمات. وهو أمر يفترض عناء ومشقّة من نوع آخر لدى صنّاع القرار في الولايات المتحدة، أي الاهتمام ليس بالسؤال عمّا إذا كان يجب إحداث اهتزازات في الاستقرار الذي يسود الجغرافيا السياسية المقصودة بالهيمنة، وإنما بالسؤال عن الكيفية التي ينبغي اعتمادها لنزع الاستقرار وإشاعة الفوضى..

الإنسان الذئب

أما سؤالنا، الذي يدنو من كونه سؤالاً فلسفيّاً، هو ذاك الذي وجده الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز حين نظر إلى الدولة على أنها حيوان أسطوري مقدَّس، وبأنَّ "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان".

هل يكون إنسان القرن الحادي والعشرين "إنساناً هوبزيّا"، أي مغلولاً بـ "ذئبية" سياسية وأمنية وثقافية واقتصادية لا حدود لضراوتها ؟ ذلكم هو السؤال الكبير الذي ولد في مستهل القرن الجاري.

أصحاب هذه النظرية يؤمنون بأن مجتمع الشرق الأوسط بشكل عام يحتاج إلى انفجار اجتماعي هائل تطلق معه كل قوى الشر شرورها، وتطفح كل القوى الفاسدة إلى السطح، ضمن اتفاق غير معلن بين هذه القوى الشريرة التي يزداد طموحها بشكل مضطرد إلى أن يصل الأمر بها إلى الاصطدام مع بعضها، بعد أن يأخذها الطموح الجارف نحو أعلى مراحل السلطة بعد أن تتشبع بالمال الوفير وتتعالى على إمكانية القبول بالسلطة على حي سكني فقير أو مدينة معينة إذن هذه الحالة لها ما يشبهها في العراق لذا كان لزامًا أن نتساءل عن هذه الفوضى وهل ستؤدي إلى مايخطط له منظروها؟.

أصبح تداول مصطلح (الفوضى الخلاقة) يقترن بانتقاد السياسة الأمريكية، وتحديداً مشروع الشرق الأوسط الكبير المرتبط بالأزمة الراهنة في لبنان وفلسطين والعراق. لكن الأمريكان من جانبهم يرون مستقبلاً متفائلاً بتحول المنطقة إلى الديمقراطية، ويدافعون عن وجهة نظرهم أن منح الحرية الكاملة لشعب لا يعد عيباً، أو أمراً كريهاً كما يروج أعداؤهم الذين يرون أن حاجة شعوب المنطقة إلى الاستقرار، والأمن تتقدم على حاجتهم إلى مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان، ويسعون ـ أي الأعداء ـ إلى الحفاظ على أنظمة دكتاتورية تحافظ على الأمن الداخلي بواسطة القمع والترهيب، وهم (الأعداء أنصار الدكتاتورية) يحاولون ردع الولايات المتحدة بالقول إن أوضاع المنطقة العربية لا تترك مجالاً آخر للاختيار بين الفوضى الشاملة وضياع الأمن، أو صعود الإسلام السياسي إلى السلطة، لكن رأي الولايات المتحدة جاء حاسماً على لسان كونداليزا رايس (إن الوضع الحالي ليس مستقرّاً، وإن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي هي نوع من الفوضى الخلاقة التي تنتج في النهاية نظاماً أفضل مبادئه الأساسية الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية).

وهنا قد خالف المحافظون الجدد مبادئ الثورة الفرنسية التقليدية القائمة على الحرية والعدالة والمساواة فأوجدوا الحرية الفوضوية، والتي يعتقدون فيها أن الإنسان الذي أمضى مرحلة تاريخية طويلة من القمع والقهرا هو بحاجة ماسة إلى حرية منفلتة تُخرج إلى أرض الواقع كل إفرازات وسموم المجتمع المدفونة بواسطة القمعإلى إن يستقر الحال به. حتى يجد أن الاستقرار والأمن والنزاهة واحترام القانون هي الخيارات الأفضل لديمومة تعايش سلمي وبناء مستقبل أفضل.

والحقيقة فإن "الفوضى الخلاقة"مصطلح دخل القاموس السياسي في العقدين الأخيرين،ويتميز بقدر كبير من الالتباس والتأويل يصل الى حد التحايل والتلاعب اللفظي لوصف حقبة سياسية تاريخية صاخبة، وبمسار خارج المألوف الطبيعي للخطاب السياسي – الفكري التقليدي،عبر بناء نسيج من المتقابلات المختلفة للمصطلحات تهدف

إلى تحقيق إستراتيجية معينة ومنهج لإدارة المصالح الغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح!

الفوضى خلاقة بالنسبة لمصالح الغرب، وغير خلاقة، بل مدمرة بالنسبة للأوطان والشعوب! وهذا المصطلح ينشط في حيز العولمة الرأسمالية وصعود الليبرالية الجديدة! والمصطلح يجمع بين متناقضين متقاطعين، فوضى وخلاقة! ويفهم من المصطلح أن عصر الأفكار الرصينة والمنظمة والأيديولوجيات الكبرى فات أوانها، وعلى المجتمعات أن تسلك ممرات كثيرة للوصول الى جزيرة الاستقرار.

وعليه يمثل مصطلح الفوضى الخلاقة أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، حيث تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة، وعلى خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية كعدم الاستقرار أضيف إليه مصطلح آخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلق أو البناء، ولا يخفى خبث المقاصد الكامنة في صلب مصطلح "الفوضى الخلاقة" لأغراض التضليل والتمويه.

الفوضى البناءة هي النظرية المعتمدة لوصول الليبراليين الجدد إلى الحكم،وفق زخم شعبي مصطنع. الفوضى أبدا لم تكن بناءة، إذ هي نقيضة للنظام ونقيضة للعمل التغييري المنظم، وطوال تاريخ البشرية لم تكن الفوضى أبدا سلاحا للتغيير، بل سلاحا ضد التغيير على الأقل من زاوية إجهاض التغيير بالتفجر دون وجود قيادة منظمة تنظم وتوجه وتقود حركة الشعوب من أجل التغيير الحقيقي وبناء عالم الغد.

اشتهر مكيافيللي المتوفى عام 1527 بأنه عميد المدرسة التي تُعرِّف السياسة بأنها: "فن الخداع والغش" أو "فن الخساسة" و"الغاية تبرر الوسيلة"! بعد أن نجح في طمس آثار سابقيه، وتأسيس مدرسته الخاصة في فن السياسة، بحيث أصبح عميد السلك النفعي في السياسة!

ولا غرابة أن يكون مكيافيللي قد وضع حجر الأساس لنظرية "الفوضى الخلاقة"

التي نادت بها كونداليزا رايس ومعها عدد كبير من الساسة الأمريكيين، وباتت النظرية الأمريكية التي تلائم الألفية الثالثة" منذ ذلك التاريخ!..الفوضى الخلاقة مصطلحا سياسيا عقديا يقصد به تكون حالة سياسية أو إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث!

وعلى الرغم من وجود هذا المصطلح في أدبيات الماسونية، وإشارة الباحث والكاتب الأمريكي دان براون إليه، فإنه لم يطف على السطح إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث انتشرت بعض فرق الموت والأعمال التخريبية المسيَّسة من قبل الجيش الأمريكي وبعض الميليشيات المسلحة!

في سنة 1924 أصدر عالم الاقتصاد النمساوي شومبيتر 1883- 1950 كتابه الشهير عن الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، وأطروحة الكتاب المركزية "أطروحة التدمير الخلاق" وما أنتجته من "المنافسة الهدامة" .. إنها تدمير هدام يسهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة!

ويبدو أن أطروحة "شومبيتر" عقيدة استرشد بها غلاة الإدارة الأمريكية! وباسم هذه الأطروحة دُمر العراق واستلبت موارده وزُرعت به بذور فتنة طائفية ومذهبية وأحزاب متناحرة وفوضى الخطف والتقييد والقتل والتهديد، إنها فوضى بوش وإدارته الخلاقة التي بشرت بشرق أوسط جديد!

ولفهم مصطلح "الفوضى الخلاقة" تاريخيّاً، يمكن الرجوع إلى "مايكل ليدن" العضو البارز في معهد "أمريكا انتربرايز" المعروف بكونه قلعة "المحافظين الجدد". ومايكل ليدن هو أحد أصحاب النفوذ في دائرة المحافظين الجدد، ارتبط اسمه بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م بنظرية "التدمير البناء"، وهو مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط الذي يشمل إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة في كل دول المنطقة! وكذلك كتابات "راؤول مارك غيريشت"، وهو من منظري المحافظين الجدد

والمختص في الشأن العراقي والشيعة! وأبحاث مؤرخين نافذين أمثال"برنارد لويس"من جامعة برنستون و"فؤاد عجمي"من جامعة جونز هوبكنز!..

ومن المصادر المهمة لنظرية الفوضى الخلاقة كتاب "قضية الديمقراطية" لـ"ناتان شارانسكي"، الذي أشرنا إليه في الفصل السابق، وكتاب"إليوت كوهين""القيادة العليا،الجيش ورجال الدولة والزعامة في زمن الحرب"!

ولنتوقف هنا عند ما جاء في كتاب كوهين حتى ندرك أبعاد ما جرى من صياغة لمفهوم الفوضى الخلاقة .

الحرب بين الساسة والعسكريين:

كتاب " القيادة العليا ـ الجيش ورجال الدولة و الزعامة في زمن الحرب" هو أحد أهم الكتب التي قرأها الرئيس الأمريكي بوش. ومعلوم أن القراءات الأولى تشكل نمط التفكير بما يعطي للاطلاع على محتويات الكتاب أهمية مميزة فماذا يطرح الكتاب ؟

الموضوع الرئيس للكتاب هو التنظير للزعامة في زمن الحرب. هل هي للجنرالات أصحاب الاختصاص أم أنها للسياسيين الذين يحسبون أرباحها في مقابل تكاليفها؟!

والمربك هو أن حروب الولايات المتحدة ليست حروباً تقليدية. وبالتالي فهي لا تخضع لتجارب هذه الحروب، ذلك أن حروب أمريكا هي من نوع التدخلات العسكرية السريعة التي تحدث تغييرات محددة تضمن مصالحها، ثم تنسحب بأقصى ما يمكن من السرعة. وعندما تجبرها الظروف على البقاء لمدة أطول فهي تخسر الحرب. ومن هنا يأتي إصرار الجنرالات على عدم خوض الحروب غير المحدودة زمنيّاً واستراتيجيا. وهذه النقطة تحديداً كانت هي موضوع خلاف جنرالات بوش مع صقوره. فما هو موقف مؤلف الكتاب من هذه النقطة؟

ينطلق إليوت كوهين من موقعة الأكاديمي كرئيس لبرنامج الدراسات الإستراتيجية في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جون هوبكنز، ليخوض معارك السياسة الأمريكية الداخلي منها والخارجي.

طغى الاستخدام السياسي لكتاب كوهين في الصراع بين أجنحة الإدارة، على محتواه الذي يتناول تجربة أربعة سياسيين مدنيين هم: الرئيس الأمريكي إبراهام لنكولن، ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، ورئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون، في قيادتهم للحروب التي دارت أثناء فترات حكمهم.

أحد أهداف الكتاب هو إخراج قيادة الحرب من أيدي العسكريين بعد تكريس إبعادهم عن آلية القرار بشأنها. فدروس حرب فيتنام التي يعاني كولين باول وريتشارد أرميتاج (أحد المسؤولين عن عملية إخلاء سايغون) من عقدها ورواسبها، وفقاً لمنتقديها، أرست أسس إدارتها. فيما يُرجع كوهين سبب الفشل في الهند الصينية إلى تردد كبار الضباط - وخصوصاً الجنرال وستمورلاند الذي كانت يده مطلقة في التصرف، خصوصاً في فيتنام الجنوبية - وعجزهم عن اتخاذ القرارات الصحيحة على المستويين التكتيكي والاستراتيجي.

هناك من يرجع سبب الفشل في فيتنام إلى تدخل المدنيين في اتخاذ القرارات، وهو ما ينتقده كوهين ويرفضه قائلاً إنها فرضية خاطئة من ناحية الوقائع، وتعمي عن استخلاص دروس التاريخ، وتعيق قدرة أمريكا على القتال حتى اليوم.

ومن النقاط التي تسجل على الكتاب إغفاله لنموذجين يتناقضان تماماً مع ما حاول إثباته وهما الرئيسان وودر ويلسون وفرانكلين روزفلت اللّذان اختارا قائدين عسكريين رفيعي المستوى هما الجنرالان جون بيرشنغ وجورج مارشال وسلماهما زمام القيادة في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

بل إن حالة الجنرال مارشال تشكل دحضا" أساسيا" لكل أطروحات كوهين وكتابه. فقد أثبت مارشال قدرة الجنرالات على التفوق في السياسة عبر مشروعه التاريخي لإعادة إعمار أوروبا، وعبر نصيحته التاريخية لهاري ترومان بعدم الاعتراف بإسرائيل لكونها كيانا سيخلق حروبا مستقبلية شديدة الضرر بالمصالح الأمريكية في المنطقة.

أما عن اختيار كوهين لأبطاله السياسيين المدنيين كقادة لامعين في ميادين القتال فهو شديد الانتقائية والأحادية ويتجاهل الأخطاء الجسمية التي ارتكبوها على غرار مسؤولية لنكولن عن قسم كبير من خسائر القوات الشمالية بسبب إلحاحه على جنرالاته بشن هجمات انتهى أكثرها بكوارث، وبسبب سوء اختياره لكبار الضباط.

ويخصص الكتاب حيّزاً واسعاً لتشرشل وتجربته في الحرب العالمية الثانية. لكنه، وعلى غرار أسلوبه في تحليل أعمال لنكولن، يتجنب التطرق إلى حالات الفشل الذريع التي دفع فيها رئيس الوزراء البريطاني جنرالاته إلى ارتكابها. وهو يتحمل، من بين أمور أخرى، مسؤولية غرق البارجة "برنس أوف ويلز" والطراد "ريبولس" في الشرق الأقصى والحملة الفاشلة في المتوسط والانتكاسات في شمالي إفريقيا.

ويمكن المتابعة على ذات المنوال في رصد نواقص وثغرات التحليل الذي يقدمه كوهين، وصولاً إلى السؤال الذي يطرحه د. شبلي ملاط في مقالته عن الكتاب: هل كانت هذه الحروب تستحق أن تخاض ؟ وتجدر الإشارة إلى النقد الذي قدمه ملاط للأجزاء المخصصة لبن جوريون في الكتاب.

ولا يخفي كوهين إسقاطاته الأيديولوجية والسياسية على الواقع المعاصر. وعنده أن حرب الخليج الأولى لم تشهد تخلي المدنيين عن التدخل في الشؤون العسكرية وحسب، بل أيضاً سمحت القيادة المدنية للعسكريين بالقيام باستنتاجات سياسية، حيث أدى رئيس الأركان الجنرال كولن باول دوراً أساسياً في وقف الحرب البرية بعد مائة ساعة من اندلاعها ومنع توسيع أهدافها من طرد العراقيين من إلى الإطاحة بحكم صدام حسين. ويقول إن الرئيس بوش الأب قد أيّد بصورة كارثية الوهم القائل إن الحرب هي مجرد إدارة لساحة المعركة، وهو ما أدى إلى شعور خاطئ بالنصر لدى مغادرة آخر جندي عراقي الكويت فيما لم تكن الولايات المتحدة قد انتصرت بعد. لهذا السبب وجد بوش الابن نفسه مضطراً لخوض الحرب التي لم يكملها والده. وهنا لا بد من سؤال المؤلف عما إذا كان يعتبر أن الصقور ـ قد حققوا النصر في أفغانستان رغم غباء تلك الحرب ودمويتها وجرائم الحرب المرافقة لها؟!.

لقد كان على كوهين أن يتخذ من حرب أفغانستان نموذجا" لتدخل الصقور في الحرب. وعندها يكون لكتابه قيمة إستراتيجية فائقة لأنه كان سيحسم الجدل ويستنتج بديهة مفادها "أبعدوا المدنيين الذين ارتكبوا حماقة الحرب الأفغانية عن القرار العسكري". فقد تكون هذه الحرب علاجا طارئا " لهستيريا الجمهور الأمريكي " وأيضاً للاقتصاد بعد 11 سبتمبر. لكن الآثار الجانبية لهذا العلاج تورط الإدارة بعلاجات متابعة لها. وإذا كانت أضرار حرب أفغانستان محدودة فإن أضرار علاجها بحروب أخرى ستجعل الولايات المتحدة كالأفعى المحاصرة في وكرها. وهذا ما ستبينه حروب الصقور المقبلة.

ويشدد كوهين على ضرورة وضع نظرية جديدة للحرب لتحل مكان مقولة كلاوزفيتز الشهيرة عن أن "الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى" وتقوم أفكاره في الواقع على تطوير مقولة كلاوزفيتز من خلال وضع الجزء الكبير من العمل العسكري تحت رقابة السياسيين المدنيين.

ويلفت الانتباه هنا اتهام كوهين لصدام حسين في شهادة أدلى بها أمام لجنة الخدمات العسكرية في مجلس النواب الأمريكي، بأن صدام يقلب مقولة كلاوزفيتز ليتبنى مقولة "إن السياسة هي استمرار للحرب بوسائل أخرى"، في إشارة إلى ما يعتبره محاولة من العراق للتملص من موجبات القرارات الدولية التي أنهت الحرب في العام 1991، قائلاً في الشهادة ذاتها إن "الجيش العراقي يبذل يومياً جهداً كبيراً لقتل الطيارين الأمريكيين والبريطانيين الذين يشرفون على منطقتي الحظر الجوي في الشمال والجنوب اللتين فرضتا بدعم من الأمم المتحدة".

يستنتج كوهين هنا أن العراق يقوم بعمل عسكري عدائي ضد الطائرات الأمريكية والبريطانيين، على الرغم من إدراكه للفارق الكبير بين "دعم" الأمم المتحدة لمنطقتي الحظر الجوي وبين تبني المنظمة الدولية لهاتين المنطقتين بقرار من هيئاتها. وهو ما لم يحصل.

الأهم أن كوهين كان يرى في صدام رجلاً ما " بدون سياسة" بحطه السياسة إلى مستوى الحرب الدائمة وإن بوسائل متعددة. وعليه، فالحرب مستمرة ما استمر العراق في شنه الحرب على الولايات المتحدة ممثلة بطائراتها وطياريها.

وإلى جانب كتاب "القيادة الأعلى"، يمكن رسم صورة عامة للخلفية الفكرية التي يأتي كوهين منها، من مجموعة من المقالات التي نشرها والمقابلات التلفزيونية التي أجريتْ معه. ولعل من الإشارات الموحية في مسيرته أنه حل على رأس برنامج الدراسات الإستراتيجية خلفاً لولفوفيتز، وارثاً كذلك الاتجاه اليميني المتشدد.

ومن المقالات المنشورة التي يتناول فيها شؤوناً راهنة، واحدة نشرتها مجلة "ناشونال ريفيو" غداة هجمات 11 سبتمبر 2001 ويشرح فيها كوهين ضرورة قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربات ساحقة إلى أعدائها. عنوان المقالة "اصنع الحرب وليس العدالة".. ولعلها أول مقالة تصدر بعد تدمير مركز التجارة العالمي وأحد أجنحة وزارة الدفاع، وتحدد بدقة الأهداف التي يجب أن تحققها السياسة الأمريكية في المرحلة التي أعقبت الأحداث، معتبراً أن من نفذوا الهجمات ليسوا مجرمين بل أعداء الولايات المتحدة، وبالتالي يجب أن تشن الحرب للقضاء عليهم لا أن تجري مطاردتهم وتقديمهم إلى العدالة. وتبرز في هذه المقالة صياغة مبكرة للمقولات التي طرحها بوش في خطبه اللاحقة، وخصوصاً في كلمته أمام الكونجرس عن رفض الموقف الحيادي من الحرب على الإرهاب، واعتبار أي طرف يعلن حياده قد اختار التحالف مع الإرهابيين، وعليه أن يدفع ثمن هذا التحالف المعادي لأمريكا حتى من دون اللّجوء إلى العنف.

وفي مقالة في "وول ستريت جورنال" (20/ 11/ 2001) يعتبر كوهين أن الحملة على الإرهاب هي الحرب العالمية الرابعة (إذا كانت الحرب الباردة هي الثالثة) وأن على الولايات المتحدة أن تنتصر في الحرب على الإسلام الأصولي.

ومقابل الانتقادات الشديدة في الكتاب والمقالات، لكولين باول الذي يحمله كوهين مسؤولية الوضع الراهن في العراق منذ دوره في حرب الخليج، وصولاً إلى عمله

على إبطاء الاندفاعة الأمريكية إلى الحرب، يشيد كوهين بوزير الدفاع دونالد رامسفيلد (مجلة فورين أفيرز عدد مايو- يونيو 2002م) باعتباره "وزير حرب" تبرز كفاءته في أوقات الشدة والتحدي. رامسفيلد هو السياسي المدني مرة أخرى، يقود الجنرالات ولا يسمح أن يُقاد.

ولفهم أطروحات كوهين يجب عدم تعليق أهمية كبيرة على انتقائيته أو على حدة مواقفه من العرب والإسلام. ولا يصح الاتهام الذي وجهه إليه كاتب فرنسي عن أن معلوماته عن الإسلام تقتصر على ما حصل عليه من ساعة أمضاها متصفحاً شبكة الإنترنت (وهو ما يقوله كوهين نفسه في مقالته في "وول ستريت جورنال"). فالرجل أوسع ثقافة وأعمق إدراكاً. وما يبدو كهفوات ونقص في المعرفة، دليل على الاندماج الكامل للأكاديمي في السياسي الذي يرى نفسه في خندق الدفاع عن الإمبراطورية الأمريكية - روما الحديثة - في وجه أعدائها البرابرة.

وإذا أردنا إجراء مقارنة تاريخية، يجب القول إن روما واجهت أنواعاً عدة من "البرابرة"، منهم القرطاجيون في حوض البحر المتوسط، والقبائل الجرمانية والغالية في الشمال، والفرس في الشرق إلخ.. وعلى الرغم من عدم دقة التصنيف الروماني للآخرين نظراً إلى أن الكثيرين من أعداء الرومان امتلك تراثاً ثقافياً وحضارياً ينفي عنهم تهمة البربرية، إلا أن مواجهة الإمبراطورية الرومانية للقرطاجيين وللقبائل، على وجه الخصوص، ارتكزت على إستراتيجيتين: تقوم الأولى على إظهار عجز القرطاجيين عن أداء الدور الذي يتطلعون إليه، كقوة عالمية بديلة لنقص العناصر الحضارية الضرورية للاضطلاع بهذه المهمة، على الرغم من نجاحها في مرحلة من الحرب في حصار روما ذاتها. والثانية على القمع الدموي للقبائل المفتقرة إلى أدنى شروط مقارعة روما، عسكرياً وسياسياً وحضارياً. وقد لا يكون من التعسف القول إن أعداء أمريكا اليوم يتشاركون مع أعداء روما في الكثير من أوجه التشابه.

وليس كوهين وحيداً في خندقه، فعدد كبير من الأكاديميين يدعون إلى الرد على

عدمية المشروع الذي حمله أسامة بن لادن وفراغه من أي محتوى قيمي أو إنساني ورفضه للآخر، وعدم وجود أي بديل كامن قابل للتطبيق أو قائم على أرض الواقع، لدى بن لادن وأترابه. ولهذا اعتبرت الولايات المتحدة أن إنهاء نظام طالبان في أفغانستان أهم بما لا يقاس من قتل أسامة بن لادن أو الملا عمر. فالولايات المتحدة أزالت بقعة "المادة" من مشروع هيولي مقيم في أذهان أصحابه، معيدة إياه إلى حالته الأصلية : كومة من خيالات وأوهام لا تصمد أمام قوة الواقع المجسدة في الإمبراطورية الأمريكية. فالعدمية التي أعدت لأحداث 11 سبتمبر ونفذتها، هي التي استحضرت الرد الأمريكي.

قد يكون هذا التبرير الذي يقدمه المؤلف مخرجاً لفشل الحملة الأمريكية التي أعلنت استهدافها للأشخاص وتحديدا لقادة طالبان والقاعدة. "وهي فشلت في ذلك فشلا قد تظهر أذيته لاحقا". بل إن بوش وفريقه كررا وبصورة قهرية اختصار العداوة الأمريكية في الأشخاص حيث أصروا على هدف إزاحة الرئيس العراقي. بما يذهب بمحاولات التبرير، التي يقدمها كوهين، أدراج الرياح. وإذا كانت الحداثة المؤمركة هي العلاج الوقائي للاحتلال الأمريكي فإن هذا العلاج سام، وربما كانت مجابهة الاحتلال اقل خطورة منه. فلو راجعنا تصريحات المسؤولين الأمريكيين حول سبل الوصول إلى هذه الحداثة لوجدنا أنها ديمقراطية ثمنها تسعة سنتات. مع تنصيب قادة المجتمع كزعماء لدول الحداثة العربية القادمة. وكلنا يعرف سبل انتخاب المخابرات الأمريكية لقادة المجتمع في الوطن العربي. بل إن الجميع يعرف المواصفات المطلوبة أمريكيا لمنصب قائد المجتمع. ولمن لا يعرف فليراجع تاريخ قادة المعارضات العربية الموازية (لا تقدم بدائل بل تريد الوصول إلى السلطة لتعميق الضرر ببلادها لصالح المصالح الأمريكية). ولمن يريد أمثلة تطبيقية يمكننا إيراد قائمة أسماء العرب الكارهين لأنفسهم ولأمتهم.

القرن الأمريكي

وفي كتابه الذي اعتبره جورج بوش الابن كتابا أساسياً ومهماً في إستراتيجيته العسكرية والمدنية له ولمستشاريه السياسيين والعسكريين من اليمين الأمريكي المتطرفاً

والذي كان يحمله تحت إبطه في البيت الأبـيض متباهيـاً أمـام مستـشاريه بأنـه يقـرأ هـذا الكتاب وينفذ ما جاء فيه رغم أنه معروف عنه أنه لا يقرأ ولا يـشاهد التلفزيـون بعكـس سلفه الرئيس بيل كلينتون. يذكر الكاتب إليوت كوهين الدول والمنظمات الشرق أوسطية المستهدف تدميرها وهي:

1 ـ الجزائر

2 ـ ليبيا

3 ـ مصر

4ـ السودان

5ـ لبنان

6ـ سوريا

7ـ العراق

8 ـ إيران

9 ـ حزب الله

10 ـ حماس

11 ـ السلطة الفلسطينية

12 ـ والإسلام المتطرف

هكذا وضعت خطة للقيام بحرب كبـيرة في الـشرق الأوسـط دون سـبب مبـاشر لضرب هذه الدول ضربات مميتة وقاتلة؛وذلك لتؤكد لهذه الـدول بـأن محاربـة الولايـات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل هي بمثابة انتحار، ولكي تفهم أن عليهـا أن تكـون مواليـة للولايات المتحدة الأمريكية وتتوجه مهرولة نحو السلام مع إسرائيل.هذه الخطـة كانـت وضعت في تقرير زمن حكومة رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو الأولى.

والقراءة المتأنية للعقيدة التي وضعها تشيني - ولفووتز في هـذا التقرير" مـشروع القرن الأمريكي " تبين أن الخطة تدعو الولايات المتحـدة لأن تحكـم العـالم.. إنهـا تـدعو للسيطرة على الأصدقاء والأعداء معاً.. إنها تدعو الولايات المتحدة لا لأن تكون أكثر قوة فحسب، بل الأكثر قوة بصورة مطلقة.

إن الولايات المتحدة تحاول التحرك من العراق إلى إيران وتحاول تقوية مركزهـا في تركيا وأوزباكستان كمكان استراتيجي بشأن احتياطي البـترول في بحـر قـزوين (المكـان الذي تحاول الصين باستماتة الاستثمار فيه) وبالسيطرة على منابع البـترول تحـاول أمريكـا السيطرة على الاقتصاد العالمي للخمسين سنة القادمة.

ولكي تبرر الولايات المتحدة وجودها العسكري في المنطقة فإنها ترحب بل تـدعم عدم الاستقرار والفوضى وتدعو له بشكل مكشوف أبما فيه من تهديد بحـرب أهليـة كـما حدث ويحدث في عدة دول عربية وشرق أوسطية والمناخ الدائم مـن الخـوف قـد بـدأ في الماضي القريب، ويبدو الآن أسـهل طريقـة لتجميـع قـوى دوليـة سياسـية حـول جهـاز عسكري قوي واقتصاد حرب دائمة، كما دعا إليه اليمين الأمريكي المتطرف ويـدعو إليـه الآن في وسائل الإعلام الأمريكية.

إن العجز الدائم في الاقتصاد الأمريكي والمديونية المتراكمـة والـصرف بـأكثر مـن المدخول في الموازنة المالية الأمريكية بسبب قيامهـا في حـروب في الـدول الأخـرى وبنـاء القواعد العسكرية فيها سـوف يـسبب بانهيـار الدولـة الأمريكيـة وانتحارهـا مـا لم تقـم الحكومة الأمريكية وبشكل سريع بتغيير جـذري في سـلوكها (كـما حـدث في أمريكـا في أعوام 2008 و2009 و2010م).

وفي كتاب بات بوكانان "حيث أخطأ اليمين" ، يقول الكاتب ـ وهو مرشح رئاسي سابق وصاحب لسان يخافه كثير من اليمين المتطرف واللـوبي اليهـودي ـ : "إن الـسياسة الأمريكية قد تم اختطافها من قبل اللوبي اليهودي الأمريكي. لقد باعت أمريكـا روحهـا للشيطان. لقد تنازلت أمريكا عن مبادئها واستبدلتها بمقولة القوة هـي الحـق.. وبحجـة

نشر الديمقراطية تعطي أمريكا لنفسها الحق في التدخل في أي مكان في العالم لفرض الديمقراطية. إن أمريكا بحاجة إلى سياسة خارجية تُدار في أمريكا وليس في تل أبيب أو منظمة (الإيباك) أو في منظمات يهودية أخرى".

وهكذا خططت أمريكا وإسرائيل لنشر الفوضى العارمة في الشرق الأوسط الكبير والجديد ولكنها تُفاجأ بالثورة الشبابية والشعبية العارمة في كل من تونس ومصر.

الجذور الدينية والعلمية لنظرية الفوضى:

السياسة الأمريكية ومنذ بداية تشكل الأمة الأمريكية في مدى منظور قريب، وحتى الحاضر، وإلى المستقبل، تأتي كنتيجة لتركيبة أمية اجتماعية، ووعي زائف أو حقيقي يعتمد على تشكل "عقل" بماضيه وتراثه وثقافته، وستظل السياسة الأمريكية وانطلاقاً من بدء التشكل، ومروراً في كل تاريخها الثقافي والمعرفي والسياسي، وحتى أمد غير منظور، تقوم على ذات الأسس والمنطلقات والأسانيد عبر الزمن والتاريخ .

بداية.. ومع وصول المهاجرين إلى الأرض الجديدة، هرباً أو طمعاً أو إبعاداً، وقف القساوسة البروتستانت ليعلنوا أن هذه الأرض الجديدة هي "القدس الجديدة" التي يبدأ منها ومن بنائها، العالم المسيحي المبشَّر به في "العهد القديم"، والتي ستنطلق لاستعادة (القدس) وإحلال اليهود فيها بعد طرد الأغيار منها ..

الطرد والإحلال هما الأساس في العقلية الأمريكية: طرد وقتل أهل أمريكا الأصليين، وأهل فلسطين الأصليين ، كخطوة أساسية لتوفير ظروف تحقق معركة "هرمجدون"، وعودة "المسيح المنتظر".. وقد سيطر هذا "الهاجس الديني اللاهوتي" على مجمل ثقافة وتفكير المتدينين الأمريكيين، وخاصة المسؤولين منهم وكثير ممن صعدوا إلى مراكز القرار في السياسة الأمريكية عموماً.

وتلازم مع هذه القناعة الدينية / الهاجس، استغلال المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال لهذا الشعب "المؤمن" ولقناعته وثقافته، في دفع الأمور وحركة المجتمع

والسياسة والدولة نحو مفهوم وضرورة التسلح والهيمنة والسيطرة على العالم، وعلى منطقة "الشرق الأوسط" تحديداً، باعتبار أن ذلك يخدم القيم الثقافية والدينية والأخلاقية للشعب الأمريكي المؤمن، وبأن ذلك هي الوظيفة التي أوكلها الله لأمريكا لتحقيق خياراته وقراراته، ومن هنا تلازم الخطان مع بعضهما، وارتكن كل منهما على الآخر:

1 - خط ديني إيماني لاهوتي، ثقافي يحيط بمعظم المجتمع الأمريكي.

2 - خط علماني جامح: خلق إلهه الجديد - المال - على أكتاف إله المجتمع المتدين.

هذان الخطان لا انفكاك بينهما منذ البداية وحتى الآن ولمستقبل غير منظور.

وهذه (الفوضى) الدينية والثقافية والأخلاقية، انعكست لتشكل واقعاً على الأرض.

ومن الزاوية العلمية، يمكن النظر لـ"الفوضى" على أنها فرع جديد من فروع العلم، التي تعنى بدراسة ظواهر الاضطراب والاختلال واللانظام واللاخطية، في مختلف المجالات، كالمناخ، وأجهزة الجسم عند الإنسان، وسلوك التجمعات الحيوانية، فضلاً عن الاقتصاد والتجارة وحركة الأسواق المالية، تطوراً نحو حركة المجتمعات الإنسانية والسياسة.

وهي - بدايةً - فلسفة: تدعو للمشاركة الفعالة بين العلماء من مختلف التخصصات، فالتقسيم التقليدي للعلوم إلى فروع مستقلة وتخصصات متباعدة، يشكل عقبة في طريق التقدم العلمي، ولقد بلغ النجاح مداه عندما تحطمت الحواجز بين العلوم، وبرز مفهوم التطبيق المتبادل للخبرات العلمية، حيث يمكن لكل علم أن يستفيد من الاكتشافات والأطروحات والاختراعات التي تأتي بها العلوم الأخرى وتكتشفها.

والفوضى عندما تحل، يتوقف العلم الكلاسيكي، فما دام العلماء يبحثون في قوانين الطبيعة، فسوف يعاني العالم من إهمال ظواهر مثل: الاضطراب في الغلاف الجوي وفي البحار والمحيطات، والتقلب في التجمعات الحيوانية البرية، وظاهرة تذبذب القلوب والعقول.

فالجانب غير المنتظم من الطبيعة، أي الجانب الذي يفتقر إلى الاستمرارية ويمتلئ بالعشوائية، يمثل "لغزاً" للعلم والعلماء.

ولقد أدى ما تمخضت عنه هذه البحوث كلها، إلى وصف للعالم الطبيعي بما في ذلك أشكال السحب، وممرات الضوء، والتوأمة المجهرية للأوعية الدموية، والتشابك العنقودي للنجوم في مجراتها.

بعد عشر سنوات، أصبحت "الفوضى" اسماً لحركة سريعة النمو تعمل على إعادة تشكيل المؤسسة العلمية، فكثرت المؤتمرات حول "الفوضى" كما صدر العديد من المجلات الدورية المتخصصة التي تتناولها.

من ناحية أخرى، عمل مديرو البرامج الحكومية المنوط بها تدبير الموارد اللازمة للبحث العلمي في القوات المسلحة، وفي وكالة المخابرات المركزية، وفي وزارة الطاقة، على توفير مزيد من الاعتمادات لبحوث "الفوضى"، بل واتجهت إلى إنشاء وحدات مالية خاصة لهذا الغرض.

ويذهب أقوى الداعين لهذا (العلم الجديد) إلى حد القول بأن علم القرن العشرين، سوف يخلد في التاريخ بسبب ثلاثة عوامل هي : النسبية - الميكانيكا الكمية - الفوضى، ويذهبون أبعد من ذلك إذ يعلنون أن: (الفوضى) هي ثالث أعظم ثورة في العلوم الفيزيائية في القرن العشرين.

لقد بدأت الدراسات الحديثة حول الفوضى في حقبة الستينيات من القرن العشرين، عندما ازداد العلماء إدراكاً بحقيقة أنه يمكن "نمذجة" النظم بواسطة معادلات رياضية بسيطة جداً، وأن الاختلافات الدقيقة في المدخلات يمكن أن تؤدي إلى "فروق شاسعة" في المخرجات، وهذه ظاهرة عرفت بظاهرة (الاعتماد الحساس على الظروف والأحوال الأولية).

وفي المناخ – على سبيل المثال – تترجم هذه الظاهرة إلى ما سمي مجازاً

(بتأثير الفراشة)، إشارة إلى فكرة أن الفراشة التي تحوم في الهواء في بكين اليوم، يمكنها أن تحول نظم العواصف في نيويورك في الشهر التالي، وكان (إدوار لورنز) العالم في مجال الأرصاد الجوية، هو من أوائل الباحثين والمكتشفين لـ (نظرية الفوضى) منذ عام 1960.

ومنذ وقت مبكر لعبت "فلسفة الفوضى" دوراً في التنظير والأبحاث الاجتماعية السياسية والدولية.. كانت الدراسات تدور في مناهج الفكر التقليدية الأساسية الثلاثة والمتنافسة:

منهج هوبز – منهج غروتيوس – مذهب كانت، والتي على تنافسها واختلافها في بعض ما أتت به حول مفهوم (المجتمع الفوضوي)، فقد كانت قراءات متقاربة لتاريخ المجتمعات والعلاقات الدولية، وبكل ما تطور به هذا الفكر داخل أوروبا بدءاً من القرن الخامس عشر، كانت هذه المناهج تعلق أهمية كبيرة على أهمية التاريخ والمنهج التاريخي، والحاجة إلى إرجاع صلب المجتمع الدولي إلى التاريخ، بينما لم يتجه "الواقعيون" إلى إبراز أهمية القوى المنهجية، إلا في القرن العشرين، بعد أن ساد الاعتقاد بأن (فكرة المجتمع الفوضوي) أمر عفا عليه الزمن، وساد الاعتقاد مثلاً، بأن (كانت): ما هو إلا مجرد منظِّر ديمقراطي للسلام، وأنه من المؤمنين بمذهب (التدخل لمصلحة الديمقراطية)..

إن أهم الأفكار التي ظهرت في إطار خلق فكرة (المجتمع الفوضوي)، هي ناجمة عن إدراك المدى الذي وصل إليه النظام العالمي من فشل بالسيطرة من منظور واحد. لذا كان برأي مؤيدي الفكرة: أن العوامل الفاعلة ـ كالأثر الواضح لعملية العولمة الاقتصادية، ونشر الديمقراطية السياسية، والأهمية المتزايدة للمجتمع المدني المتخطي "للحدود القومية"، وتعاظم كثافة المؤسسات الدولية ونطاقها ومداها، والمشكلات المتعددة والمتراكبة الناجمة عن تفكك الدول وتعاظم المطالبة بالكيانات الإثنية وحقوقها - قد تطورت إلى حد جعل التركيز على "مجتمع الدول" قاصراً وبالياً تماماً.

وكان أكبر منتقدي (المجتمع الفوضوي)، المفكر (هيدلي بول) بما له من مكانة مرموقة في ميدان دراسة المجتمعات والعلاقات الدولية.

وكان رأي (بول): أنه لابد من وجود عرض نموذجي للأسلوب الذي ينبغي أن نصوغ بموجبه آراءنا حيال المطالب بإحداث التغيير، فهو لم يتجاهل التغيير، لكنه دعا إلى التأني في "تحليل عملية التغيير"، وكان ثابتاً في رأيه، بأن الاتجاهات والمظاهر المعاصرة التي تبدو من نماذج "الحداثة" والتي تتراوح بين: الشركات متعددة الجنسيات، وخصخصة العنف على شكل جماعات إرهابية أو أمراء حروب، ستظهر لنا مألوفة بدرجة أكبر حين ندرسها من خلال "منظور تاريخي" طويل المدى بشكل كافٍ، وأنه يمكننا أن نكسب كثيراً من مقارنة الحاضر بحقب سابقة من التغيير.

كما أن العلاقات الدولية لا يمكن فهمها أو دراستها حصراً من "منظور الأقوياء"، وأن مجتمعاً دولياً راسخاً، لابد أن يرتكز على معنى من المعاني الأخلاقية والشرعية، وبأن هذا بدوره، يجب أن يبرز مصالح الأعضاء "الأضعف" في المجتمع الدولي، والقيم السائدة لديهم.

فالعولمة و"نشر الفوضى"، بلغت حدّاً كبيراً في ممارسة ضغوط شديدة من أجل تحقيق التجانس والتقارب في العالم - بشكل وهمي - ولكنها أيضاً دفعت العالم في اتجاه مقاومتها وانعكاس تيارها عليها، وأصبح من الواضح أيضاً، أنه كما يتحرك "النظام القانوني الدولي" بشكل أكبر في اتجاهي التضامن، وتخطي "الحدود القومية"، وانخفاض "منسوب السيادة"، كذلك يرتفع المستوى السياسي للاختلاف الاجتماعي والثقافي، وللقواعد الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وبحقوق الشعوب، وبمجموعة متعاظمة من القضايا الاقتصادية والبيئية، بما لها من أثر بالغ العمق في (التنظيم الأهلي للمجتمع).

وبهذا تصبح القيم المتباعدة أكثر بروزاً فيما يتحرك النظام القانوني نحو "الأدنى"، متجهاً من مذهب الشعارات ذات الفكر السامي، "هبوطاً" إلى قواعد عملياتية مفصلة ومقحَمة بشدة في كل هذه المجالات وإلى وسائل أشد على صعيد تطبيقها، من خلال "التوسع في وضع العقوبات والشروط".

ويبقى السؤال: إلى أي مدى يمكن أن يزدهر المجتمع حقّاً في وسط فوضوي؟.

- هل في وسع عوامل إمكانية "التكيف الاجتماعي"، أن تتغلب على "مظاهر العداء والخصام" الملحوظة في كل نظام الدول، وفي المجال الدولي، أو في أي ظرف.؟
- هل تطغى أهمية "الترابط الاقتصادي" في كلا المجالين، على ميدان الصراع، أم تخفف حدته، أم أن الوضعين سيتعايشان ببساطة. وإلا ستؤدي الصراعات إلى "تفتيت المجتمع"؟
- هل يمكن لنظام دولي عالمي يفتقر إلى ثقافة مشتركة، أن يكون مجتمعاً أصيلاً وقويّاً، حتى مع وجود شبكات مكثفة من القواعد والمؤسسات؟
- ماذا سيحدث للنظام العالمي حين تتحداه الدول، عبر العنف والضعف الداخليين، إضافة إلى العنف الخارجي والعدوانية المألوفين فيما بينهما، وحين تفرز القواعد والمؤسسات الخاصة بالمجتمع المتخطي للحدود القومية، في حد ذاتها اضطرابات تفوق ما تحققه من نظام؟.

من هنا كان لابد من إعادة النظر في "فلسفة المجتمع الفوضوي"، بإجراء المزيد من التمحيص التجريبي في مجال السياسة العامة، وكذلك إجراء دراسات تأملية معيارية في مجال استقصاء الإمكانيات، لإدخال المزيد من الاهتمامات "الأخلاقية"، في ممارسات العناصر الفاعلة على المسرح العالمي.

وحتى نستطيع مقاربة هذه النظرية واستيعاب أبعادها بشكل موجز ونسبي، فإنني أتصور مثالاً بسيطاً يلم بشكل ما بهذه الفكرة:

(طاولة بلياردو) موضوع في منتصفها "مثلث منتظم ومنظم" من الكرات المختلفة الأرقام والألوان.

الطاولة: - هي الحدود العامة التي تمسك وتقيد حركة الكرات من الانفلات إلى الخارج.

الكرات: - هي في مجموعها الدول أو القوى أو الأهداف المرغوب بتحريكها وإعادة تشكيلها.

العصا: - هي " القوة" الفاعلة في "ضرب" وتحريك هذه الكرات، ونشر "الفوضى" في انتظامها ومنظومتها السابقة.

وتأتي (الضربة الأولى)، لتبعثر الكرات ضمن الحدود الحاكمة للعبة.

شخص مشاهد من خارج اللعبة وقوانينها، يرى الوضع الأول (نظام)، بينما يراه آخر فوضى !

وتتوالى الضربات بالعصا، لكل كرة على حدة أحياناً، يتم اصطياد الكرة المضروبة "مباشرة" وإسقاطها في "الحفرة" أحياناً، يتم ضرب كرة بأخرى، إما لدفعها لوضع مناسب للاعب، أو لإسقاط الكرة الثانية بواسطة الكرة الأولى في "الحفرة"، ويستمر الشخص المشاهد غير فاهم ولا مستوعب "لعبثية" هذه الفوضى، في النهاية، يفوز اللاعب في إسقاط جميع الكرات في "الحفرة"، وتبقى هناك بشكل منتظم آخر، عما كانت عليه في بداية اللعبة، ولكن غير مرئية.

وهنا يكون اللاعب قد حقق "فوزاً" بإحداث (الفوضى في النظام) ليشكل ويخلق نتيجة فوزه نظاما آخر غير مرئي بداية، حتى يعاد صف الكرات في معركة جديدة.

وعندما نقول ـ لاعب / مع وجود اثنين أو أكثر، فهو رمز وهو أيضاً صراع بين طرفين للفوز "بلعبة الفوضى".

توظيف علم الفوضى في خدمة السياسة

وفي السياسة والواقع، فقد بدأت الإمبراطورية الأمريكية، في سياسة (الفوضى الخلاقة) بالاستيلاء على "الأمم المتحدة" مع كل السوء الذي تعيشه هيئة الأمم المتحدة، ابتداءً من: ميثاقها، إلى التباسات توجهاتها، إلى تعبيرها عن "الدول القوية" لا عن جميع الدول العالمية، إلى فشلها بأن تكون (هيئة أممية محايدة وأخلاقية وقانونية عادلة)، مع هذا لم

تتورع الإمبراطورية الأمريكية عن الاستيلاء عليها واستخدامها "كمؤسسة معبرة عن الرغبات والتصرفات الأمريكية".

إن "الفوضى الخلاقة" استمرت (كأداة) وليست هدفا، لتحقيق المشروع الرئيسي والأساسي للإمبراطورية الأمريكية، وهو مشروع (النظام العالمي الجديد).

وهو مشروع ليس بجديد مع تطوره وتصاعده الدائم، إنما هو مشروع بدأ منذ تأسيس أمريكا، وطباعة أول دولار ليكون أحد أهم الوسائل والنشر والتبشير لهذا "النظام الجديد".

وعندما تتعثر "الفوضى الخلاقة" سياسياً، وهي في بدايتها متعثرة - وأرجو أن تكون كذلك حتى نهايتها - فإنها تقرر استخدام وسلوك سبل أخرى أصبحت واضحة، خاصة في "الشرق الأوسط"، نقطة البدء والأساس والمفتاح الهام لتحقيق "مشروع النظام العالمي الجديد"، عندها تستخدم بعد التعثر السياسي وتسلك سبلاً أخرى:

1- الأعمال العسكرية المباشرة.

2- الأعمال العسكرية غير المباشرة.

3- الضغوط السياسية والاقتصادية.

4- إحداث تغييرات جذرية في مناهج التعليم والثقافة.

5- استخدام (الإعلام) كديكتاتور أكبر، يجمل وحشيته، ويعيث فساداً في العقول، ويضع "التشابك والفوضى والتفكيك"، كحالة عقلية وفكرية ونفسية أمام الشعوب.

6- دعم وتزعم معظم حركات المجتمع المدني ولو من وراء ستار أو ظهور أو إشعار بوجود "أمريكا"، أو حتى بشكل مباشر وواضح وصريح وداعم في تبنيها - أمريكا - لحركات الإصلاح في المجتمعات، "حرصاً منها على هذه المجتمعات"!!

ومن أسف.. فإن استخدامها لمعظم المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، (كأداة) للسيطرة على العالم تحقيقاً لمآربها وأهدافها، أصبح واضحاً في مجالات: المرأة - الطفولة - المساعدات الإنسانية - حقوق الإنسان، ظاهرها الخير والإنسانية والعدالة، وباطنها الشر والتسخير والهيمنة والاستعباد.

هذه الوسائل والسبل هي ما تعتمد عليها "سياسة الفوضى الخلاقة"، وتعتمد عليها بمنهجية وبرامج "منظمة".. تخلق (الفوضى) في الواقع كرغبة وتوجه للتغيير والتطوير، في العقول، وفي أنماط التفكير، وفي التوجهات الاجتماعية والسياسية والثقافية، لتسود الفوضى في كل مكان وركن ذاتي وعام، ليتم بعدها (لملمة الخيوط) وخلق نظام جديد من هذه الفوضى السائدة والمنتشرة.

وعندما عبر (الفوضويون) عن أنفسهم في فلسفتهم وتوجهاتهم كمذهب أثار ما أثار في المجتمعات، قالوا: نحن فوضويون برفضنا "للنظام القائم" - في السياسة والثقافة والمجتمع -لكننا نمثل (نظاماً) فوضوياً يجب أن يسود العالم.

ولم يكن كتاب جوين باير "الفوضى التي صنعوها: الشرق الأوسط بعد العراق" بمثابة عريضة الإدانة الدافعة لقرار إدارة الرئيس جورج بوش بشن الحرب ودخول بغداد عام 2003 فحسب، ولكنه كان أيضاً محاولة تستحق الاهتمام لاستكشاف التحولات التي يمكن أن تحدث في المنطقة في مرحلة ما بعد غزو العراق، وهي تحولات يصفها باير - عبر عرض مسهب للأسباب - بالفوضى متكاملة الأبعاد.

وجوين باير هو كاتب ومعلق ومحاضر كندي يعيش في الولايات المتحدة. وقد ولد عام 1943 ودرس في جامعات كندية وبريطانية وأمريكية حيث حصل على شهادة الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط. وذاع اسم باير حين اختير لكتابة تعليق أسبوعي ينشر في 175 صحيفة في أنحاء العالم عام 1973. وقد ألف باير ثلاثة كتب منها "الحرب"، و"جيوش جاهلة" إلى أن أصدر كتابه عن الفوضى التي صنعها المتشددون في الإدارة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط بأكملها عبر قرارهم غزو العراق.

وخلاصة ما أراد باير أن يقول من كتابه هو أن غزو العراق أطلق عقال تحولات كبرى في الشرق الأوسط، وهي تحولات لن تؤدي فقط إلى إدخال تغيير بالغ العمق على المنطقة، ولكن إلى إدخال تغيير موازٍ على دور الولايات المتحدة بها، وعلى النظرة الأمريكية أيضاً إلى دورهم على ساحة العالم.

ويقول المؤلف إن قضية دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ونظرة الأمريكيين إلى هذا الدور لا يمكن أن تعد "تأثيراً منفصلاً يوضع جنباً إلى جنب مع التأثير المتوقع داخل المنطقة. الأمران مترابطان على نحو عضوي، أي أنهما ليسا عنصرين يمكن وضعهما في نقاط منفصلة يُبحث كل منها بمعزل عن الأخرى".

ويوضح باير ذلك بقوله: "لقد أدت تداعيات حرب العراق إلى إصابة الأمريكيين بقدر من الحساسية تجاه الشرق الأوسط وتعقيداته، وتجاه دخول الولايات المتحدة في ثنايا قضايا المنطقة. وسوف تواجه الإدارات الأمريكية المتعاقبة صعوبة كبيرة في إقناع الرأي العام بلعب دور كبير هناك.

ويعني ذلك أن واشنطن لن تتمتع بهامش واسع للتدخل في المنطقة كما كانت تفعل للإبقاء على الأمر الواقع بها. إن هذا الأمر الواقع يتداعى الآن".

ويتابع:" إن الأنظمة العربية الموجودة حالياً أغلبها يتواجد في السلطة منذ وقت طويل. إنها تحكم منذ أربعين عاماً في بعض الحالات. وهي جميعا ـ باستثناء العراق ـ تحمل أمام شعوبها سجل ما حدث خلال العقود الماضية. ويصعب في أغلب الأحوال أن نجد الكثير من الأمور الإيجابية في ذلك السجل، لاسيما على صعيدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحرية التعبير التي تتيح دوراً شعبياً أكبر في مراقبة الفساد والمشاركة في اتخاذ القرار".

ويذهب المؤلف إلى أن هناك "أسباباً ذاتية" تجعل ذلك الأمر الواقع مرشَّحاً للتغيير. ولكنه يضيف أيضاً أسبابا أخرى ذات طابع موضوعي إذ يقول "كان وقع حرب فيتنام داخل الولايات المتحدة هو أن أحداً لم يكن يريد أن يسمع اسم منطقة جنوب شرق آسيا بالمرة.

وأدخل الأمريكيون تلك المنطقة إلى صندوق مظلم حتى لا يتسنى لهم تذكر متاعبهم خلال تلك الحرب الدامية، فلم يعد أحد يسمع بفيتنام أو لاوس أو كمبوديا لمدة تزيد على عقدين من الزمن، ولم تقم أي إدارة أمريكية بمبادرة واحدة ذات معنى في تلك المنطقة، قبل أن يفعل الرئيس بيل كلينتون ذلك في التسعينيات".

ويتابع "ولابد من توقع حدوث ذلك أيضاً في حالة الشرق الأوسط بسبب ما يحدث في العراق. إذ إن الرأي العام الأمريكي يريد سحب قواته من هناك الآن وليس غداً. ويعني هذا أن التحول في الموقف الأمريكي بدأ يحدث قبل أن تتمكن إدارة الرئيس بوش من حسم الموقف على نحو أو آخر. ومع إصرار الإدارة على البقاء هناك فلابد من أن تتزايد الخسائر ويتعمق المستنقع مما يضمن بصورة مؤكدة استمرار تجذير موقف الرأي العالم بضرورة ترك الشرق الأوسط. بل إن أغلبية الأمريكيين يقولون بصورة واضحة في استطلاعات الرأي العام إن اسم الشرق الأوسط بات مرادفاً في أذهانهم لكلمة مشكلة، ولصور تتسم بالعنف والدم وكراهية الولايات المتحدة.

ولن توجد قوة قادرة في المدى القريب على إقناع الأمريكيين بلعب دور كبير في تلك المنطقة في مرحلة ما بعد العراق. ويبدو أن أفضل ما يمكن أن تأمل فيه أي إدارة مقبلة هو أن تلعب دوراً خجولاً وبصورة غير مباشرة".

أما تأثيرات ذلك فإن باير يقول إن هذا التبدل الذي أحدثته حرب العراق "جرد الولايات المتحدة من الجزء الأكبر من هامش حركتها في المنطقة. وليس بإمكان الأمريكيين اليوم الحديث بحرية عن استخدام القوة في المنطقة حتى في حالات يريدون فيها استخدام القوة مثل حالة مواجهة الطموحات النووية الإيرانية. ويعني تضييق هامش المناورة أمام واشنطن أنها لن تتمكن من مساندة أنظمة حليفة لها في المنطقة إذا ما تعرضت لمتاعب مفاجئة. فضلاً عن ذلك فإنها لن تستطيع أن تلوح باستخدام قدراتها بصورة مباشرة لتطبيق سياستها الخاصة بذلك الإقليم، إذ يعرف الجميع أن الإدارات الأمريكية لن تتمكن من استخدام هذه القدرات حين تحين لحظة الجد".

ولا يقتصر هذا التبدل على الرأي العام الأمريكي ، بل إنه طال الرأي العام العربي أيضاً. ويشرح المؤلف ذلك بقوله " لم تحظ الولايات المتحدة قط بمستوى الكراهية الذي يسم مواقف شعوب الدول العربية تجاهها في الوقت الراهن. فقد أدت حرب العراق إلى تعظيم هذه الكراهية لحدود غير مسبوقة رغم أن تلك الشعوب لم تكن تثق بأي قدر في السياسات الأمريكية بالمنطقة بسبب العلاقة الخاصة التي تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وعدم رغبة الإسرائيليين في مراعاة ذلك عند تعارضه مع مصلحتهم الخاصة".

ويتابع:" حتى الأنظمة العربية التي تعتمد في بقائها على أمور من بينها دعم الولايات المتحدة لوجودها واستمرارها، باتت الآن حريصة على الإبقاء على مسافة ـ علنية على الأقل ـ بينها وبين الأمريكيين.

وأضاف الكاتب "إن الحديث عن التغيير في أكثر دول المنطقة بات شائعا بداخلها. ذلك أن سكان تلك الدول يعرفون جيداً مدى فساد الأنظمة التي تحكمهم وهو فساد يتجاوز أحياناً حدود الخيال.

كما يعرف هؤلاء السكان أن للولايات المتحدة علاقة وثيقة بمساندة تلك النظم. ومن النادر أن تجد أي قدر من الثقة الشعبية في تلك الأنظمة. ويعلمنا التاريخ أنه حين يصبح الحديث عن التغيير على كل لسان فإن ذلك يعد مقدمة لحدوث التغيير. إن الارتياب الذي يشعر به العرب تجاه الولايات المتحدة لا يقتصر عليها وإنما يمتد إلى الأنظمة الحاكمة.

وإذا كانت واشنطن لن تتمكن من التدخل لمساندة الأنظمة بسبب العقدة العراقية فإن ذلك يزيد من شعور الناس العاديين بضعفها ومن ثم يساهم بدوره في اقتراب لحظة التغيير".

ويقول باير إن حرب العراق جعلت من الأمر الواقع "أمراً مهتزاً بقدر لم يسبق له مثيل". ويشرح ذلك بقوله إن هزيمة الولايات المتحدة في العراق لن تشل ذراعها عن التدخل في الشرق الأوسط لاحقاً فحسب، ولكنها "ستكفي لإقناع الناس العاديين في

الدول العربية بأن الولايات المتحدة ليست هي القوة التي لا تقهر على نحو ما كانت تصور نفسها وعلى نحو ما كان يصورها أصدقاؤها في الشرق الأوسط".

ولكن هل ستؤدي حرب العراق حقاً إلى سحب القوات الأمريكية والدعم الأمريكي والضمانات الأمريكية وتقليص الدور الأمريكي إلى حد بعيد في منطقة الشرق الأوسط؟ يقول باير رداً على هذا السؤال : "الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط لن يحدث بصورة فورية ولحظية". ويضيف "سيكون الكونجرس مرتاباً في أي مبادرة لدعم أحد الأنظمة العربية القائمة الآن، وهو لن يوافق بحال على صرف أموال للقيام بذلك".

ويوضح المؤلف إن إدارة الرئيس بوش "تطوعت" بطرح شعارات الديمقراطية والتغيير في الشرق الأوسط. ويشرح ذلك بقوله "كانت هناك آلية مزدوجة هي التي حكمت طرح هذه السياسة بصورة علنية.

فقد أرادت الإدارة إبلاغ الأنظمة بأن عليها أن تعدل من أساليبها لتواكب العصر. أي أنها أرادت استخدام هذه السياسة الداعية للديمقراطية لوضع ضغط محسوب على العواصم العربية الصديقة.

وفي نفس الوقت فقد أرادت الإدارة كسب ود الشارع العربي وإبلاغه أن أمريكا تقف معه وذلك في محاولة للالتفاف على الكراهية العميقة التي يكنها ذلك الشارع للأمريكيين".

غير أن إدارة الرئيس بوش خسرت على الصعيدين معاً. ذلك إن جهرها بهذه السياسة أدى إلى توتر علاقاتها مع الأنظمة الصديقة التي رأت فيما يأتي من تصريحات على لسان المسؤولين الأمريكيين بهذا الشأن تدخلاً في شؤونها ومحاولة لإضعافها. ومن الجهة الأخرى فإن الشارع العربي - حسب قول باير- لم يكن مستعدا لتصديق أن واشنطن مخلصة فيما تقول وذلك في ضوء أحداث العراق والأراضي الفلسطينية، بل إنه لم يكن مستعدا بصفة عامة لقبول دخول أطراف أجنبية - سواء كانت الولايات المتحدة أو غيرها

ـ على خط قضاياه الداخلية، إذ ينظر العرب بارتياب شديد إلى أي تدخلات أجنبية في شؤونهم بالنظر إلى معاناتهم الطويلة من احتلال القوى الأجنبية لبلادهم".

وأرجع المؤلف هذا الارتياب إلى عوامل متباينة، منها الشعور السائد لدى العرب بأن الغرب يتدخل في منطقتهم بسبب ثرواتها النفطية، ولأن ذلك الغرب يختلف ثقافياً ودينياً ولغوياً، ولأنه ساند بصورة تاريخية من يقمعونهم.

ويضيف باير "ليس من الصعب إدراك مدى الغليان الذي يسود الشارع العربي الآن. والقوة المستفيدة الأولى من هذا الوضع العام هي الإسلاميون". وأوضح باير أن المنظمات الإسلامية المعارضة في المنطقة "ليست منظمات دينية فحسب، إنها منظمات ثورية، وهي في جوهرها تهدف إلى إحداث تغييرات عميقة في مجتمعاتها. وبصرف النظر عما إذا كان بوسعها حقاً أن تفعل ذلك، فإن المؤكد هو أن الشارع ينظر إليها كقوة سياسية شرعية ويتعاطف معها بقوة".

وطرح المؤلف مقولة قد تدهش كثيرين، ذلك أنها تتضمن توقعين ـ وليس توقعا واحداً ـ يكفيان لإثارة الجدل: الأول هو أن بعض الأنظمة العربية ستسقط خلال خمس سنوات، وذلك بفعل انفجار الرفض الشعبي، وقيادة المنظمات الإسلامية لهذا السخط العام. والثاني هو أن وصول الإسلاميين إلى السلطة سيؤدي إلى تراجع الأعمال الإرهابية الموجهة ضد الغرب، مؤكداً أن " وصول الإسلاميين إلى السلطة سيجعل من قضيتهم الأساسية تختلف عن قضيتهم الأساسية الآن. إذ سيكون همهم الأول هو حكم بلادهم وليس الانتقال آلاف الكيلومترات لتفجير بناية في نيويورك".

وشرح المؤلف في هذا السياق رؤيته لأحداث 11 سبتمبر قائلا: "كانت منظمة القاعدة تهدف إلى دفع الولايات المتحدة نحو غزو بلدان إسلامية، إذ بدا ذلك هو الأسلوب المتاح لتحريك سطح البحيرة الراكدة، أي لتصعيد المواجهة مع الأنظمة العربية واستقطاب فئات أوسع من الشارع العربي. وفيما تحقق شق محدود من ذلك الهدف بغزو أفغانستان، إذ إن الشارع العربي كان يتفهم الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى شن

الحرب ضد بلد كان يمثل مرتكزا لمنظمة تسببت في المشاهد المروعة التي تابعها العالم في 11 سبتمبر 2001، فإن إدارة الرئيس بوش حققت لأسامة بن لادن الجزء الباقي من هدفه بصورة سخية وذلك حين أرسلت قواتها لغزو العراق".

إلا أن المشكلة مع هذا الافتراض الثاني الذي ساقه باير، أي افتراض أن الأعمال الإرهابية ستتراجع بسبب تبدل أجندة المنظمات الإسلامية وبسبب خروج الولايات المتحدة من المنطقة تكاد تكون واضحة، ليس لأن المنظمات الإسلامية ستصر على مطاردة الولايات المتحدة، ولكن لأن الولايات المتحدة لن تستطيع ترك الشرق الأوسط "لحاله". فالمنطقة ذات أهمية مصيرية للولايات المتحدة. وتخلي واشنطن عن الشرق الأوسط يعني تخليها عن كونها قوة عظمى.

رغم ذلك فإن باير يتحدث في نهاية كتابه عن "تحجيم الأضرار" ويقول في ذلك إن القرار الأول للرئيس الأمريكي المقبل في يناير 2009م سيكون الانسحاب من العراق. وستكون المهمة الأولى للرئيس الجديد هي صياغة إستراتيجية جديدة تجاه الشرق الأوسط. ويأمل المؤلف أن توضح هذه الإستراتيجية بذكاء وبحنكة وبمراعاة لكل الاعتبارات "وفي مقدمتها موقف الشارع العربي".

ويقول باير في كتابه إن مجرد التلويح بشن الحرب ضد إيران هو موقف خاطئ. أما شن الحرب فعلا ضد طهران فإنه "كارثة ستغير وجه العالم خلال شهور قليلة" حسب قوله. ويوضح ذلك بقوله إن حرب العراق أسهمت بالدور الأساسي في العناد الراهن لطهران، وإنها جعلت من إيران قوة أساسية في الشرق الأوسط، وهكذا فإنها مهدت لتعديل التضاريس الإستراتيجية للمنظمة.

وسيؤدي شن الحرب ضد إيران إلى الإسراع بإنهاء دور الولايات المتحدة كقوة عظمى حسب تقرير المؤلف، إذ إنها ستؤدي أولاً إلى أزمة اقتصادية عالمية يعقبها تداعي حلف ناتو بانسحاب الأوروبيين منه. ثم إنها ستؤدي ثانياً إلى التعجيل بتفجير الأوضاع في الشرق الأوسط ومن ثم سقوط عدد من الأنظمة الأكثر جموداً حسب قوله.

ويشكل العاملان أهم عناصر تآكل الدور الأمريكي عالمياً.

ويقول باير إنه حتى دون شن الحرب ضد إيران، فإن حرب العراق ستؤدي ـ ولكن على مدى زمني أطول قليلاً ـ إلى حدوث هذه التغيرات. ويضيف "لقد بدأت هذه التغيرات تحدث بالفعل ولا أحسب أن هناك قوة ستستطيع إيقافها. والمسألة هنا هي مسألة معدل حدوثها في الزمن. ذلك أن غزو إيران سيؤدي إلى اختصار التاريخ. أما تجنب هذا الغزو فإنه سيؤدي إلى حدوث أمور تبدو محتومة الآن ولكن في مداها الزمني المتوقع".

ويورد باير ما قاله له دبلوماسي ياباني من أن "إدارة الرئيس بوش تتصرف وكأنها صبي في الثانية عشرة من عمره يمسك بمدفع رشاش". ويقول في ذلك "أنا غير مقتنع أصلا بأي تفسيرات فردية للتاريخ، إذ لم يكن بوسع بوش أن يفعل ذلك ما لم يكن هنا أمر ما في الولايات المتحدة يتيح له أن يفعله. إلا أن بوش لعب دوراً بالغ الأهمية في التعجيل بإنهاء دور الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم. وقد بدأ ذلك التحول بشن الرئيس الأمريكي الحرب على العراق".

الفصل الثالث

أيديولوجية الفوضى الخلاقة والإمبراطورية الفاضلة !!



وجدت نظرية الفوضى الخلاقة ديناميآتها الفعلية بعد زلزال الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وهي تقوم على فلسفة سياسية تفترض وجود خطر داهم من عدو مجهول يتهدّد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة. كما تقوم على افتراض ألاَّ يكون التهديد بالضرورة، حاصلاً بالفعل من دولة أو من منظمة إرهابية لكي تُخاض ضده الحرب الوقائية، وإنما يكفي أن يتم تصوُّره من جانب مراكز التخطيط الإستراتيجي في البيت الأبيض والبنتاجون للمبادرة إلى تلك الحرب.

ولكي تأخذ هذه الإستراتيجية مسارها التطبيقي، عكف كثيرون من منظِّري ومفكِّري المحافظين الجدد على وضع فلسفة متكاملة لتبرير الحروب. ولعلَّ نظرية "الفوضى الخلاَّقة" التي شكَّلت أحد أهم وأبرز منجزات هؤلاء، إنما تعني في حقيقتها السعي الاستباقي نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات المفترض أنها تشكِّل مصادر تهديد لأمن ومصالح أمريكا في العالم.

ولئن كانت نظرية الفوضى الخلاَّقة تتأسس نظرياً على ثنائية التفكيك والتركيب، فذلك يعني أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلاَّ بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله وفق مهمة أمريكا في بناء العالم الجديد.

فكيف ظهرت هذه النظرية في سياق التحقيق التاريخي لنظريات الهيمنة في الفلسفة السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية؟

ما كان لأحد أن يتصوَّر مدى ما بلغته الإيديولوجيا السياسية الأمريكية وهي تستعيد نظرية الاحتلال، بوصفها فضيلة لا غنى للعالم عنها في رحلة القرن الحادي والعشرين.

فقط أولئك الذين نظَّروا "للإمبراطورية الفاضلة" أمثال لويس لافام رئيس تحرير مجلة (هاربرز) وبالطبع الفريق الذي تحلق حول الرئيس جورج دبليو بوش، كانوا على

يقين ممّا ذهبوا إليه. الأمر بالنسبة إلى هؤلاء يتعدّى الجانب الأخلاقي كما أراده التنوير الغربي مدة ثلاثة قرون متواصلة. إنّهم ينطلقون من قَبْليّة اعتقادية تعود في جذورها إلى ثقافة الاستيطان الأنجلوساكسوني، ومؤدّاها أنَّ التاريخ لا تعمّره البراءة، إذ البراءة عندهم ـ حسب وصف غراهام غرين، الكاتب المسرحي الإنكليزي ـ تشبه مجذوماً أبكم أضاع جَرَسَه، ثم راح يطوف العالم، ولا يقصد ضرراً لأحد...

وعلى عقيدة المحافظين الأمريكيين الجدد، إنَّ ما ينبغي على أمريكا أن تفعله لكي تحقّق رسالتها إلى العالم، هو النأي بنفسها عن البراءة، وأن تمضي بعيداً في السجيّة الماكيافيللية القائلة بفضيلة "أن تخيف الآخر بدل أن تكسب حبّه لك"...

عندما خسرت الولايات المتحدة مقعدها في لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة في جنيف في مطلع مايو من العام 2001، أصيب كثيرون في نيويورك وواشنطن بالدهشة الحقيقية.

هؤلاء كانوا من النُّخب الأمريكية والغربية التي صدّقت ما تختزنه العمارة الإيديولوجية من براءات ذات صلة بالقانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية. للوهلة الأولى لم يعرف أولئك المخدوعون ما إن كان الذي سمعوه إشاعة خاطئة أو نكتة حمقاء، وتساءلوا: كيف يمكن لمثل هذه الأمور أن تحدث.. وأين ذهب التعقُّل ؟ وحسبُهم أنَّ أمريكا هي التي أوجدت مفهوم حقوق الإنسان، وهي التي هُرعت دائماً إلى إنقاذ الأطفال المفقودين، وانتشال الديمقراطيات الفاشلة.

ولم يحدث قط أن استُبعدت الولايات المتحدة من غُرف لجنة الضمير خلال أربعة وخمسين عاماً من وجودها. كذلك لم يسبق أن حدث في الذاكرة الحيّة أن تتعرَّض القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى مثل هذه السخرية غير المستحقّة على أيدي أتباعها الجاحدين.

يومئذٍ كان بديهيّاً أن يصبّ الأمريكيون جام غضبهم على الأوروبيين، وبالأخص على فرنسا. فعلى ما بيّن منظّرو اليمين الأمريكي، فإنَّ الفرنسيين تحديداً خانوا الأمانة

والتبعية وصوَّتوا لإخراج الولايات المتحدة من واحدة من أهم وأخطر أسـلحة الدعايـة والتدخل في شؤون العالم. ومع ذلك فإنَّ القضية لم تتوقف عند هذا النـوع الطبيعـي مـن ردّات الفعل.

كان ثمة ما هو أدنى إلى المفارقة إذ إنَّ "المطبخ الفلسفي ـ الإيـديولوجي" لـلإدارة الأمريكية سينبري إلى إسكات المحتجِّين والمدهوشين، ثم ليمضي في عزفٍ منفـرد مـؤثراً اللاّمبالاة وإدارة الظهر لهذه القضية، معتبراً أنَّ أمريكا ليست في حاجـة إلى مَـنْ يمنحهـا شهادة سلوك حسن أو يصحِّح خطأ تنظر إليه على أنَّه جزء عزيز في مسلكها العام.

إنَّ هذا ما سيعبِّر عنه الكاتب في مجلة "التايم" تشارلز كروثامر على نحو لا شك في صراحته: "ليست أمريكا مجرد مواطن عالمي. إنَّها السلطة المهيمنة في العالم، وأكثـر هيمنـة من أي قوة أخرى منذ عهد روما.

ووفقاً لذلك، فإنَّ أمريكا في وضع يؤهِّلها لإعادة تشكيل المعايير وتغيير التوقعات وخلق حقائق جديدة. أمّا كيف يكون ذلك ؟ فيكون ـ برأيه ـ عن طريق إظهار إرادة غـير اعتذارية لا سبيل إلى تغييرها".

المسألة إذن، هي وجوب أن تفعل أمريكـا أيّ شيء مـن دون أن تـبرِّر أو أن تعتـذر. وحتى لو جرى ذلك الفعل مجرى إيذاء أمم وشعوب بأكملها فلا ينبغي أن يُحجِمَ القادة عن إتمام المساحة المتبقِّية لبلوغ الهدف. فالاعتذار بحسب هذا الاعتقاد، يشكِّل منقصة لصاحبه، وإخلالاً في شبكة المعايير والمفاهيم، التي عليها تتأسَّس استراتيجيات التحكُّم بالأوضاع.

على هذه الفلسفة السياسية المتجددة سيغيب منطق الإقناع والتحاور في العلاقـات الدولية. وبدا أنَّ منعطفاً كهذا، راح يؤتي أُكُلَه مع "الانتصارات المدوِّيـة" التـي خاضـتها الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001م. والمثل العراقي سيعزِّز هذا المنطق حيث أفلحت الولايات المتحدة في جعله شبيهاً بالمثلين اليوغوسلافي والأفغاني.

لكن ثمة جانب آخر من المشهد لا يبدو أنَّه سيكون مريحاً، أو مربحاً، للسلوك

الأمريكي المُشار إليه. فالولايات المتحدة ربحت الحروب التي خاضتها حين استعملت الحدّ الأقصى من جبروتها العسكري. لكنَّها راحت بعد ذلك، تجد صعوبات جمّة في ربح السلام.

وهذا ما ذهب إليه الخبير الاستراتيجي الفرنسي باسكال بونيفاس الذي أكّد أنَّ أمريكا بدأت تفقد حبّ الناس لها، بل إنَّها صارت مكروهة على امتداد العالم أجمع.

"البارانويا" الأمريكية التي بلغت ذروتها مع السنة الأولى للألفية الثالثة، تطلعت إلى النقد الأوروبي، والفرنسي على الخصوص بعين السخرية والاستهتار.

ولقد سبق للكاتب الأمريكي لويس لافام أن ساجل النزعة الانتقادية لأمريكا لدى الفرنسيين.

سوف يلاحظ أنَّ الفرنسيين لم يستوعبوا ما يسمّيه بـ "مذهب البراءة الأمريكية" بشكلٍ كامل. هذا المذهب الذي فهمه البيوريتانيون (حركة إصلاح بروتستانتية سعت إلى تطهير الكنيسة الإنكليزية من بقايا البابوية الرومانية الكاثوليكية في القرنين 16 و17).. الأوائل في براري ماساتشوسيتس الموحشة، على أنّه اختيارهم من قبل الرَّب .

وفي معرض إعطاء المذهب الأمريكي بعده الميتافيزيقي يزعم "لافام" أنَّ الله اختار أمريكا لتكون موقع إنشاء الجنّة الأرضية. فقد كان الهدف الأمريكي عادلاً دوماً، ولم يكن هنالك أي شيء أبداً يمكن أن يُقال فيه أنّه غلطة أمريكا.

ويضيف: "إنَّ الأجيال المتلاحقة والسياسيين الأمريكيين عبَّروا عن إيمانها هذا بكلماتٍ مختلفة من مثل: "أمريكا الأمل الأخير للبشرية"، "أمريكا سفينة الأمان" وناشرة الحضارة .... إلخ.

إلاَّ أنّه سيذهب إلى مسافة أبعد في خلع الأوصاف فيعلن أنَّ "الشر لم يكن أبداً جزءاً عضوياً من المشهد الأمريكي أو الشخصية الأمريكية. فالشر ـ على ادعائه ـ سلعة قاتلة ومستوردة من دون ترخيص من خارج، إنَّما هو مرضٌ أجنبي يتم تهريبه عن طريق الجمارك في شحنة "فلسفة ألمانية" أو أرز أسيوي .

ولأنَّ أمريكا بريئة بالتعريف، فقد يخونها الآخرون دوماً، كما في "بيرل هاربر" وليتل بيغ هورن، وخليج الخنازير، وبما أنَّه تمَّت خيانتنا، نستطيع دوماً أن نبرِّر استخدامنا للوسائل الوحشية، أو المخالفة للروح المسيحية في سبيل الدفاع عن سفينة الأمان في وجه خيانة العالم.

لم يكن عرض هذا الكلام فقط للرد على ما يسمّيه لويس لافام عدم فهم الفرنسيين وجهلهم بحقيقة "الروح السياسية الأمريكية"، بل هو يعني أكثر من رسالة دأبت المسيحية الصهيونية الحاكمة في الولايات المتحدة على توجيهها إلى العالم كله منذ وقت بعيد.

وأما المقصود من هذه الرسالة اليوم فإنَّه يتعدَّى الكلّيات الاعتقادية. فهي تتوجَّه إلى الذين يطالبون بوجوب قيام مرجعية أممية تعيد الاعتبار للقانون الدولي.

ولأنَّ القوانين تدخل في صلب "البراءة" التي أسقطها الأمريكيون من حسابهم، فلا حاجة إليها كما يقول "لافام". فالقوانين ـ عنده ـ "وضعت لغير المحظوظين الذين ولدوا دون جينات الفضيلة".

إنَّ هذا الحّد المُشرَع على اللاّمتناهِ في التفكير الأمريكي الجديد، هو الذي يؤسِّس لأمريكا القرن الحادي والعشرين.

وسنجد من تظاهرات هذه الرؤية اللاّهوتية ما لا حصر له من الأحداث اللاّحقة، حيث تصبح القوانين الدولية وشرعة الأخلاق التي تحكم التوازنات في النظام العالمي، مجرد نصوص لا فائدة منها.

ظلَّ ريتشارد نيكسون الرئيس الأمريكي الأسبق يردِّد في خُطَبِهِ العصماء الموجَّهة إلى الجيش والشعب هذه الكلمات: "الله مع أمريكا، الله يريد أن تقود أمريكا العالم".

في ذلك الوقت كانت حرب فيتنام تتجه إلى جحيمها المحتوم. وكان عليه لكي يشحذ الهمم، ويدفع حجج منتقديه، أن يستعيد ثقافة المؤسِّسين الأوائل ليبيِّن أنّ لاهوت القوة ليس إلاَّ منحة إلهية لدفع الشر في عالم ممتلئ بالفوضى.

خلال السنوات الانتقالية بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، أسقطت الولايات المتحدة في يدها صفوة أوراق اللعبة الكونية الرئيسية. لقد صار اتخاذ أي قرار، وتقرير أي حل نهائي، من دون رضاها، ضرباً من المستحيل.

فمع نهاية الحرب الباردة أخذ منظِّرو الاستفراد الأمريكي يصوغون المقدِّمات العملية لفلسفة السيادة المطلقة. كان كل شيء في المقدمات النظرية جاهزاً. العامل الإيديولوجي شكَّل أساساً ثقافياً ودعائياً لهذه الفلسفة. ولنا أن نعرف أنَّ الولايات المتحدة مرَّت ضمن سيرورة تاريخية ساهمت الإيديولوجيا شيئاً فشيئاً في تكوينها. فقد قامت ـ هذه الفلسفة ـ انطلاقاً من نواة إيديولوجية ذات محورين:

الأول، الاعتقاد بأنَّ أمريكا مكلَّفة برسالة.

والثاني، اليقين بأنَّ أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل بلا تحريم.

وممّا يميِّز السياسة الأمريكية منذ مولدها: الثبات في العمل على قَدْرِ الديمومة في متابعة الهدف، وكذلك مواصلة الجوهر الإيديولوجي المولِّد للعمل. ولا شك في أنَّ هذه السياسة بلغت ذروة تحقّقها في فجر القرن الثامن عشر، وزادت أيضاً في مطلع القرن التاسع عشر. لكن ميشال بوغنون موردان في كتابه "أمريكا التوتاليتارية" الصادر في باريس في العام 1997م، يذهب إلى "أنَّ الإيديولوجيا الأمريكية لم تتورَّع عن خلع صفة الأزلية على أمريكا، حيث إنَّ ادعاء الرسالة الإلهية لم يغب يوماً عن ناظرها. ثم يورد كلاماً لمعاون الرئيس السابق بيل كلينتون لشؤون الأمن القومي أنطوني لاك، فيه "إنَّ مصالحنا ومُثُلنا لا تلزمنا بالتدخُّل وحسب، بل تلزمنا أيضاً بالقيادة(...) يضيف: "من واجبنا تطوير الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم لأنَّ هذا يحمي مصالحنا وأمننا، ولأنَّ الأمر كذلك يتعلَّق بانعكاس القيم، حيث هي في آن قيم أمريكية وعالمية".

وهكذا فإنَّ انتصار الأمريكيين الأبرز ـ يُعَلِّق "بوغنون": هو، بكل تأكيد، الحضور الكلِّي لإيديولوجيتهم.

فالليبرالية، وهي أكثر عقيدة اقتصادية خالـصة، تمثّـل أيـضاً رؤيـة قويمـة للعـالم، استقبلها الكثيرون من المالكين ومجموعات المصالح بوصفها نعمة وخلاصاً. لقد صارت الليبرالية ـ حسب بوغنون ـ رؤية وعقيدة تخدمان مصالح الأمريكيين وتنقـذان المظـاهر، الأخلاقية، على الأقل، ما دامت الليبرالية، كمفهوم، تنطوي على ركيزة دينية.

وهو ما كان لاحظه توكفيل لجهة وجوب اعتبار الدين بالنسبة للأمريكيين بمثابـة المؤسسة السياسية الأولى. ثم إنَّ جمهور الناس، أولئك الذين لا يفهمون شـيئاً كثـيراً مـن الألعاب السياسية والاقتصادية، اقتنعوا بفعل الحملات الإعلامية، بعدم وجود أيَّة عقيدة أفضل من هذه العقيدة .

ولقد رأينا منذ الأصل، وقبل أن تصبح أمريكا هي الولايات المتحدة، أنَّهـا كانـت تزعم شمولية نمطها التنظيمي الخاص. ولم يَسْعَ مفكّروها ـ من أسـاتذة وكتّـاب وكهنـة ورجال دولة ـ لحظة واحدة إلى إخفاء هدفهم الأخير وهو: فرض نمط حياتهم عـلى بقيـة العالم، وذلك عبر آليات أخلاقية تكتظ بالتعالي على الآخر، أيِّ آخر، منها في المقام الأول، بما يسميه بوغنون بـــ "القدوة". أي مـن خـلال تأديـة عـروض مثـيرة تُظهـر "الـصورة الساطعة لأمَّة جديدة اختارها الله لغاية وحيدة هي تزويد كل الشعوب بالرسالة الوحيدة ذات المستقبل المُصاغ بصورة زاهية. ثم في المقام الثاني بوضع الآخر جبراً في منطقة القبول بالقدر الأمريكي. فثمة يقين لدى "فقهاء الأمركة" بأنَّ إذعان الآخرين عنـوة ـ كائنـاً مـا كان شكل الإكراه ـ أمرٌ محتوم في مواجهة هـذه الممانعـة أو تلـك. فأمريكـا تعتقـد نفـسها وتريدها كلّية لا تُضاهى. وبهذه الصفة، لا تتصور ذاتها إلاَّ متفوِّقة على مجمل المناطق التي يتحرَّك في داخلها أفراد وأمم، وترى إنَّ من واجبها احتواءها. إنَّها ـ على ما يزعم فقهاؤها ـ هي العالم، ما دامت العناية الإلهية أمرت بذلك، وما دامت تجـسِّد نـصاب العـالم المقبـل وفقاً للخطط الإلهية. ومن المقدَّر ـ تبعاً لهذا الزعم ـ أن تقع على كاهلهـا مـسؤولية إمـلاء قانونها، القانون الذي شرَّعته السماء، وفرضته على الأمم والشعوب".

الإمبراطورية الأمريكية:

حين سئل الرئيس تيودور روزفلت عمّا إذا كانت الإستراتيجية الأمريكية العليا، عازمة على تشييد فضائها الإمبراطوري ـ وكان ذلك في مستهلّ القرن العشرين ـ أنكر ما يرمي إليه سائله وقال: "إنَّ البلد الذي قام على فضيلة الحرية، يصعب عليه أن يقع في خطيئة الإمبراطورية!

هل يبيِّن مثل هذا "الإنكار" أنَّ ثمة منطقة نائمة في العقل السياسي الأمريكي تستيقظ في المحطات الكبرى للتاريخ.. أم أن هذه المنطقة التي يصدر منها كلام كهذا، هي مجرد دائرة صغيرة، يجري استخدامها متى دعت الحاجة إليها ؟

ربما كان روزفلت على شيء من يقين، من أن قوله هذا لا يتعدى حدود الأخلاق النظرية. وحين حرص على نفي الطموح الإمبراطوري، مساوياً، بينه وبين الخطيئة، كان يعي كم للخطاب الأخلاقي من أثر حاسم في لعبة القوى وتكوين حقائق التاريخ. فالضرورة الإيديولوجية للخطاب السياسي، إذن، هي التي ستحمل الرئيس الأمريكي إلى ما يمكن وصفه بالجمع بين متناقضين يشغلان الفكر السياسي الأمريكي في ذلك الوقت: قيم الحرية، والطموح الإمبراطوري / الاستعماري.

هل أمريكا إمبراطورية؟ هل هي إمبريالية جديدة ؟ أم أنها دولة / أمّة من ذلك النوع السياسي الذي يمكث في "منطقة استثنائية" بعد حادثين تاريخيين متقاربين وعظيمي الشأن: نهاية الحرب الباردة (1990) وزلزال الحادي عشر من سبتمبر (2001).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في أثناء الحرب الباردة إمبريالية من طراز خاص. لم تقم بعمليات الإخضاع والهيمنة على طريقة الإمبرياليتين البريطانية والإنكليزية عبر الاستعمار المباشر للدول المستعمرة.

كان عليها أن تتبع حكاية "القرصان الأكبر" الذي يقطع الطريق على القراصنة الصغار ويلتهم حصادهم. لقد عمدت الولايات المتحدة إلى إخضاع القوى الإمبريالية القديمة لنظامها الخاص.

لذا لم تؤدِ الحرب الباردة التي شنتها الولايات المتحدة إلى هزيمة العدو الاشتراكي، وربما لم يكن ذلك، قطّ، هدفها الأول في حقيقة الأمر.

لقد انهار الاتحاد السوفييتي تحت وطأة تناقضاته الداخلية الخاصة. ولم تفعل الحرب الباردة، في الحدود القصوى، أكثر من إفراز بعض شروط العزلة التي ما برحت، عبر تردد أصدائها في الكتلة السوفييتية نفسها، أن ضاعفت تلك التناقضات القابلة للانفجار. لعل أهم آثار الحرب الباردة هو التعرُّف على خطوط الهيمنة داخل العالم الإمبريالي.

تلك الخطوط التي دأبت على تسريع عملية تدهور القوى القديمة، ورفع مستوى مبادرة الولايات المتحدة على صعيد تأسيس نظام إمبراطوري. وبحسب عدد من المفكرين الإستراتيجيين فإنه لو لم يكن قد تمَّ الإعداد مسبقاً لنمط جديد من المبادرة الهيمنية، لما خرجت الولايات المتحدة منتصرة في نهاية الحرب الباردة. المسألة إذن، تتعلق ببعد تاريخي للتكوين الأمريكي السيادي.

فالمشروع الإمبراطوري هو مشروع سلطة متشابكة يشكّل المرحلة أو الصيغة الرابعة من التاريخ الدستوري الأمريكي. وعلى ما يبيِّن مايكل هاردت وأنطونيو نيغري في كتابهما (إمبراطورية العولمة الجديدة) فإنَّ تحقيق فكرة السيادة والهيمنة الأمريكية اتخذ مسيرة طويلة تطوّرت عبر مراحل مختلفة من تاريخ الولايات المتحدة الدستوري. فالمعروف أن الدستور الأمريكي، كوثيقة مكتوبة بقي دونها تغيير ذي شأن، (باستثناء بعض التعديلات) غير أن الدستور يجب فهمه، أيضاً، بوصفه منظومة مادية من التفاسير والممارسات الحقوقية التي يعتمدها، لا المحلفون والقضاة فحسب، بل والأفراد في المجتمع. وبالفعل فإنَّ هذا التأسيس المادي الاجتماعي قد تغيَّر جِذريّاً منذ تأسيس الجمهورية. ويذهب بعض علماء القانون والتاريخ السياسي إلى تقسيم أمريكا دستوريّاً إلى أربع مراحل أو أربعة نظم:

- مرحلة أولى ،تمتد من إعلان الاستقلال إلى الحرب الأهلية وعملية إعادة البناء.

- مرحلة ثانية، وهي مثقلة بالتناقضات، وتتزايد مع الحقبة التقدمية، مغطيّة انعطافة القرن، من مبدأ تيودور روزفلت الإمبريالي، إلى إصلاحية وودرو ولسون الأممية.

- مرحلة ثالثة، وتمتد ممّا يسمى الصفقة الجديدة والحرب العالمية الثانية إلى فترات اشتداد الحرب الباردة.

- مرحلة رابعة، وهي التي سبق أن أشرنا إلى بعض وجوهها، وهي بدأت خلال عقد الستينيات عبر نشاط الحركات الاجتماعية واستمرت إلى حين تفكيك الاتحاد السوفييتي وكتلة أوروبا الشرقية. فالمراد من حصيلة هذه المراحل الدستورية القول إن كلاً منها شكّل خطوة إلى الأمام في التشكُّل التاريخي للسيادة الإمبراطورية للولايات المتحدة.

عندما وصلت الأزمة المالية الكبرى سنة 1929 جاء الإنقاذ بانتخاب "فرانكلين روزفلت" (ابن عم الرئيس الذي سبقه، تيودور روزفلت). ومع الرئاسة الأولى لروزفلت الثاني 1932، وبعد سياسة العدل الاجتماعي الجديد التي أعلنها وطبّقها وعادت بها الولايات المتحدة إلى حياتها الطبيعية ـ أخذ الحلم الإمبراطوري يشغل نخبها السياسية والبيت الأبيض في المقدمة. ومن واشنطن كان فرانكلين روزفلت يتابع ما يجري في أوروبا وشغله "صراع الإمبراطوريات"، الذي عاد (كما لو كان متوقّعاً) يتجدد مرة أخرى دافعاً إلى القارة نذر عواصف تتجمع من جديد.

لقد بدأت إيطاليا تشهد صعوداً للحركة الفاشية بقيادة "بنيتو موسوليني" الذي وصل إلى السلطة، وشعاره مرة أخرى هو الشعار الروماني القديم في وصف البحر الأبيض المتوسط بـ "إنه بحرنا".

وفي ألمانيا التي نهضت من وسط ركام الهزيمة في الحرب العالمية الأولى، ونفضت عن نفسها رداء الهوان الذي فرضته عليها معاهدة فرساي، سيجري انتخاب أدولف هتلر، وستصعد النازية إلى السلطة في قلب أوروبا الغربية، ثم ليعلن هتلر أنه جاء ليحيي "الرايخ الثالث" الذي ينبغي أن يعيش ألف عام كما كان يقول.

في اليابان كانت الصورة مشابهة حيث كان الحزب العسكري المطالب بالتوسع الياباني باتجاه العالم انطلاقاً من آسيا الشرقية / الجنوبية يمسك بسلطة القرار في طوكيو فارضاً نفسه على الإمبراطور هيروهيتو.

أما في الاتحاد السوفييتي فقد ازدادت سطوة جوزيف ستالين الذي خلف لينين في قيادة الحزب والدولة. لقد أمسك ستالين البلاد الشاسعة القوية بقبضة فولاذية، مستغلاً موارد بلد هو الآخر بحجم قارة ومحاولاً أن يبني من التخلّف القيصري دولة صناعية قادرة على المنافسة والتفوّق.

كان تقدير روزفلت أنَّ هناك حرباً عالمية في الأفق، وتوقّعه أنها سوف تدور بالدرجة الأولى بين ألمانيا وإيطاليا من ناحية وبريطانيا وفرنسا من الناحية الأخرى. وبدت تلك الصورة المحتملة أمام عينيه شديدة الوضوح. وفي ذلك الوقت المبكر لم يكن لدى "روزفلت" تصوّر واضح لمسلك الاتحاد السوفييتي ولا لمسلك اليابان، ولعله ظنَّ أن كلا البلدين سوف ينتظر حتى يرى اتجاه العواصف ثم يقرر كيف يستفيد من هبوبها ويستغل التطوّرات والنتائج.

لكنّ المراقبة الأمريكية لصورة العالم آنئذٍ راحت تتخذ مسلكاً مخصوصاً، بحيث ترصد بدقة اتجاهات القوة بين الإمبرياليات المتحاربة من دون أن تستغرق في حروب مباشرة غير محسوبة النتائج بالكامل لصالحها، بينما كان الطموح الإمبراطوري وتحقيق السيادة العالمية هو الناظم المركزي للإستراتيجية الأمريكية العليا.

لقد كانت مجمل تقديرات الرئيس روزفلت الثاني تركّز على العلامات الفارقة التالية:

أولاً: الحرب التي تلوح نُذُرُها الآن هي ـ الفرصة السانحة للولايات المتحدة لكي تقفل صفحة الإمبراطوريات القديمة، وتفتح صفحة الإمبراطورية الأمريكية، لأنها وحدها الأجدر بـ "فرض سلام" تقدر عليه مواردها وطاقاتها ـ وهي ليست قادرة على ذلك فقط، وإنما هي تستحقه لأنها قلعة الغنى في العالم وذروة تقدمه.

ثانياً: في ما يتعلّق بالصراع الأوروبي، وهو دائرة الحرب الأساسية، كانت خطة الولايات المتحدة، أن تكون أكثر عنفواناً، وبالتالي فإنَّ "هتلر" لا يجب أن ينتصر، وكذلك "موسوليني".

ثالثاً: هذا معناه أنَّ بريطانيا وفرنسا لا بد أن تخرجا من حمّام الدم الأوروبي سالمتين، وفي نفس الوقت غير قادرتين هذه المرة على الاحتفاظ بإمبراطوريتيهما الشاسعتين (في آسيا وإفريقيا). وهذا معناه أيضاً، أن انتصار الحلفاء والأوروبيين يصح أن يتم داخل حدود لا يمكن تجاوزها، وإلاَّ فإنَّ ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى سوف يتكرر بعد الحرب العالمية الثانية، ولن تتمكَّن الولايات المتحدة من فرض رأيها ورؤيتها لمصائر العالم فوق سطوة إمبراطورياته القديمة المتهالكة.

رابعاً: من الأنسب للولايات المتحدة هذه المرة أيضاً، أن تظل بعيدة عن ميادين القتال حتى آخر لحظة. على أنها خلافاً لموقف "ويلسون" والحرب العالمية الأولى، لن تعلن حيادها "فكراً" و"فعلاً"، وإنَّما عليها أن تكشف وتظهر انحيازها الفكري ضد النازية، لأنَّ تلك مسألة أخلاقية. وأما عملياً فإنَّها سوف تترك بريطانيا وفرنسا وحدهما وسط "عاصفة الحرب" وتراقب هي من بعيد حتى ينزف كلا الطرفين دمه، ويترنَّح تحت مطارق الحديد.

خامساً: إذا كانت سياسة الاتحاد السوفييتي واليابان هي الانتظار والمتابعة حتى تظهر حركة الموازين، فإنَّ الولايات المتحدة سوف يتعيَّن عليها التذرُّع بالصبر الطويل، وهي قادرة على ذلك بحكم أمان المحيطات. ففي حين أنَّ الاتحاد السوفييتي ملاصق لغرب أوروبا بحيث يصل إليه صدى المدافع، فإنَّ الولايات المتحدة بعيدة. كما أنّ حال اليابان هو الشيء نفسه، لأنها على تماس مباشر مع أطراف الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية في آسيا (الهند والهند الصينية). وعليه أخذت تنشأ تلك المقولة الذهبية التي ترى أنَّ الولايات المتحدة تقدر وتملك أن تكون آخر الصابرين لكي تكون أول الوارثين.

سوف تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها لتسفر عن استئناف واقعي لرحلة

أمريكا في ما وراء الحدود. وفي هذا المسار سيُفتح الباب للولايات المتحدة الأمريكية لتحفر مجراها. الجيو - ستراتيجي بوصفها دولة عالمية. لقد أفلحت الولايات المتحدة في أن ترِث الإمبرياليات التقليدية، وتؤسِّس على هذا الإرث آليات جديدة للسيطرة الأمنية والاقتصادية والإعلامية، (اصطلح على هذه الحقبة في أوساط اليسار العالمي بـ "حقبة الاستعمار الجديد"). وبقطع النظر عن مدى صحة أو مطابقة هذا الاصطلاح للواقع التاريخي الدولي بسبب من تدخل الإيديولوجيا المكثفة وأثرها في نشوئه، فإنَّه سيأخذ سياقه الفعلي في نظام الصراع اللاَّحق الذي حكم العالم بما عُرف بـ "الحرب الباردة".

لقد كشفت الحرب الباردة حقائق مدويّة ما كان لها أن تظهر لولا أن أصبحت الولايات المتحدة وجهاً لوجه مع العالم. لم تعد أيديولوجيا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية الاقتصادية مجرد حجاب يخفي وراءه نزعة الهيمنة. صارت هذه الأخيرة بآلياتها ووقائعها وأنساقها وأنظمتها هي الحاكمة والمحدِّدة لعلاقة أمريكا بالعالم، إذ على نزعة الهيمنة ستنشأ المقدمات الفعلية للعالمية الأمريكية. فخلال الحرب الباردة، بل عبر مسيرة القرن العشرين، بات واضحاً بصورة متزايدة باطّراد، أنَّ الولايات المتحدة شقَّت طريقها باتجاه العالم تحت شعار إمبراطورية الحرية.

على أنَّ هذا الإغراء بالحرية سيؤدي - ضمن معادلة الحامي للحرية والمتسلط على مقادير الثروة العالمية - إلى ظاهرة استعمارية أكثر عمقاً واتساعاً. بعبارة أخرى، ما لبثت حماية البلدان في سائر أرجاء العالم، من الشيوعية، أن أصبحت متعذّرة التمييز. فكان لا مناص من تحقيق السيطرة بأساليب وتقنيات إمبريالية. لذا عمدت إلى استرجاع الآليات التقليدية للاستعمار البائد. ولعلَّ التجربة الفيتنامية في هذا الإطار هي التجربة الأكثر دلالة وسطوعاً على هذا النوع من السيطرة. فلقد كانت الحرب في فيتنام متناغمة مع الإستراتيجية السياسية العالمية القائمة على حماية "العالم الحر" من الشيوعية. غير أنَّ هذه الحرب لم يكن بوسعها أن تكون، عمليّاً، إلاَّ استئنافاً في العمق لأشكال السيطرة الأوروبية التقليدية. وليس من شك في أنَّ الهزيمة التي لحقت بأمريكا في فيتنام كانت

واعظاً لها لتغادر السياق الكلاسيكي للسيطرة وتتجـه إلى صـياغات إسـتراتيجية جديـدة تقوم على حكم إمبراطوري من طراز جديد.

إنَّ الجدل العميق الذي اشتعل داخل حقول الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعـد حرب فيتنام أدَّى بحسب زبينغيو بريجنسكي إلى اعتراف متزايد بضرورة إعـادة تحديـد دور أمريكا العالمي. ذلك أنَّ اندفاع أمريكـا في العـالم بنموّهـا الخـاص وبفعـل حـربين عالميتين، جعلها تحرّك بنشاط في البداية، ثم تضمن، استعادة الغرب لاقتـصاده ولأمنـه العسكري. وهذا الوضع ـ النابع من الضرورة المتميزة بالهموم العسكرية الثقيلة ـ أخـذ يتحول بشكل متزايد نحو مزيد من التورط في المـشاكل الأكثـر أساسـية وذات الطـابع السياسي الأقل، والتي تواجه الإنسانية في الثلث الأخير من القرن العشرين. وعلى رأي بريجنسكي ـ فإنَّ جون كينيدي هو الذي سيمسك بروح الوضـع الأمريكـي الجديـد في العالم عندما قال عن نفسه إنه أول رئيس أمريكي يعتبر العالم كله مـن شـؤون الـسياسة المحلية بمعنى أو بآخر.

ومن المؤكَّد أنَّ كينيدي كان أول رئـيس "عـالمي" للولايـات المتحـدة. فروزفلـت برغم كل اتجاهاته الدولية كان يؤمن في الأساس باتفاق عالمي يشبه اتفاق 1815م، حيث "الأربعة الكبار" كان لهم دوائر نفوذ خاصة. أما ترومان فلقد تجاوب قبل كل شيء لتحدٍّ شيوعي معيَّن وأظهرت سياساته أنها تعطي أولوية واضحة للمشاكل الإقليمية. واسـتمر أيزنهاور على نفس الطريق مطبِّقاً بين الحين والآخر سوابق أوروبية عـلى منـاطق أخـرى. وهذه التحوّلات كانت معبِّرة عن تغيُّر دور الولايات المتحدة.

إلاَّ أنَّه مع كينيدي كان الشعور بأنَّ كل قارة قادرة، وكل شعب له الحق في أن يتوقع القيادة والطموح من أمريكا، وإنَّ أمريكا ملزمة بنفس القدر مـن الانغـماس والتـورط في كل قارة وكل شعب. إنَّ أسلوب كينيدي المثير ـ كما يلاحـظ بريجنـسكي ـ أنـه ركّـز عـلى الطابع الإنساني العالمي للمهمة الأمريكيـة، بيـنما كـان افتتانـه الرومانـسي بفـتح الفـضاء يعكس قناعته بأنَّ زعامة أمريكا العالمية ضرورية لفعالية دورها العالمي.

خلال الحقب الرئيسية الأمريكية التي تلت حقبة كينيدي، لم تغادر جدلية الهيمنة على العالم وحمايته الرسالية المدَّعاة، العقل الاستراتيجي الحاكم في الولايات المتحدة. كان ثمة استيقاظ دائم لنزعتي الهيمنة والمهمة الرسالية، وإن كانت هذه الأخيرة باقية على الدوام كذريعة أيديولوجية تسوِّغ لمنطق القوة وتمهِّد له سبيل الفلاح.

في كتابهما الذي نشراه في باريس عام 2003 تحت عنوان: (أمريكا المقبلة: قياصرة البنتاجون الجدد) يبيِّن الباحثان الإستراتيجيان الفرنسيان جيرار شاليان وأرنو بلين الخلفية التاريخية والثقافية التي تحمل الفكر السياسي الأمريكي على الجمع الدائم بين هاتين النزعتين المفارقتين (الهيمنة والرسالية)، ثم يتساءلان عن السبب الذي يجعل إدارة جورج بوش الثاني تحرص وتقاتل بحزم للحيلولة دون ظهور قوة منافسة لها على وجه الأرض، وعن موضوعية البحث عن الدوافع المحرِّكة لهذه الإدارة في ما ترفعه من شعارات. وللإجابة يؤكدان أنَّ الجذور التاريخية هي وحدها التي يمكن أن تمدنا بالمشهد وخلفيته معاً.

فتاريخ أمريكا منذ توماس جيفرسون وحتى جورج دبليو بوش عرف ظهور توجّهين ، توزعت بينهما الإدارات، أحدهما مثالي حالم، والآخر واقعي ماكيافيللي شرس. ولكي نعبِّر عن الأمر بلغة فلسفية، نستطيع القول إنَّ أحدهما يعود إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز القائل: "إنَّ الإنسان ذئب لأخيه الإنسان"، في حين يعود الآخر إلى كانط الفيلسوف المثالي "الترانسناندانتالي، المتسامي، العالمي، وأيضاً إلى جان جاك روسو اللذين تحدَّثا عن إمكانية "السلام الدائم" و"التعايش السلمي" العالمي، وكانا يريان الإنسان كائناً محكوماً بالأخلاق والنوايا الطيبة والطبيعة الخيّرة على عكس هوبز ومكيافيللي.

ومن هذا المنطلق فإنَّ أمريكا الواعظ الإنجيلي جيمي كارتر تختلف ـ سياسيّاً وموضوعيّاً ـ عن أمريكا المحافظ اليميني المتطرّف رونالد ريغن، تماماً كما أنَّ إدارة الداعية الديمقراطي الساعي إلى تحقيق رسالة أمريكا بإشاعة الحرية في العالم ـ بيل كلينتون ـ

تختلف عن إدارة اليميني المحافظ وذي التوجه الإمبريالي جورج دبليو بوش المرتمي في أحضان جماعة المحافظين الجدد، بكل مشروعاتها وأطروحاتها المتطرّفة والكوزموبوليتية.

ويرى المؤلفان أنَّ تاريخ الولايات المتحدة كمشروع سياسي عرف مرحلتين رئيسيتين، إحداهما أطلقها الآباء المؤسسون، وقدمت هذه الدولة الهائلة كمشروع طوباوي من قبيل "مدينة الشمس" لكامبانيلا، أو "مدينة الله" لتوماس مور، ومشروعها الانكفاء على نفسها واستغلال مواردها الهائلة لتحقيق دولة الرفاه التي تجسّد الفضيلة أخلاقياً، والعدالة سياسياً، والتي تتعاطى دائماً مع السياسة الخارجية من المفهوم المثالي الأخلاقوي وأحياناً النقوي الطهوري.

أما المرحلة الثانية فتبدأ منذ الحرب العالمية الثانية حين أصبحت أمريكا قوة عظمى، وبالتالي وجدت نفسها تخرج من حدودها السوسيو- تاريخية التي اعتادت عليها لتمارس الهيمنة على العالم، وأيضاً - ويا للمفارقة - لتتبادل الأدوار مع أوروبا التي كانت خلال المرحلة سالفة الذكر، - خصوصاً في القرن التاسع عشر - تلعب دوراً إمبريالياً، وتتعاطى مع السياسة بالمفهوم الهوبزي الماكيافيللي، والتي جنحت منذ انتهاء الحرب، وبضغط من موروثها الفاشي - النازي "إلى التعايش السلمي، وإلى تغليب المفهوم المثالي للتعاطي مع السياسة عامة والخارجية منها خاصة.

وإذا كانت إيديولوجيا فتوحات أوروبا الاستعمارية في القرن التاسع عشر تحرص على تعميم "رسالة الرجل الأبيض"، فإنَّ العنوان الذي سيرفعه قياصرة "البنتاجون" الآن للخروج بالدور الأمريكي إلى الحد الأقصى من حلمه إلى واقعيته، هو "نشر النموذج الأمريكي" عبر العالم، وذلك تعبيراً عن إيمان راسخ لدى الأمريكيين عامة بما يعتبرونه رسالة قدرهم ترويجها وإشاعتها عبر العالم هي "القدر البيّن للشعب الأمريكي"، الذي يعني أنَّ أمريكا قبل أن تكون دولة أو قوة عظمى هي فكرة ورسالة عظيمة وحلم جميل حافل بالوعود.

عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها التي ظلت على مدى نحو نصف قرن تقيِّد

الطموحات الجيو ـ استراتيجية للولايات المتحدة، صار سهلاً إحداث تغيير راديكالي في آليات صنع تلك الطموحات. فإذا كان رونالد ريغن قد أوصل النزاع مع الشيوعية السوفييتية إلى نهايته المدوّية ممثلة بسقوطها، فإنَّ جورج بوش الأول سيكمل ما تبقّى من آثارها في الشرق الأوسط عبر حرب الخليج الثانية في العام 1991م .

لكنّ الرئيس بيل كليتون الذي سيخلف الرئيس بوش سيتّخذ لنفسه منحنى آخر، من دون أن يقطع مع المنطق الإجمالي لمن سبقوه إلى الإدارة. ففي رأي الذين قرأوه فإنَّ كليتون كان أول رئيس أمريكي منذ أيام فرانكلين روزفلت يصوغ أفكاره حول القضايا العالمية من دون أن يضطر لمواجهة الاتحاد السوفييتي. وفي خطابه عن "حال الأمّة" في شهر يناير 1999، استعاد كلينتون صدى الكلمات التاريخية التي أطلقها الملياردير والقطب الإعلامي الشهير هنري لوس في فبراير 1941م، أي قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية.

يومها قال لوس: إنَّ الأمريكيين فشلوا طوال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين في التنبُّه إلى مدى سيطرة بلدهم على مصير العالم، وهذا ما جعل المسار التاريخي للبشرية يأخذ منعطفاً بائساً.

ثم ليضيف: "إنَّ أمريكا كمركز فعّال للحلقات دائمة التوسع في حقل الأعمال.. أمريكا كمركز تدريب لخدّام الجنس البشري المَهَرَة.. أمريكا الكريمة التي تؤمن مجدداً أن العطاء مبارك أكثر من الأخذ، وأمريكا كمحطة لتوليد المثل العليا في الحرية والعدالة ـ من المؤكد أنه من جميع هذه العناصر يمكن أن نكوِّن رؤى عن القرن العشرين نستطيع أن نكرس أنفسنا لها بكل محبة ونشاط وحماس".

وبعد ثمانية وخمسين عاماً نظر كلينتون إلى قصديّة لوس نظرة المقتدي والمقلِّد، لا سيما لناحية وجوب أن يبسط الأمريكيون أيديهم للقرن الأمريكي.

فقد ظهرت أطروحة لوس، كما لو أنها أطروحة مأثورة ينبغي الأخذ بها عن ظهر قلب. غير أنَّ هذه الاستعادة التي أخضعت للتأويل الإيجابي من جانب كلينتون، أي

بوصفها صيغة للتعاون بين الأمم.. سرعان ما تهافتت وعادت إلى غائيتها الأولى كمادة أيديولوجية وسياسية وثقافية لـ أمركة العالم.

سوف تظهر أطروحة العالمية الأمريكية بقوة أشدّ بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، فلم يكن للعقيدة السياسية الأمريكية بعد هذا التاريخ سوى إماطة اللثام عن واحدة من أبرز أطروحاتها المعاصرة، عنينا بها أطروحة: "أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا".

إنَّ تجديد هذه الأطروحة بعد هذا التاريخ، ينطوي بلا ريب على فعليّة كثيفة. ذلك لأنَّ عالمية أمريكا هذه المرة لم تعد مجرد شعار ينبغي إخراجه من القوة إلى الفعل. فالعالمية الأمريكية بعد انصرام الحرب الباردة ثم بعد زلزال الحادي عشر من سبتمبر، غدت واقعاً موضوعياً وذاتياً بالنسبة لدولة كأمريكا راحت تتصرف حيال أي وضع في العالم بصفته وضعاً متصلاً بقوة بالأمن القومي الأمريكي..

إذا كان الخطاب السياسي ميّالاً كالعادة إلى ضربٍ من الديماجوجيا لإظهار محاسن الطموح الإمبراطوري للولايات المتحدة، فالخطاب الإعلامي الموجَّه يبدو أقل تكلُّفاً في ارتداء الأقنعة. هذا ما سيجدُ في بيانه الباحثان البريطانيان ضياء الدين سارادار وميريل وين ديفيس في مقالتهما المشتركة التي وَضَعَاها تحت عنوان "أمريكا هي العالم والعالم هو أمريكا".

يستهل الباحثان مقالتهما تلك بالإشارة إلى المسلسل التلفزيوني الشهير (ألياس) Alias التي تعرضه محطة آي. بي. سي (A.B.C) الأمريكية. فقد قرَّرا أنَّ صراحة هذا المسلسل الذي يروي قصة طالبة تعمل في الخفاء كعميلة سرية من مستوى عالٍ، توسّع إلى حد كبير أفق المعرفة بالنسبة إلينا جميعاً. فقد صُنِّف "ألياس" بأنه برنامج ترفيهي مسلٍّ لا يستدعي أيّ اهتمامات. لكن هذا المسلسل العادي والسطحي، والذي يحبس الأنفاس عبر حبكة غريبة، يكشف للمُشاهد أشياء كثيرة عن أمريكا والطريقة التي تنظر بها إلى العالم. ويضيف صاحبا المقالة:

إنَّ السينما والتلفزيون يعكسان "الواقع" ويوجدانه في الوقت نفسه. وكما أشار إلى ذلك الروائي والناقد الإيطالي أمبرتو إيكو، فإنهما لا يكتفيان بنقل أيديولوجيا: إنهما الأيديولوجيا الأمريكية في حدِّها الأقصى.

بهذه الدلالة تتمظهر أمريكا بوصفها هي العالم، بحسب مسلسل "ألياس". إذ يمكن أن ينتقل سير أحداث حلقة نموذجية بسرعة الضوء من لوس أنجلوس إلى القاهرة أو إلى موسكو، وإلى روما أو إلى أوكسفورد، وإلى توسكانا أو إلى جنيف، ومن مستشفى للأمراض العقلية في بوخارست إلى صحراء أرجنتينية قبل أن يعود إلى لوس أنجلوس. إذن، ليست بقية العالم سوى شرفة أمريكا حيث يُقدم الأشرار ـ أعداء الـ "سي.آي.إي" و "SD-6" ـ باعتبارهم "الآخرين"، ويؤدون دورهم ويظلّون على ما هم عليه. وحيثما تقود المهمات العملية السرية، فإنَّ العالم بأسره، وباستثناء بعض التفاصيل الثانوية وبعض السكان الأصليين المثيرين للإعجاب، يشبه تماماً لوس أنجلوس، حيث يتم تصوير المسلسل. وحيثما توجه سيدني نظرها، فإنها تكتشف الأفق نفسه. لذا ليس مفاجئاً أنها تنتقل في العالم غير الأمريكي كما تنتقل في حديقتها الخلفية، وأنها تعود من كل مهمة وكأنها لم تقم إلاّ بجولة صغيرة في مركز تجاري مجاور. أما في ما يتعلق بأعدائها، فإنهم موجودون في كل مكان ومن كل الأجناس ـ عرب وصينيون وروس وكوبيون ـ ويعملون جميعاً كشبكات مستقلة وسرية.

إنَّ ما يعرضه "ألياس" بثقة كبيرة ـ كما بيّن الباحثان ـ ليس القول أنَّ أمريكا تريد أن تحكم العالم، وإنما التوكيد بأنها تحكمه بكل بساطة. فالدول الأمم والحدود الجغرافية والهيكليات السياسية تتحول إلى مجرد سخافة. فالمهم هو وجود شبكات متنافسة تسعى كل منها إلى ضمان مصالحها على المسرح العالمي ـ مسرح يغفل التنافس بين القوى العظمى بما أنه ليس هناك سوى قوة عظمى وحيدة ومصدر وحيد للنظام العام.

وعليه، فإنَّ الحديث عن "إمبراطورية أمريكية" أو عن "إمبريالية أمريكية"، في ظل نظام طبيعي من هذا النوع، يصبح بلا معنى، هذه الخطب والتحليلات باطلة إلى حد

خطير، إذ إنَّ فكرة الإمبراطورية تعني وجود مستعمرات يتم فيها قمع سكان يرفضون الخضوع. كما إنَّ الإمبريالية هي تعريفاً حاضرة مزدهرة تسعى جاهدة للسيطرة على الأسواق وفرض قوانينها على بلد بعيد.

أما حالياً، فإنَّ العالم يمثّل امتداداً للمجتمع الأمريكي، إذ - تحديداً - يلتحق الأفراد والجماعات بحماس بثقافتها وقيمها. وهكذا تصبح المسافة، كما يظهر مسلسل "ألياس" ذلك بمهارة كبرى، بلا أي معنى. فباستثناء "دول مارقة" شاذة، لم يعد هناك "بلدان بعيدة" ثمة حاجة إلى "إخضاعها للنفوذ" من جانب الإمبريالية الواضحة للعيان.

إذن، لا تقدم أمريكا نفسها كقوة إمبريالية بالية تبحث عن "دوائر نفوذ" وتتنافس مع إمبراطوريات أخرى؛ إنها قوة عظمى لا مثيل لها. وعليه، كيف يفاجئنا بأن ينظر مسلسل "ألياس" إلى العالم بصفة كونه أمريكا ؟

يجيب صاحبا المقالة عن سؤالهما، بضرب من الاستفهام المنطقي، فلئن كان العالم هو أمريكا، فهذا يعني أنّ مصالح أمريكا هي بالضرورة مصالح العالم، وأنّ أولئك الذين يعملون ضد مصالح أو ثقافة أو رؤية أمريكا للعالم، يلحقون الضرر في الحقيقة برفاه العالم وأمنه..

هذا هو المنطق الذي حكم كل التدخلات العسكرية الأمريكية منذ أكثر من قرن. كانت المعادلة بسيطة جدّاً: تدخّلت أمريكا عسكريّاً في الخارج بسهولة وباستمرار تماماً مثلما تنطلق العميلة المزدوجة الخارقة "سيدني" في مهمة. وهكذا أرسلت الولايات المتحدة قواتها إلى الصين وكوريا وفيتنام وأندونيسيا وكذلك إلى بلدان أكثر قرباً مثل كوستاريكا وغواتيمالا وغرانادا في خلال عقود الحرب الباردة. وفي أثر تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر مباشرة نشر المناضل الأمريكي من أجل السلام والمتعاون المنتظم مع المجلة المتطرفة "كونتر بانتش" زولتان غروسمان قائمة تحت عنوان: "قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية: من ونديد كني إلى أفغانستان"، وقد جرى إعدادها استناداً إلى أرشيف الكونجرس ولحساب البحوث في مكتبة الكونجرس.

وتحصي القائمة 134 تدخلاً محدوداً أو واسع النطاق، عالمياً أو داخلياً، ممتدة زمنياً على فترة 111 عاماً بين عامي 1890 و2001 وتظهر هذه الوثيقة أنَّ الولايات المتحدة قامت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بـ 1,15 تدخلاً سنوياً كمعدل وسطي. ثم وصل هذا الرقم إلى 1,29 تدخلاً خلال الحرب الباردة.

أما بعد سقوط جدار برلين، فقد ارتفع الرقم ليبلغ تدخلين سنوياً. وعليه، كلّما توسَّعت الإمبريالية العظمى الأمريكية، تتزايد التدخلات من أجل حماية "مصالحها". إلى ذلك، وكما يبيِّن جوهان غالتنغ، مدير "ترانسند" (شبكة إنترنت من أجل السلام والتنمية) في "البحث عن السلام" (2002)، فإنَّ التوزيع الجغرافي للتدخلات تبدَّل أيضاً في فترة ما بعد الحرب. ففي مرحلة أولى، ركَّزت الولايات المتحدة تدخلاتها بعنف شديد في شرق آسيا (كوبا، فييتنام، أندونيسيا، وكذلك إيران). ثم جاء دور أوروبا الشرقية (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي).

لكنّ العمليات العسكرية كانت هذه المرة أقل عنفاً ظاهراً بسبب وجود قوى عظمى منافسة. وفي المرحلة الثالثة، تركّزت التدخلات في أمريكا اللاتينية، بدءاً من كوبا قبل أن تشمل القسم الأكبر من القارة. وقد مورس العنف هذه المرة على مستويات متدنّية ومرتفعة، لكنها لم تصل إلى المستوى الذي بلغته في شرق آسيا.

أما في المرحلة الرابعة، والتي نشهدها حالياً، فإنها تمتد من الشرق الأدنى إلى آسيا الوسطى: بعد فلسطين وإيران، ثم ليبيا والمنطقة اللبنانية ـ السورية، انتقلت العمليات إلى العراق في التسعينيات، ثم إلى أفغانستان والعراق مطلع القرن الواحد والعشرين. بكلام آخر، تحوّلت أهداف هذه التدخلات من المجتمعات الكونفوشوسية والبوذية إلى الثقافات المسيحية والكاثوليكية، ثم إلى الحضارة الإسلامية.

إن بقية شعوب العالم يكوِّنون إلى حد كبير جدّاً الفكرة التي لديهم عن أمريكا، وكذلك نظرة أمريكا إليهم، من خلال المسلسلات التلفزيونية، على غرار "ألياس" وأفلام هوليوود مثل فيلم "القرار الأخير" أو "منع التجول". لكن هذا الإدراك يستند أيضاً إلى

تجربة معيشة - على سبيل المثال سلوك الولايات المتحدة في منابر دولية، على غرار الأمم المتحدة - على أن هذا السلوك ليس مختلفاً بتاتاً عن سلوك " SD-6 " في مسلسل "ألياس": بما أننا نهيمن على العالم، يمكننا أن نتصرف إلى حد كبير كما يحلو لنا.

وكما كتب الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في كتابه "الأمم المتحدة المهزومة: مأثرة الولايات المتحدة - الأمم المتحدة"، فإنَّ الأمم المتحدة هي حالياً ملكية حصرية لقوة عظمى وحيدة - الولايات المتحدة - التي تستغلّ، من خلال استخدام الترهيب والتهديدات وحق النقض (الفيتو)، المؤسسة الدولية لخدمة مصالحها فقط، إذ إن الولايات المتحدة تستخدم المنظمة وفق ما يناسبها لتشريع تحرّكاتها وتشكيل الائتلافات، وفرض عقوبات على "الدول المارقة". أما عندما يتصدّى لها الرأي العام العالمي، فإنها تعامل المنظمة باحتقار كبير.

هنالك إذن، ممارسة مركّبة للهيمنة على العالم. هي ممارسة تجمع بين السلوك الإمبريالي التقليدي (الدخول العسكري المباشر وممارسة الاحتلال وتسويغ الحروب بذريعة الأمن الدولي)، وبين السلوك الإمبراطوري الذي لا يرى أيّ شأن في العالم مهما كانت مؤثّراته الأمنية والاقتصادية والثقافية إلاَّ شأناً أمريكيّاً داخليّاً. ذلك كان شأن الإمبراطوريات القديمة. فهي إمبراطوريات جامعة. لم تكن ترى العالم في ما وراء حدودها إلاَّ انطلاقاً من رؤية مركزية مبنية على المنطق الذي تحدده المصالح العليا لدولة ما وراء الحدود. وهنا يبدو المثال الأمريكي صارخاً.

ينقل الفيلسوف الألماني المعاصر يورغن هابرماس عن المؤرخ أرينك هوبز باوم قوله عن القرن العشرين بأنه قرن أمريكي بامتياز. ثم يعلّق على هذا في شيء من السخرية المرّة، إنه يحق للمحافظين الجدد الذين حكموا أمريكا في مستهلّ القرن الحادي والعشرين، أن ينظروا إلى أنفسهم بوصفهم "منتصرين" وأن يتخذوا مثالاً لنظام عالمي جرت إقامته على الانتصارات المحقّقة التي أحرزتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - في أوروبا وفي جنوب شرق آسيا إثر هزيمتي ألمانيا واليابان، وفي أوروبا الشرقية إثر انهيار

الاتحاد السوفييتي. وقد جرى تأويل مرحلة ما بعد التاريخ هذه ـ بحسب اصطلاح فرانسيس فوكوياما ـ على ضوء النزعة الليبرالية، فمن شأن ذلك أن يجنّبنا الخوض في مماحكة حول الأهداف المعيارية: فماذا يمكن بالفعل أن يحظى به الناس أفضل من تعاظم السوق الحرة على المستوى العالمي وتعاظم عدد الدول الليبرالية ؟..

الحرب الاستباقية

ثمة لدى الإيديولوجيا الأمريكية ما يسوِّغ المقولة الأمنية بتظاهراتها المختلفة، سواء لناحية الحرب الاستباقية التي تفترض عدوّاً قد يهاجم في أية لحظة، أو لناحية إسقاط ما يسميه أصحاب النزعة الذرائعية من المحافظين الجدد، "أنظمة الشر"، أو "الحكومات الراعية للإرهاب".

هؤلاء يعترفون أنَّ الحرب غير الشرعية تبقى عملاً متعارضاً مع القانون الدولي، غير أن من شأن النتائج الضارة أن تنزع أيّ طابع شرعي عن النيات الحسنة، أي تلك القائلة بوجوب عدم الحرب بسبب من لاشرعيتها. والسؤال الذي يطلقه فلاسفة المحافظين في وجه مؤيدي القانون الدولي هو التالي: لماذا لا يسَعُ النتائج الحسنة أن تمتلك، على نحو استدلالي، القدرة على إخفاء الطابع الشرعي، ذلك أن المقابر الجماعية، والزنزانات تحت الأرض وشهادات الذين تعرّضوا للتعذيب، لا تترك في نهاية المطاف، مجالاً لأي شك حول الطبيعة الإجرامية لنظام الحكم.(العراق ـ يوغوسلافيا الصربية ـ مثالاً)؟!

هكذا تتشكّل ذرائعية العقل الأمني الأمريكي ليمضي في صياغة أنظمة الأمن الإقليمية والدولية على وفق زمن أمريكا للقرن الحادي والعشرين. إنه يريد أن يواجه العالم بمعيارية جديدة حول شرعية الحرب الاستباقية أو البدء بالحرب ضد أي حالة سيادية لمجرد الظن أن هذه الحالة قد تشكل خطراً على السلام الدولي.

في مجالنا السياسي العمومي ـ يقول هابرماس ـ أدّى هذا الأمر إلى نمطين من

ردود الفعل. هناك رد فعل الذرائعيين الذين يؤمنون بالقوة المعيارية لما هو حدثي، ويثقون بأحكامهم العملية، ويرسمون الحدود السياسية للأخلاق مثمّنين، على المدى المنظور، ثمار الانتصار. ذلك أنهم يرون أنَّ إعمال التفكير في صواب الحرب من عدمه: الحرب هو أمر عقيم لأنَّ الحرب، في الأثناء، غدت واقعاً تاريخياً. ثم هناك رد فعل الذين استسلموا، بدافع الانتهازية أو الاقتناع، أمام الحَدَثي، إذ يرى هؤلاء أن الإصرار على التمسّك بالقانون الدولي بات أمراً ينمُّ عن جمود عقائدي. ويبرّرون موقفهم قائلين إنَّ التنديد بمخاطر وتكاليف العنف العسكري إنما هو تغاض عن القيمة الحقَّة الوحيدة: أي الحرية السياسية.

هذان منحيان لردّ الفعل يمكن وصفهما بقصر النظر، إذ أنهما يتناولان بانتقاد سطحي "النزعة الأخلاقية الباهتة"، غير أنهما يغضّان الطَّرْفَ عن تفسير ما يود المحافظون الجدد في واشنطن أن يجعلوه بديلاً لتدجين العنف الدولتي بواسطة القانون الدولي. فالحقيقة أن ما يجبه به المحافظون الجدد هؤلاء أخلاق القانون الدولي، ليس هو النزعة الواقعية، ولا نزعة الفهم الرومانسي للحرية، فإنَّ فرض النجاح السياسي الأعظم ـ أي النزعة الليبرالية ـ عبر الهيمنة، لجعله نظاماً عالميّاً هو، أيضاً، أمرٌ يمكن تبريره أخلاقيّاً، وإن اقتضى تحقيقه اللجوء إلى وسائل تتعارض مع القانون الدولي.

وبالطبع فإنَّه ضمن هذه المعيارية تحتفظ القوة الأمريكية الأعظم بحقّها في التفرُّد في العمل، حتى باستخدام السلاح، لتدعيم موقعها المهيمن في مواجهة أي غريم محتمل. غير أنَّ ممارسة سلطة عالمية ما ليست، في نظر هؤلاء المنظِّرين الجدد، غاية في حد ذاتها. فما يميِّز المحافظين الجدد عن المدرسة "الواقعية"، هي رؤية سياسية عالمية لأمريكا منعتقة من السبُل الإصلاحية لسياسة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. سياسة لا تخلّ بالأهداف الليبرالية (لسياسة الأمم المتحدة على هذا الصعيد) لكنها تحطم القيود الحضارية التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة.

إنها نظرية الاستباق في الحرب أو "الحرب الاستباقيّة".. فعلى الرغم من أنَّ هذه

النظرية أخذت متّسعاً من النقاش بين الخبراء الإستراتيجيين بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، فهي تبقى نظرية مستعادة بامتياز.

فهي ليست جديدة في تاريخ الإستراتيجيات الأمريكية. هناك محطات في التاريخ الحديث من القرن التاسع عشر، والقرن العشرين ولغاية اليوم، شهدنا فيها إطلاق شعارات مفادها العام: عندما تتحرك أمريكا يتغيّر العالم". ويبيّن الخبراء في هذا الصدد، إن هذه الشعارات أو هذه الأطروحة وجدت حقولها التطبيقية بالفعل. ففي الحرب العالمية الأولى رأينا مبادئ وترتيبات جديدة، وفي الحرب العالمية الثانية أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عنصراً جديداً إلى العالم، وهو العنصر النووي والحرب الشاملة .

وقد تغيّر العالم بعد الحرب العالمية الثانية: أنشأت أمريكا المؤسسات من الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو وصولاً إلى المؤسسات، المالية للسيطرة على أمور معينة، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التالي كل الأنظمة والمعاهدات لمزيد من السيطرة على العالم. وكانت مقاربة أمريكا للعالم، تكتسب شكلاً معيناً، بصرف النظر عن المقاربة الأوروبية.

ثمة، إذن، تواصلية في العقل الإستراتيجي الأمريكي على اختلاف أحقابه وتمرحله، وهي تواصلية تعدّ مبدأ التفوق والغلبة، سواء في حيّز الأمن أساساً، أو في المجالات الاقتصادية والسياسية أساسا لها.

والواقع أنه لا يمكن النظر إلى ما آلت إليه استراتيجية السيطرة المفتوحة على المجال العالمي بأسره، إلاّ في إطار الفهم التاريخي لتطوّر العقل الإستراتيجي الأمريكي بأجياله المختلفة.

ولئن كانت استراتيجية بناء النظام العالمي الجديد والسيادة عليه بمواصفات وشروط أمريكية خاصة، هي السائدة بعد الحرب الباردة، فإنّ منعطف الحادي عشر من سبتمبر سيؤسّس لهذه الإستراتيجية ويطلقها كغرابٍ طار في فضاء العالم. وعلى ما يبيّن ج.جون إكنبري - الخبير الإستراتيجي الأمريكي وأستاذ الجيوبوليتيك في جامعة جورج تاون - فإنّ ثمة استراتيجية كبرى جديدة، أخذت تبدو ملامحها لأول مرة

منذ فجر الحرب الباردة، وهي تقوم على كونها استجابة مباشرة للإرهاب، ولكنها تشمل أيضاً رؤية أوسع لكيفية استخدام الولايات المتحدة للقوة ولتنظيم النظام العالمي. وبحسب هذا النموذج (البارادیغم) الجديد، فإنَّ على أمريكا أن تكون أقل التزاماً بشركائها وبالقواعد الدولية والمؤسسات، فيما هي تتقدَّم للقيام بدور أكثر إفرادية واستباقية في مهاجمة التهديدات الإرهابية ومواجهة الدول المارقة التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

فالولايات المتحدة ستستخدم قوتها العسكرية التي لا مثيل لها في إدارة النظام الكوني. ولهذه الإستراتيجية الكبرى الجديدة سبعة عناصر، فهي تبدأ بالتزام أساسي بالحفاظ على عالم أحادي القطب ليس للولايات المتحدة أي ندّ منافس فيه. ولا يمكن السماح لأي ائتلاف قوى لا يشمل الولايات المتحدة أن يهيمن فيه. ولقد جعل بوش في يونيو 2002 م من هذه النقطة أساساً للسياسة الأمريكية الأمنية، إذ قال في حفل التخريج في كلية وست بوينت العسكرية : إن أمريكا تملك قوة عسكرية لا يمكن تحدّيها، وهي تنوي أن تحافظ على ذلك ـ بحيث تجعل من سباقات التسلح المزعزعة للاستقرار في الحقب الماضية بلا معنى، وبما يحصر الخلافات بشؤون التبادل التجاري وقضايا السلم الأخرى. وبالتالي فإنَّ الولايات المتحدة لن تسعى لتحقيق الأمن من خلال الإستراتيجية الواقعية الأكثر تواضعاً، والتي تقوم على العمل من داخل نظام كوني متوازن القوى، وهي لن تسعى لتحقيق استراتيجية ليبرالية تقوم معها المؤسسات والديمقراطية والأسواق المتكاملة بالتخفيف من أهمية سياسات القوة في شكل عام، بل إنَّ أمريكا ستكون أقوى كثيراً من الدول الرئيسية الأخرى إلى حدّ ستختفي معه التنافسات الإستراتيجية والتنافس بين القوى العظمى، الأمر الذي سيكون لمصلحة الجميع وليس لمصلحة الولايات المتحدة فحسب.

ولقد سبق لهذا الهدف أن ظهر في شكل مقلق في نهاية إدارة بوش "الوالد" حينما سرَّبت وزارة الدفاع، البنتاجون، مذكّرة كتبها آنذاك بول ولفوويتز وقال فيها إنه مع انهيار الاتحاد السوفييتي، يتعيَّن على الولايات المتحدة أن تعمل على الحؤول دون ظهور منافسين

في أوروبا وآسيا، إلاّ أنّ التطورات التي حصلت في التسعينيات جعلت من هذا الهدف الإستراتيجي غير ذي صلة. فلقد نمت الولايات المتحدة بسرعة تفوق كثيراً القوى الرئيسة الأخرى وأبطأت من تخفيض إنفاقها العسكري وزادت من الإنفاق على التطوير التكنولوجي لقواتها.

ولقد بات الهدف اليوم جعل هذه المزايا دائمة ـ كناية عن أمر واقع سيدفع الدول الأخرى إلى التخلي عن محاولة اللحاق بها. ولقد وصف بعض المفكرين هذه الإستراتيجية بـ "الاختراق" الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بالتحرّك بسرعة كبيرة لتحقيق أفضليات تكنولوجية (في الأتمتة واللايزر والأقمار الصناعية، والذخائر فائقة الدقة في الإصابة... الخ) بحيث لا يعود من الممكن لأي دولة أو ائتلاف من الدول، تحدّيها، سواء في زعامتها الكونية أو في دورها الحمائي أو المنقذ.

إلى ذلك فهناك عنصر آخر يتمثّل في تحليل جديد ودرامي للتهديدات الكونية وكيفية مهاجمتها. فالحقيقة الجديدة المروِّعة تتمثل في أنه بات في وسع مجموعات صغيرة من الإرهابيين ـ وربما بمساعدة دول خارجة على القانون ـ أن تحصل قريباً على أسلحة دمار شامل نووية أو كيميائية أو بيولوجية. ولا يمكن، بحسب الإدارة الأمريكية استرضاء هذه المجموعات أو ردعها، فلا بد من استئصالها.

أما العنصر الثالث من عناصر هذه الاستراتيجية الجديدة فيقوم على أن مفهوم الردع العائد إلى حقبة الحرب الباردة قد عفا عليه الزمن. وبما أن الردع يعمل جنباً إلى جنب مع السيادة وتوازن القوى، فمع نهاية الردع تأخذ العناصر الأخرى للبناء الواقعي بالتداعي.

إذ لم يعد التهديد اليوم قادماً من قوى عظمى أخرى يتم التعاطي معها من خلال القدرة على رد الضربة النووية، فليس لهذه المجموعات الإرهابية عنوان محدد ولا يمكن ردعهم لأنهم إما راغبون في الموت بسبب ما يؤمنون به أو قادرون على الهرب من الضربة الانتقامية، وبالتالي فإنّ الاستراتيجية الواقعية القديمة القائمة على بناء الصواريخ وغيرها

من الأسلحة القادرة على تحمّل الضربة الأولى والقيام بضربة انتقامية تعاقب المهاجم لم تعد تتضمّن الأمن، والخيار الوحيد الباقي هو الهجوم. ويتعيَّن أن يكون استخدام القوة ، كما يحاجج أصحاب هذا الرأي، وقائياً - بل وربما استباقياً - بالهجوم على التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة.

وبنتيجة ذلك، فإنَّ العنصر الرابع من هذه الاستراتيجية الكبرى يتضمّن إعادة تحديد مفهوم السيادة. فبما أنه لا يمكن ردع هذه المجموعات الإرهابية، يتعيَّن على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل في أيّ مكان وفي أيّ زمان لتدمير التهديد. فإذا كان الإرهابيون لا يحترمون الحدود، فعلى الولايات المتحدة ألاَّ تحترمها بدورها. بل إنَّ البلاد التي تأوي الإرهابيين، سواء أكان ذلك لأنها توافقهم أو لأنها غير قادرة على تطبيق قوانينها، فهي تتخلّى عن حقها في السيادة. لقد ألمح هاس إلى ذلك في مقال له نُشر في النيويوركر: "الذي ترونه في هذه الإدارة هو ظهور لمبدأ جديد أو جسم من الأفكار حول ما يمكن أن تدعونه حدود السيادة. السيادة تستتبع التزامات معينة، ومنها عدم ذبح أبناء شعبك، ولكنها تشمل أيضاً عدم دعم الإرهاب بأيّ طريقة.

فإذا فشلت دولة ما في الالتزام بذلك، فإنها تتخلّى عن بعض المزايا الطبيعية التي تمنحها السيادة بها في ذلك الحق بأن تترك وشأنك في أرضك. وتكتسب الدول الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة حق التدخّل، وفي حالة الإرهاب فإنَّ ذلك قد يقود أيضاً إلى الدفاع الوقائي عن النفس، وبالتالي فإنك تملك الحق في التدخل إذا كان لديك ما يجعلك تعتقد أن المسألة تكمن في متى تُهاجَم وليس إذا كنت ستُهاجَم أم لا".

والعنصر الخامس في هذه الاستراتيجية الكبرى الجديدة يتمثل في هذا التقليل العام من قيمة القواعد الدولية والمعاهدات والشراكات الأمنية. وهذه النقطة مرتبطة بطبيعة التهديدات الجديدة: فإن كانت المخاطر تزداد وهامش الخطأ في الحرب على الإرهاب ينخفض، فإنَّ المعاهدات والقواعد التي تحد وتضبط استخدام القوة ليست أكثر من إلهاءات مزعجة. فالمهمة الرئيسة تتمثل في القضاء على التهديد.

لكنّ الاستراتيجية الجديدة تنهل أيضاً من نظرة عميقة تشكّك بقيمة المعاهدات الدولية أساساً.

ويعود ذلك جزئيّاً إلى إيمان أمريكي عميق بأنَّ على الولايات المتحدة ألاَّ تنغمس في عالم المؤسسات والقواعد المتعددة الطرف الفاسد والمقيِّد.

وإذا كان الاعتقاد بأن سيادة الولايات المتحدة أمر مقدس سياسيّاً قد قاد البعض إلى تفضيل العزلة، إلاَّ أنَّ الرأي الأكثر نفوذاً ـ وخصوصاً بعد 11 سبتمبر ـ لا يدعو إلى انسحاب الولايات المتحدة من العالم، بل إلى العمل في هذا العالم وفق هواها. إنَّ معارضة إدارة بوش لعدد مذهل من المعاهدات والمؤسسات من بروتوكول كيوتو إلى المحكمة الجنائية الدولية ومؤتمر البيولوجية تظهر هذا التوجه الجديد. كذلك فإنَّ الولايات المتحدة لم توقّع معاهدة رسمية مع روسيا حول خفض الرؤوس النووية إلاَّ بعد إلحاح موسكو، إذ كان الرئيس بوش يفضِّل اتفاقاً حبيّاً(اتفاق جنتلمان).

سادساً، ترى الإستراتيجية الكبرى الجديدة أنه يتعيَّن على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور مباشر وغير مقيد في الرد على التهديدات.

سابعاً وأخيراً فإنَّ الاستراتيجية الكبرى الجديدة تقيم وزناً أقل للاستقرار الدولي، إذ يسود في أوساط أصحاب وجهة النظر الانفرادية رأي يمكن وصفه بالعاطفي يقوم على ضرورة كسر تقاليد الماضي. فسواء أكان الأمر متعلقاً بالانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية أم الممانعة في توقيع معاهدات رسمية لنزع السلاح، فإنَّ صنّاع القرار في الولايات المتحدة مقتنعون بأنه على الولايات المتحدة أن تتخطى التفكير السائد للحرب الباردة.

ولقد لاحظ مسؤولو الإدارة بشيء من الرضا أن انسحاب أمريكا من معاهدة الصواريخ لم يؤدِّ إلى سباق تسلّح كوني، ولكنه مهَّد الطريق أمام اتفاق تاريخي لتخفيض التسلّح بين الولايات المتحدة وروسيا.

وينظرون إلى هذه الخطوة كبرهان على أن تخطّي البارادیغم القديم للعلاقات بين القوى العظمى لن يؤدّي إلى هدم البيت الدولي. ففي وسع العالم أن يتحمّل مقاربات أمنية جديدة في راديكاليّتها. كما إنَّ في إمكانه أن يتأقلم مع الانفرادية الأمريكية. بيد أنَّ الاستقرار ليس هدفاً في حدِّ ذاته. فقد تؤدي السياسة الصقورية الجديدة، نحو كوريا الشمالية على سبيل المثال، إلى زعزعة استقرار المنطقة، ولكن ربما كان ذلك هو الثمن الضروري لاقتلاع نظام شرير وخطر ـ في نظر هؤلاء الصقور ـ كنظام بيونغ بانغ.

وبحسب المفكرين النيو إمبرياليين ، فإنَّ الإستراتيجيات الكبرى الأقدم (من ليبرالية وواقعية) لم تعد نافعة. ذلك أنَّ الأمن الأمريكي لن يضمنه، كما يظن أصحاب الاستراتيجية الواقعية، الحفاظ على الردع والعلاقات المستقرة بين الدول العظمى، ففي عالم من التهديدات غير المتناظرة، ليس ميزان القوة العالمي هو الذي يميل كفة الحرب أو السلام.

كذلك فإنه ربما كان للإستراتيجيات الليبرالية المتعلّقة ببناء النظام على التجارة المفتوحة والمؤسسات الديمقراطية بعض التأثير البعيد المدى على الإرهاب. ولكنه لا يعالج التهديدات الفورية. فالعنف الكارثي المجنون بات على عتبة بيتنا ـ كما يقول الإمبرياليون الجدد ـ الأمر الذي يجعل من الجهود الرامية إلى تقوية قواعد المجتمع الدولي ومؤسساته غير ذات قيمة عملياً. فإذا تصورنا أسوأ ما يمكن تصوره والذي يقوم على "أننا لا نعرف ما لا نعرفه"، فإنَّ كل شيء آخر يصبح ثانويّاً، سواء القواعد الدولية أو تقاليد الشراكة أو معايير الديمقراطية. إنها الحرب.

وهي كما لاحظ كلاوزفيتز في عبارته الشهيرة: "الحرب هي شيء خطير جدّاً بحيث إن الأخطاء الناجمة عن المحبة والإنسانية هي أسوأ أنواع الأخطار".

هذه هي أبرز معالم الدولة الأمنية العالمية، تلك التي توّجها المحافظون الجدد بما عُرف بـ "عقيدة بوش". حيث سيكون العالم بأجمعه معها، رهينة قوة ضاربة تتحفز لتنقضّ على فرائسها المفترضة في كل لحظة.

مع دخول أمريكا حقبة جورج دبليو بوش أخذت تتبلور الصورة الإمبراطورية ذات "الطابع الرسالي التوتاليتاري".

صار الأمر بالنسبة للفريق الحاكم مقصوراً على التبشير بدولة عالمية بات كل شأن من شؤون العالم شأناً يخصُّها، ويتصل اتصالاً عضوياً بأمنها ومصالحها الجيو - استراتيجية.

في نهاية الحرب الباردة، انبرى عدد من الإستراتيجيين إلى الجزم بأنه يوجد اليوم نظام عالمي، وتقوم الولايات المتحدة في هذا النظام بدور لا ينحصر في الممثل الأكبر، بل يمتد إلى دور المدبِّر. فبعد محو الخصم السوفييتي لم تعد وحدة أوروبا تعود عليهم بأيّة منفعة، بل العكس، فإذا طاب لهم أن ينظروا لها بعين الرحمة ويستحسنوا تماسكها، وتالياً قوَّتها الاقتصادية، فإنَّهم لا يستطيعون التسامح بأن تصبح قوة عظمى جديدة يتقاسمون معها السلطة العالمية.

بل أكثر من هذا، فقد تجاوزت الثقافة التوتاليتارية الأمريكية الجديدة (بمعناها الإمبراطوري الممتدّ فوق السيادات القومية والوطنية) الأخلاق السياسية التقليدية. وهي تصرَّفت، تنظيراً وتطبيقاً، على النحو الذي ينظر إلى تبرير سياسات التمدد والنفوذ بوصفه أمراً لا طائل منه.

هذا ما صرَّح به هنري كيسينجر حين قال "ما دام جيل ما بعد الحرب الباردة من القادة الوطنيين يشعر بالحرج عند التصريح بمبدأ غير اعتذاري عن مصالح قومية مستنيرة، فإنَّه سيحقِّق شللاً تراكمياً وليس ارتقاءً أخلاقياً".

ومرّة أخرى سيقول فرانسيس فوكوياما (منظِّر نهاية التاريخ في بداية التسعينيات) كلاماً دالاًّ على هذه النقطة: " إنَّ البلد الذي يجعل من حقوق الإنسان عنصراً أساسيّاً في سياسته الخارجية يميل إلى الوعظ الأخلاقي عديم الجدوى في أحسن الأحوال، وإلى استخدام العنف المفرط بحثاً عن أهداف أخلاقية في أسوأ الأحوال.

سوف يؤدي هذا التصدير النظري إلى استيلاد أنساق من أساليب السيطرة لا يكون فيها للقوانين والقيم العالمية المشتركة فعالية تذكر. بل على العكس فإنَّ مثل هذه القيم ستتحول إلى أساليب مجدية للسيطرة، مثلما حدث في جملة من عمليات غزو السيادات الوطنية بذريعة إحلال السلام وحقوق الإنسان وتعميم الديمقراطية.

لقد أعجبت الإيديولوجيا الأمريكية منذ البداية بقصة القرصان الشهير مورغان، الذي سيمنحها فلسفة استثنائية للسيطرة على العالم. تقول هذه الفلسفة: إنَّ القرصان العادي هو الذي يُغِيرُ على السفن المسافرة، ويقتل ركابها الأبرياء وينهب حمولاتها من الأشياء والنقود. أمّا القرصان الذكي فإنَّه لا يُغِيرُ إلاّ على سفن القراصنة الآخرين، ينتظرهم قرب مكامنهم عائدين محمَّلين بالغنائم مجهَدين من القتل والقتال، ثم ينقضُّ عليهم محقِّقاً جملة أهداف:

- أولاً: يحصل على كنوز عدَّة سفن أغار عليها القرصان العادي. لكن القرصان الذكي يحصل عليها جاهزة بضربة واحدة.

- لا يرتكب بالقرصنة جريمة، لأنَّه نَهَبَ الذين سبقوا إلى النهب. وعليه فإنَّ ما قام به لم يكن جريمة وإنَّما عقاب عادل.

إنَّ القرصان الذكي بهذا الأسلوب يصنع لنفسه مكانة رهيبة ومهابة استثنائية.

معنى ذلك أنَّ الولايات المتحدة لا تشغل نفسها بالسيطرة على بلدان مفردة وإنَّما تأخذ الأقاليم بالحزمة وتبلع الموائد الإمبراطورية بكلِّ ما عليها.

هذه الثقافة السياسية الأمريكية ستجد وقائعها منذ أكثر من مائة سنة، وهي تداوم على هذه السجية إلى الآن. هناك مثل على هذا: ففي العام 1898م ورد في خطاب عضو الكونغرس عن ولاية فرجينيا ألبرت بيفردج قوله: عليكم أن تتذكَّروا اليوم ما فعله آباؤنا. علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد في الغرب، وأبعد في الجنوب(...) علينا أن نقول لأعداء التوسُّع الأمريكي إنَّ الحرية تليق فقط بالشعوب التي تستطيع حكم نفسها، وأما

الشعوب التي لا تستطيع، فإنَّ واجبنا المقدَّس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأمريكي في الحياة؛ لأنَّه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نتهرَّب من مسؤولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة. ولذلك فإنَّ العَلَمَ الأمريكي يجب أن يكون رمزاً لكلِّ الجنس البشري.

هذه الداروينية السياسية لم تغب يوماً عن المعتقد الإستراتيجي الأمريكي. فقد وجدت لها محلاً في الزوايا السرية لكلِّ إدارة منذ البدايات الأولى للتأسيس عبر عمليات الاستيطان الدموي وحروب الإبادة الجماعية للسكان الأصليين.

كانت بداية الحلم الإمبراطوري الأمريكي الذي خرج ليقوم بدور "آكل الإمبراطوريات" أواخر القرن التاسع عشر - تشتغل على البدء بالأقرب، أي: إمبراطوريات إسبانيا والبرتغال - فتلك قوى أصابها الوهن بعدما أفسدها الذهب المنهوب من كنوز قبائل وشعوب أمريكا اللاتينية، ومع ذلك فهي لا تزال مصمِّمة على ادّعاء العظمة في جنوب ووسط نصف الكرة الغربي وتحسب نفسها سيدة ممتلكات تعتبرها لها، ولها وحدها حق الاكتشاف والفتح.

كانت الإغارة على ممتلكات أسبانيا والبرتغال مهمة سهلة إلى حد كبير، ولعلَّها فتحت شهية الإمبراطورية الجديدة وأكَّدت لها - مرة أخرى - صحة نظريتها في الإغارة على الإمبراطوريات السابقة للحصول على كل شيء - ومرة واحدة - وليس على مراحل أو على آجال، تتغيَّر خلالها الموازين.

ومع بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة منهمكة تدرس أحوال إمبراطوريات أوروبا، سواء منها المتهالكة بطول السنين أو تلك المتماسكة وتصلّب عودُها وتعطي نفسها عمراً متجدِّداً بكلِّ الوسائل!

كان ذلك شاغل الولايات المتحدة الأمريكية - وهي عارفة أنَّها تخالف به وصية الجنرال "جورج واشنطن"، كما أنها مدركة وهي تتابع مجرى الحوادث في أوروبا (بعد توحيد ألمانيا، وحرب السبعين، وسقوط دولة نابليون الثالث، ومشهد كوميونة باريس

المؤذن بعصر من الثورات الاجتماعية)، أنَّ القارة القديمة مقبلة على حرب عالمية لإعادة توزيع المستعمرات وشعورها أنَّ القرصنة سانحة لها لكي تخرج إلى أعالي البحار.

وكان التحدي الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة هو كيف يمكن إزاحة تلك الإمبراطوريات القديمة والاستيلاء على ممتلكاتها بتطبيق أسلوب الكابتن "مورغان"، حتى وإن كانت تجربة الحظوظ في بحار بعيدة ضد إمبراطوريات ما زالت متعافية ـ يعني أنَّ المهمة هذه المرة أصعب؛ فقد كانت إمبراطورية كل من أسبانيا والبرتغال موجودة في حوض المياه الأمريكي، كما أنَّ الإمبراطوريتين كلتيهما نزل عليهما الغروب فعلاً ـ وأمّا في حالة الإمبراطوريات الأوروبية فإنَّ عملية الاستيلاء سوف تتم على الشواطئ البعيدة، والشمس هناك بعد الظهر!

الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية

من ضمن مقالة له بعنوان "الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية" يُفرد محمد حسنين هيكل قسماً منها يعرض فيه للصيرورة الإجمالية للشكل الأمريكي، وهو سيختار لهذا الغرض كتاب ستانلي كارنوف "أمريكا تتَّجه إلى العولمة". في هذا الكتاب يقوم كارنوف بتحليل آليات الفكر الأمريكي في تلك اللحظة الإمبراطورية من أواخر القرن التاسع عشر، ويعرض مجموعة ملاحظات تبيِّن السِّمات الإجمالية لحركة الدولة الصاعدة باتجاه السيطرة الإمبراطورية. وهذه الملاحظات كما وردت في مقالة هيكل هي التالية:

* إنَّ الولايات المتحدة نشأت ونمت ـ بطبائع الجغرافيا والتاريخ ـ دولة متحرِّكة لا تطيق الوقوف مكانها، وتعتقد أنَّ الوقوف لا يكون إلاَّ استسلاماً لحصار أو تمهيداً لتراجع، أي أنَّ غرائزها ودوافعها تحفزُّها دائماً لأن تتقدَّم وتتقدَّم ـ تنتشر وتنتشر.

* وحتى تلك اللحظة من الزمن ـ أواخر القرن التاسع عشر ـ كان التقدُّم والتوسُّع يجري على أساس ملء المساحة من خط الماء (الأطلسي) ـ إلى خط الماء (الباسيفيكي)، وقد قبلت الولايات المتحدة ضريبة الحرب الأهلية لهذا السبب وحده ـ وهو ملء المساحة من الماء إلى الماء بدولة واحدة قوية.

* عملية الوصول من الماء إلى الماء تمّت بسلاح النار في معظم الأحيان، وبسلاح الذهب في بعضها، لأنَّ عدداً من الولايات مثل لويزيانا وآلاسكا جرى شراؤهما بالذهب (وكان استعمال الذهب في شراء الولايات أكثر عدلاً من استعمال قطع الزجاج الملوَّن - ملء قدح من الخرز - وهو بالضبط ما دفعه مهاجرون هولنديون في صفقة شراء جزيرة "مانهاتن" - قلب نيويورك).

* فور انتهاء الحرب الأهلية فإنَّ الولايات المتحدة مضت تتطلّع عبر الماء على الناحيتين إلى آسيا وأوروبا، وتشعر بهدير محرِّكاتها الداخلية توجهها إلى الشواطئ البعيدة، بادّعاء "مهمة مقدَّسة" و"قدر محتوم" يكلِّفها بملء كل فراغ على الأرض، وتغطية أي غياب للبشر - والأمريكيين بخاصة - عن موارد الثروة والغنى.

ثم يورد هيكل حادثة أوردها كارنوف في سياق قراءته تلك الحقبة من القرن التاسع عشر، وهي تكشف مدى استغراق الفكر السياسي الأمريكي بأحلام التوسُّع، وشغفه بالقوة، وبالقدرة الحتمية على تحقيقها. وبدا واضحاً من تضمينات هيكل في تعليقه على حكايات صاحب الكتاب المشار إليه، أن الميتافيزيقا السياسية التي سنشهد عليها في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين هي التي تحكم الجِذْر الفكري والإيديولوجي للسلوك الإستراتيجي الأمريكي في تحقيق الإمبراطورية مترامية الأطراف.

تقول الحكاية: كان الرئيس "ويليام ماكينلي" - الذي بدأت أثناء رئاسته أولى محاولات التوسُّع والانتشار الإمبراطوري الأمريكي - شخصية غريبة، ومن المدهش أنّها تحمل وجوه شبه مع الرئيس الأمريكي الابن "جورج بوش"، فقد كان رجل أعمال وسياسيًّا لا يملك التجربة الناضجة ولا الخلفية الثقافية التي يعتمد عليها في سياسته وقراره، ولهذا كان جلّ اعتماده على مساعديه وعلى جماعات الضغط من أصحاب المصالح، وقد رُويت عنه - فيما يحكيه "ستانلي كارنوف" - في كتابه عن الإمبراطورية الأمريكية (في آسيا) - نكتة شاعت تقول: "سؤال - كيف يتشابه عقل الرئيس "ماكينلي" مع سريره"؟ وردّ السؤال: "كلاهما لا بد أن يرتِّبه له أحد قبل أن يستعمله !".

ثم يُورد "ستانلي كارنوف" في كتابه (صفحة 128) مشاهد تبدو ـ كما يعلّق هيكل ـ وكأنّها تجري اليوم (سنة 2003م) في البيت الأبيض ـ وكلاماً يصحّ أن يقوله الساكن الحالي لهذا البيت الأبيض (الذي تتولّى مستشارته للأمن القومي السيدة "كونداليزا رايس" مهمة ترتيب عقله كل يوم قبل أن يستعمله، تاركة ترتيب سريره لغيرها!).

ويكتب "كارنوف" : " كانت المناقشات في أمريكا محتدمة حول ما ينبغي عمله مع البلدان التي احتلتها الأساطيل الأمريكية في الباسيفيك، وكانت فكرة (الإمبراطورية) تجربة مستجدة على الولايات المتحدة، وكان على الرئيس ماكينلي أن يفصل في الأمر بقرار".

وفي سبتمبر 1898م استقبل الرئيس وفداً من قساوسة جمعية الكنائس التبشيرية، الذين فوجئوا به بعد أن انتهت جلسته معهم يقول لهم:

"عودوا إلى مقاعدكم أيها السادة لأنّي أريد أن أقصّ عليكم نبأ وحي سماوي ألهمني : أريد أن أقول لكم إنني منذ أيام لم أنم الليل بسبب التفكير في ما عسى أن نصنعه بتلك الجزر البعيدة (يقصد الفليبين بالذات) ـ ولم تكن لديَّ أدنى فكرة عمّا يصح عمله، ورُحت أذرع غرفة نومي ذهاباً وجيئة أدعو الله أن يلهمني الصواب، ثم وجدت اليقين يحلُّ في قلبي والضوء يسطع على طريقي.

إنَّ هذه الجزر جاءتنا من السماء، فنحن لم نطلبها ولكنَّها وصلت إلى أيدينا مِنَّة من خالقنا ولا يصحّ أن نردّها، وحتى إذا حاولنا ردَّها فلن نعرف لمن ؟ ـ ولا كيف؟ "

هذا النحو القَدَري من الاعتقاد السياسي للأمريكيين الأوائل، لم يكن حالة عارضة في الثقافة المؤسِّسة للولايات المتحدة. كانت القَدَرية في أساس النشأة، حيث اعتقد المهاجرون إلى الأرض المكتشفة في ما وراء البحار أنّهم آتون إلى أرض الوعد الإلهي ليقيموا عليها دولتهم الفاضلة. أمّا السؤال عن الحجَّة التي حملت الرئيس ماكينلي على القول إنَّ جزر الفليبين البعيدة هبطت عليه من السماء، فإنّما يجد جوابه في عقيدة الاستيطان نفسها، وهي عقيدة توراتية خالصة تفصح عنها مكنونات العهد القديم والتأويلات التي أسقطها عليه فقهاء المستعمرين الجدد.

يبيِّن (لي فريدمان) في كتابه "حجّاج في العالم الجديد" أنّه من اليوم الأول لوصول المستعمرين الإنكليز إلى العالم الجديد، وهم "يريدون أن ينشئوا في أمريكا دولة ثيوقراطية تعيد سيرة اليهود التاريخيين. فالخطباء والوعّاظ استمدّوا نصوص خطبهم من العهد القديم، أما الآباء فقد استعاروا منه أسماء أولادهم. لم تكن العبرية لغة ثانوية بل كانت عمود ثقافة المثقفين والمتعلِّمين المتدينين وغير المتدينين. وكان تاريخ اليهود في العهد القديم قراءتهم اليومية، بل لربَّما كانوا يعرفونه أكثر ممّا يعرفون تاريخ أي شعب". ينتسب هذا التوصيف إلى المحاولات المعرفية التي دأب عليها عدد من المؤرِّخين والمفكِّرين الأمريكيين على امتداد العقود المنصرمة.

ليس من شك في أنَّ بعض هذه المحاولات آل إلى الإضاءة على ما يمكن وصفه بالبعد الميتافيزيقي للثقافة المؤسِّسة لأمريكا. وضمن هذا السياق تلقي دراسة الباحث في الشؤون الأمريكية د.منير العكش الضوء على المعنى الإسرائيلي للنشوء الأمريكي.

إنَّه يبيِّن أنَّ أمريكا ليست إلاَّ الفهم البريطاني التطبيقي لفكرة إسرائيل التاريخية، وأنَّ كل تفصيل من تفاصيل تاريخ الاستعمار البريطاني لشمال أمريكا حاول أن يجد جذوره في أدبيات تلك "الإسرائيل"، ويتقمَّص وقائعها وأبطالها وأبعادها الدينية والاجتماعية والسياسية، ويتبنَّى عقائدها في "الاختيار الإلهي" وعبادة الذات وحتى تملُّك أرض الآخرين وحياتهم. لقد ظنوا أنفسهم، بل سمّوا أنفسهم "إسرائيليين" و"عبرانيين" و"يهوداً"، وأطلقوا على العالم الجديد اسم "أرض كنعان"، "إسرائيل الجديدة"، واستعاروا كل المبرِّرات الأخلاقية لإبادة الهنود (الكنعانيين) واجتياح بلادهم من مخيّلات العبرانيين التاريخية.

ليست "العلاقة بالمعنى" بين إسرائيل وأمريكا مجرَّد تركيب ذهني أخذ المشتغلون بظواهره وألوانه، وأعراض التشابه في النشأتين، وإنَّما هي علاقة تأسَّست على اعتقادات المهاجرين بأنَّهم بلغوا أرض الميعاد والخلاص. تماماً كالاعتقاد اليهودي بفلسطين. هكذا تذهب الدراسة، إلى أنَّ فكرة أمريكا هي "استبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة" عبر

الاجتياح المسلَّح ويمبررات "غير طبيعية"، وهذا محور فكرة إسرائيل التاريخية. ذلك أنَّ عملية الإبادة التي تقتضيها مثل هذه الفكرة مقتبسة بالضرورة من شخصيات أبطالها (الإسرائيليون ، الشعب المختار، العرق المتفوِّق) وضحاياها (الكنعانيون، الملعونون، المتوحشون، البرابرة) ومسرحها (أرض كنعان ، إسرائيل) ومبرراتها (الحق السماوي أو الحضاري) وأهدافها (الاستيلاء على أرض الآخرين واقتلاعهم جسدياً وثقافياً) ـــ من فكرة إسرائيل التاريخية.

هذا الاعتقاد بأنَّ هناك قدراً خاصّاً بأمريكا، وأنَّ الأمريكيين هم الإسرائيليون الجدد و"الشعب المختار" الجديد، يضرب جذوراً عميقة في الذاكرة الأمريكية، وما يزال صداه يتردَّد في اللغة العلمانية الحديثة أو ما صار يعرف بالدين المدني؛ إنَّه اعتقاد يتجلَّى لعينيك في معظم المناسبات الوطنية والدينية وفي كلِّ خطابات التدشين التي يلقيها الرؤساء الأمريكيون، ومفاده أنَّ "إرادة الله، والقدر، وحتمية التاريخ...الخ" اختارت الأمَّة الأمريكية (الأنكلوساكسونية المتفوِّقة) وأعطتها دور المخلِّص (الذي يعني حق تقرير الحياة والموت والسعادة والشقاء لسكان المجاهل).

والأمر الأشدّ إثارة للمفارقة هو أنَّ فكرة "الاختيار الإلهي" طالما كانت محرِّكاً لولبيّاً في التاريخ الأمريكي، بل هي الأساس الميتافيزيقي لمعظم الممارسات العنصرية في التاريخ القديم والحديث. ولشد ما أشعلت النيران في الحماسات والمشاعر، وفي القرى والمدن، والجثث في أكثر من أربعين دولة اجتاحتها أو قصفتها الولايات المتحدة، وعزَّزت القناعة بأنَّ لأمريكا قدراً أعلى من كل أمم الأرض، وأنَّه مهما حلَّ بإسرائيل فوق أرض فلسطين فإنَّ إسرائيل الأمريكية تبقى القلعة المحصّنة لإعادة بنائها ولقيمها ومبادئها وأخلاقها.

إنَّ يهود الروح الذين يمثّلهم الأنكلوسكسون هم الذين يحملون رسالة "إسرائيل" التي تخلّى عنها اليوم يهود اللحم والدّم، وهم الذين أعطاهم الله العهد والوعد، وهم الذين ورثوا كل ما أعطاه الله تاريخيّاً ليهود اللحم والدّم (ومعظمهم من ألدّ

أعداء الساميّة). لقد اختار الله يهود اللحم والدّم مؤقّتاً، وبشروط أخلفوها، ولكنَّه اختار الأمة الأمريكية (الأنكلوسكسون) مؤبّداً، لأنّها تستأهل الاختيار، ولأنّه وهبها كل ما يلزمها من قوة وثروة لأن تكون "شعب الله" و"فوق كل الشعوب"، إلى الأبد.

وتلاحظ الدراسة أنّه منذ الفترة الاستعمارية الأولى كان أطفال القديسين يتعلمون أنَّ مسيرة التاريخ التي ترعاها يد الرب البريطاني!! ونعمته أعطتهم دوراً خلاصياً. وكانت هذه الافتراضات تقترن بإيمان قيامي مزدوج الهدف: تجميع يهود العالم في فلسطين للتعجيل بمجيء المسيح، وتدمير قوى الشيطان التي كانت تتمثّل يومئذٍ بالعثمانيين والكاثوليك والهنود والكنعانيين، وبالطبع فقد وجد بعض السياسيين الإنكليز في استعمار العالم الجديد فرصة لتحقيق ما عجزوا عن تحقيقه في وطنهم. وبذلك تأكّد لهم أنَّ خروجهم من جزيرتهم يضاهي الخروج الأسطوري للعبرانيين من أرض مصر ، ولم يساورهم الشك في أخلاقية استعمارهم وحقهم في إبادة الهنود ومقارنة ذلك كلّه باجتياح العبرانيين لأرض كنعان وتأييد السماء لإبادة أهلها.

بالإضافة إلى ذلك فإنَّ أدب المستعمرين الأوائل كلّه يؤكّد هذه القدرية التاريخية التي نالت ذروة إبداعها في سيرة وموعظة جون ونثروب، أول حاكم لمستعمرة ماساشوستس. أمّا السيرة فوضع لها مؤلّفها كوتون ماذر عنوان: "نحميا الأمريكي" تأسّياً بنحميا الأسطوري الذي قاد الإسرائيليين في "عودتهم" من سبي بابل إلى أرضهم الموعودة، ونظّم الكثير من موجات الهجرة من بابل إلى يهودا، وأشرف على انتشال أورشليم من أنقاضها وأعاد بناءها مدينةً على جبل. وكانت الأجيال اللاّحقة قد صنّفت هذا الحاكم مع يعقوب وموسى وداود، غير أنَّ اختيار نحميا، بطل إحياء إسرائيل، هو الذي طغى في النهاية.

والواقع أنَّ كل سيرة نحميا الأمريكي هي مثال على إصرار المستعمرين الإنكليز - إنسان عين الله كما يصفهم ماذر- على التماهي بين تجربتهم في العالم الجديد وما يرويه العهد القديم عن تجربة العبرانيين في العالم القديم، أو بتعبير صموئيل فيشر في "شهادة الحقيقة": "لتكن إسرائيل... المرآة التي نرى وجوهنا فيها".

وأمّا الموعظة فهي التي ألقاها ونثروب في الحجاج على متن السفينة الأسطورية أربيلا، وأكّد فيها على العهد الجديد بين الإسرائيليين الجدد وبين يهوَه، وعلى الرسالة التي يحملونها إلى مجاهل أرض كنعان الجديدة: "إنَّنا سنجد رب إسرائيل بيننا عندما سيتمكَّن العشرة منّا من منازلة ألف من أعدائنا، وعندما سيعطينا مجده وأبّهته، وعندما يتوجَّب علينا أن نجعل "نيو إنغلاند" مدينة على جبل (وهذا التعبير رمز لأورشليم ـ ولصهيون أيضاً ـ ولا يزال يستخدم إلى الآن للدلالة على المعنى الإسرائيلي لأمريكا).

وقد درج آخر أربعة رؤساء على استخدام هذا الرمز في مناسبات مختلفة وهم ريغان وبوش الأب وكلينتون وبوش الابن.

ولم يكن الآباء المؤسّسون للدولة الأمريكية مثل جفرسون، وآدامس، وفرانكلين، وباين ـ أصحاب الاتجاه العقلاني والمذهب الطبيعي ـ بأقل حماسة للمعنى الإسرائيلي للأمّة الأمريكية من الحجّاج والقدِّيسين وصموئيل لانغدون. ومعروف أنَّ فرانكلين وجفرسون كليهما أصرَّا على صورة "الخروج الإسرائيلي" من مصر إلى كنعان كمثل أعلى للنضال الأمريكي من أجل الحرية.

هذه الأخلاق التي ضربت جذورها في عقدة الاختيار وكراهية الكنعانيين، ورافقت بناء أمريكا لحظة وجبهة بعد جبهة، هي التي جعلت الأمريكيين يعتقدون اليوم، كما كان أجدادهم المستعمرون الأوائل يعتقدون قبلهم، بأنَّ لهم الحق المطلق في أن يقتحموا أي غرب في أي مكان من الأرض. إنَّ ميتافيزياء "اقتحام الغرب" التي نسفت نظام البوصلة وأعدَّت العصر الذهبي لنظرية البريطاني مالتوس، جعلت الغرب الأمريكي في كلِّ الجهات وفي كلِّ الأرحام. إنَّه "الغرب" اللاّنهائي، اللاّمكان، وإنَّه كل مكان. لكن الأهم من هذا إنَّ هؤلاء "الآباء" لم يكتفوا بحمل العقيدة التوراتية على محمل التبشير وحسب، وذلك على أهمية هذا الجانب في توفير المناخ السايكوسوسيولوجي والروحي للمهاجرين. فلقد انبرت النخب المؤسّسة في بثّ الروح التوراتية في الدستور الأمريكي.

واللاّفت للاهتمام هنا أنَّ وضع الدستور قد شجَّع على توثيق وتثبيت المعنى الإسرائيلي لأمريكا كما كتب رئيس جامعة هارفر صموئيل لانغدون في رائعته "جمهورية الإسرائيليين: نبراس للولايات المتحدة".

هذه "الرائعة" التي هي في الأصل خطبة ألقاها في المحكمة العليا ـ سوف لن يجد قارئها لحظة شك في أنّه يقرأ مقاطع من سفر الخروج أو التثنية. بل إنَّ لانغدون فعلاً يفتتح كلامه عن ولادة الدستور بهذا المقطع من سفر التثنية: "لقد علّمتكم فرائض وأحكاماً كما أمرني الرَّب إلهي لكي تعملوا بها في الأرض التي أنتم داخلون إليها لتتملّكوها. فاحفظوا واعملوا، فتلك هي حكمتكم وفطنتكم في عيون الشعوب الذين سيسمعون عن هذه الفرائض ويقولون: ما أعظم هذا الشعب وما أحكمه وأفطنه!"..

الواقع ـ كما يلاحظ صاحب كتاب "أمريكا والإبادات الجماعية" إنَّ كل هذه الرائعة إنَّما هي شرح وتعليق وقياسات تمثيلية بين شريعة موسى والدستور الأمريكي، وبين الإسرائيليين والأمة الإسرائيلية. فالدستور مناسبة للتأكيد على وجه الشبه بين ما نزل على موسى من "ألواح" وبين ما نزل على قلب واضعي الدستور. وهي مناسبة للتذكير بأنَّ إسرائيل القديمة والجديدة أمَّة مختارة، باركها الله قديماً بشريعة ليس لها مثيل، وجعلها "فوق كل الشعوب" نبراساً للعالم عبر كل العصور، ثم أكرمها حديثاً بدستور ليس له مثيل وجعلها "فوق كل الشعوب" مثالاً يُحتذَى عبر كل العصور. فإذا تعلَّم الناس منهم (طريقتهم في الحضارة) رفعوا من شأنهم، وإذا استكبروا وأبوا جرّوا على أنفسهم الدمار والخراب (والأضرار الهامشية).

سوف يمضي لانغدون في المقايسة إلى الحدّ الذي يرى فيه أنَّ تأسيس مجلس الشيوخ ليس إلاَّ استمراراً لما فعله موسى عندما اشتكى إلى يهوه أنَّه لا يطيق الحكم وحيداً، فأمره باختيار سبعين رجلاً من الحكماء والرتباء. ثم لم يجد لانغدون حرجاً في القول بأنَّ حكومة موسى كانت "جمهورية" وقائمة على المبادئ الجمهورية، وإنَّ قبائل إسرائيل كانت تحكمها حكومات محلية لامركزية لا تختلف عن الحكومة المحلية للولايات المتحدة.

وفقاً للإيديولوجيا المؤسِّسة للسلوك الأمريكي، لن يكون أمراً مفارقاً، أن يُنظر إلى إسرائيل اليوم، كفيزياء أمريكية مقدَّسة. ولئن كان المعنى الإسرائيلي لأمريكا داخلاً في التاريخ السياسي الممتد منذ المهاجرين الأوائل قبل أكثر من ثلاثة قرون، فهو يرقى إلى مراتبه القصوى لدى المحافظين الجدد في مستهل القرن الحادي والعشرين.

سوف يعلن أمريكيون كثر، ومن بينهم المحرر السابق في صحيفة "وول ستريت جورنال"، "ماكس بوت" أنَّ العلاقة الحميمة مع إسرائيل تبقى العقيدة الأساسية للمحافظين الجدد، معتبراً أنَّ استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس جورج دبليو بوش تبدو وكأنها جاءت مباشرة من صفحات توراة المحافظين الجدد.

لكن ستانلي هوفمان ـ الأستاذ في جامعة هارفارد والكاتب في "نيوريبابليك"ـ يمضي إلى الكلام عن أربعة مراكز قوة كلها تدعو إلى الحرب واستعمال القوة ضد من لا يوافق العقيدة السياسية والأمنية للولايات المتحدة. ويشير إلى أنَّ هؤلاء ـ وخصوصاً أولئك الذين تحلقوا حول بوش الابن وأبرزهم ريتشارد بيرل وبول وولفووتيز وكونداليزا رايس ورونالد رامسفيلد وديك تشيني وسواهم ـ ينظرون إلى السياسة الخارجية عبر عدسة مهيمنة واحدة : هل الأمر مناسب لإسرائيل أم لا؟ ومنذ نشأة إسرائيل في العام 1948 لم يكن لأصحاب هذا التفكير أن يشكِّلوا غالبية طاغية في الخارجية، ولكنهم في عهد بوش الابن صاروا أفضل الأوضاع في البنتاجون عبر أشخاص مثل وولفووتيز وبيرل ودوغلاس فايث.

المحافظون الجدد

من هم هؤلاء "المحافظون الجدد" الذين بلغوا السلطة العليا في الولايات المتحدة ليبدأوا بإنجاز تلك المطابقة النادرة والاستثنائية بين أمريكا وإسرائيل بوصفها معنى واحداً وجوهراً واحداً ؟

يبيِّن الكاتب الأمريكي باتريك بوكانان أنَّ الجيل الأول منهم ضمَّ الليبراليين

السابقين، بالإضافة إلى الاشتراكيين والتروتسكيين، وكذلك المجموعات الآتية من ثورة ماكغوفرن عبر نهاية مرحلة المحافظين، وانتقلت بعد مسار طويل إلى السلطة مع مجيء رونالد ريغان إلى البيت الأبيض في العام 1980م.

وفي هذا الموضوع سبق لكيفن فيلبس أن عُرِّف بـ "المحافظ الجديد" آنذاك وبأنّه "محرر في مجلة أكثر مما هو عامل بناء". أما اليوم فيمكن التعريف به بأنه من الأعضاء المقيمين في مؤسسات السياسة العامة مثل "مؤسسة المشاريع الأمريكية" أو إحدى توابعها مثل "مركز سياسة الأمن"، أو "المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي". إنَّه باختصار من الأشخاص الذين يعملون عن كثب مع مجموعات وضع الأفكار والخطط.

لم يأتِ أحد، تقريباً، من هؤلاء من عالم الأعمال أو القوات المسلحة، وبعضهم القليل من أعضاء حملة "غولدوتر". وهم يستشهدون عادة بأبطال من أمثال وودر ولسون وهاري ترومان ومارتن لوثر كينغ، فضلاً عن الشيوخ الديمقراطيين مثل هنري سكوب جاكسون وبات موينيهان وغيرهما. وهم جميعاً من أنصار سياسة التدخّل في شؤون الدول الأخرى، وينظرون إلى عامل دعم إسرائيل على أنه عنصر بالغ الأهمية. ومن نجومهم في هذا المجال جان كيكباتريك، بيل بينيت، مايكل نوفاك وجايمس.ك. ولسون.

أما منشورات المحافظين الجدد فتشمل الـ "ويكلي ستاندرد"، والآنف ذكرها "كومنتاري"، والـ "نيويورك ريبابليك"، و"ناشونال ريفيو"، وكذلك صفحة المحرر في "وول ستريت جورنال". وهي على قلّة عددها تبقى واسعة النفوذ عبر سيطرتها على مؤسسات المحافظين ومجلاتهم. فضلاً عن قوة الارتباط بالنقابات الصحافية ومراكز القوى.

المهم في الأمر لدى هؤلاء هو أنهم يجاهرون بفلسفتهم التوراتية وبضرورة صون "المقدس الإسرائيلي" أيّاً تكن تبعات التمرين على هذه الفلسفة. ولسوف يمضي عدد من رموز التيار الجديد والمحافظين إلى وضع إسرائيل في مقام يتجاوز كونها "فيزياء سياسية أمنية ينبغي صون حياضها المقدس". بل إنَّ بعض رؤى هذه الرموز يبلغ درجة لافتة في

شغفه بالكينونة الإسرائيلية إلى حد جعل الحروب مفتوحة وممتدة على العالمين العربي والإسلامي، وخصوصاً على البلاد المحيطة بها.

ولو شئنا أن نعطي توصيفاً لهذا الشغف لقلنا إنَّ أصحاب هذه الرؤية المؤثرة والحاسمة في السياسات الأمريكية العليا، أرادوا لإسرائيل أن تؤلِّف نقطة جيو - استراتيجية شديدة الحساسية في الدائرة الكبرى للأمن القومي الأمريكي. وثمة من الأمثلة الدالَّة على هذه الرؤية الكثير.

ما يريده هؤلاء المحافظون الجدد - على ما يلاحظ باتريك بوكانان في كثير من المرارة - هو تجنيد الدم الأمريكي لجعل العالم أكثر أماناً بالنسبة لإسرائيل. إنَّهم يريدون فرض سلام السيف على المسلمين، وأن يموت الجنود الأمريكيون أثناء ذلك إذا لزم الأمر.

محرِّر الـ "واشنطن تايمز" أرنولد بوركغريف وصف ذلك بأنَّه "قانون بوش - شارون .. حيث ليكوديّو واشنطن يتولّون سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ أن أقسم بوش يمين الولاء في الرئاسة الأمريكية".

المحافظون الجدد يريدون إمبراطورية أمريكية، والشّارونيون يريدون السيطرة على الشرق الأوسط ، والمشروعان يتلاقيان بدقَّة. وعلى الرغم من إصرار المحافظين الجدد على أن الـ11 من سبتمبر أطلق شرارة الحرب على العراق وأنصار الإسلام، فإنَّ جذور هذه الحرب وخططها تعود إلى ما قبل ذلك بكثير.

في العام 1996 سيخطو التيار المتصهين في الفكر السياسي الأمريكي خطوة استثنائية. فقد أعدّت مؤسسة الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة الأمريكية تقريراً بعنوان: "استراتيجية جديدة لإسرائيل في العام 2000". وتنبثق الأفكار الأساسية للتقرير من نقاش شارك فيه صانعو رأي بارزون، بمن فيهم ريتشارد بيرل وجايمس كولبرت وتشارلز فيربانكس ودوغلاس فايث وروبرت لوينبرغ ودايفيد وورمسر وغيرهم.

المهم أنَّ المهندس الأساسي للتقرير هو ريتشارد بيرل، مساعد السيناتور سكوب جونسون في ذلك الوقت، علماً بأنَّ هذا الأخير كان في العام 1970 خضع لاستجواب حول تسريب أشرطة تحمل معلومات سرية إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن.

وفي العام 1974 كتب ستيفن د.إسحق في "السياسات اليهودية والأمريكية" أنَّ "بيرل وموريس زميتاي يقودان جيشاً صغيراً من أنصار السامية في كابيتول هيل، ومهمتهم توظيف القوى اليهودية وتوجيهها لتحقيق المصالح اليهودية". وفي العام 1983 قالت الـ "نيويورك تايمز" إنَّ بيرل نال مبلغاً كبيراً من مصنع سلاح إسرائيلي.

وتحت عنوان "انطلاقة نظيفة: إستراتيجية جديدة لتأمين المملكة" قُدِّم التقرير المشار إليه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو. وفيه يحثّ هؤلاء "نتنياهو" على دفن اتفاقيات أوسلو التي كان أنجزها زعيم "العمل" الراحل إسحق رابين، وذلك بهدف اعتماد استراتيجية جديدة أكثر شراسة: "تستطيع إسرائيل تشكيل محيطها الإستراتيجي، بالتعاون مع تركيا والأردن ، وذلك عبر إضعاف سوريا واحتوائها، أو حتى دحرها. ويمكن تركيز الجهد على الإطاحة بصدام حسين في العراق، وهو هدف استراتيجي بالنسبة لإسرائيل ـ وذلك من أجل إحباط الطموح السوري في المنطقة. ومؤخّراً تحدّى الأردن الطموح السوري عبر طرحه عودة العرش الهاشمي إلى العراق".

في استراتيجية بيرل ورفاقه تبقى سوريا هي العدو بالنسبة لإسرائيل، ولكن طريق دمشق تمرّ في بغداد. وإذا كانت الخطة تشجع إسرائيل على اعتماد "مبدأ الاستباق"، فإنَّ المبدأ عينه بات الآن مفروضاً على الولايات المتحدة بواسطة المجموعة عينها. وفي العام 1997م قال بيرل في ورقة وضعها تحت عنوان "استراتيجية من أجل إسرائيل" إنَّ على تل أبيب إعادة احتلال "المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.. حتى لو جاء الثمن بالدم مرتفعاً".

من جانبه وضع وورمسر خطط حرب مشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة "لتوجيه ضربة حاسمة إلى مراكز الأصولية في الشرق الأوسط. ويجب على إسرائيل

والولايات المتحدة التوسُّع في الضربة بما يتجاوز مجرد نزع السلاح إلى القضاء الكلّي على مراكز الأصولية في أنظمة دمشق وبغداد وطرابلس وطهران وغزة. وسيكون من شأن ذلك تكوين قناعة شاملة بأنَّ محاربة الولايات المتحدة أو إسرائيل هو انتحار". وهو دعا البلدين إلى الانتباه للأزمات معتبراً أنّها "قد تكون فرصاً". وقد نشر وورمسر خططه المذكورة في أول يناير من العام 2001 ، أي قبل تسعة أشهر من الـ 11 من سبتمبر .

وكان للكاتب مايكل ليند أن يتحدث عن عصبة بيرل، فايث وورمسر بقوله: " إنَّ اليمين الصهيوني الذي ينتمي إليه بيرل وفايث وعلى الرغم من قلّته العددية ، فإنّه يتمتع بنفوذ كبير في دوائر صنع القرار مع الجمهوريين. إنها ظاهرة تعود إلى السبعينيات والثمانينيات حين عمد عدد من المفكّرين اليهود الديمقراطيين إلى الالتحاق بتحالف ريجان.

وإذا كان العديد من هؤلاء الصقور يتحدثون علناً عن حملات صليبية من أجل الديمقراطية، فإنَّ الهمّ الأساسي لدى عدد من المحافظين الجدد هو السلطة وسمعة إسرائيل".

وعلى الرغم من غلبة هذا التيار وسيادته على مركز القرار في الولايات المتحدة، فثمة من الخبراء الأمريكيين من أطلق صرخته من سوء العاقبة المنتظرة بسبب من العمى الإيديولوجي الذي يسيطر على السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم.

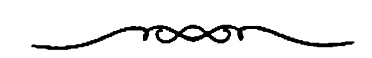
لم يكن ابتعاث "العصب الإسرائيلي" لأمريكا في زمن المحافظين الجدد، إلاَّ لتأكيد الميتافيزيقا التاريخية التي رست عليها المقولة الأمريكية. وهذا "العصب" الذي يمنح لأمريكا معناها الإسرائيلي، مربوط بحبل وثيق إلى سلسلة غير متناهية من المفاهيم التي تؤول على الإجمال إلى إعادة إنتاج عقيدة "التفرد" أو ما يرسِّخ خرافة النوع الأمريكي النادر. لقد ذهب المسؤول السابق في البنتاجون مايكل ليدين إلى تسويغ مذهب القوة اللاّمتناهية ، حتى ولو أدّى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير تضرب به عُرْضَ الحائط، وتدمِّره، وذلك لغاية وحيدة وحسب وهي أن تظهر للجميع أنها جادّة في أقوالها.

وينطلق ليدين من نظرية أنَّ "الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي" ليحدد بالتالي "المهمة التاريخية" الحقيقية لأمريكا فيقول: التدمير الخلاّق هو اسمنا الثاني في الداخل كما في الخارج. فنحن نمزق يومياً الأنماط القديمة في الأعمال والعلوم، كما في الآداب والعمارة والسينما والسياسة والقانون. لقد كره أعداؤنا دائماً هذه الطاقة المتدفقة والخلاقة التي طالما هدَّدت تقاليدهم (مهما كانت) وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدّم.. علينا تدميرهم كي نسير قُدُماً بمهمتنا التاريخية.

الفصل الرابع

الفوضى الخلاقة !!

الأبعاد الطائفية والكارثة الكبرى



فور غزوه العراق ، قال الرئيس الأمريكي - آنذاك - جورج بوش: " اجتياح العراق سيخلق فجراً جديداً".

ماهية هذا الفجر الجديد، وكيف سيكون؟ أوضحها اليهودي ناتان شارانسكي بقوله آنذاك: "الإسلام هو إرهاب والعالم العربي ليس إلا تجمعاً لأقليات دينية وعرقية عاجزة عن العيش معاً، في كيانات دولة وطنية، إذن لابد من حلول استئصالية لمنابع العنف والإرهاب، الذي نشهده من أجل خدمة الديمقراطية ومصالح أمريكا، وأن لا حل لهذا إلا باستخدام الطائفية في إطار استراتيجية الفوضى الخلاقة".

وقد استند العدوان الأمريكي في غزوه للعراق بالفعل على مبدأين، مبدأ وظفه خلال الحرب هو الصدمة والترويع، ومبدأ آخر وظفه بعد سقوط النظام السابق لإحكام قبضته على العراق بعد حل البنية التحتية للدولة العراقية هو الفوضى الخلاقة، وإن سبق الاثنين سياسة تجويع وحصار مدمرين راح ضحيتها أكثر من مليون ونصف مليون عراقي.

ويتضح من طبيعة المشروع الأمريكي على العراق أن ثمة شيئاً خفياً تتمثل فيه أحط أساليب المحتل التي تمارس في الشارع العراقي، والمقصود هو تطبيق سياسة الفوضى الخلاقة التي هي الأداة لتمزيق مكونات الشعب العراقي، وهي الرهان الأمريكي لتنفيذ ونجاح مشروعه لتركيع العراق .

أول خطوة لتنفيذ الفوضى الخلاقة تمثلت في توظيف البعد الطائفي وإبراز الشخصية الطائفية في المشروع السياسي العراقي، فتم إلزام تنظيمات وأحزاب يسارية وعلمانية وشخصيات لبرالية، بالمحاصصة الطائفية تنفيذاً لرغبات الراعي الأمريكي، ولإيهام الناس أن العراق في حقيقته ليس وطنا ولا تاريخا ولا أمة، بل هو مجرد طوائف بدليل دخول هذه الأحزاب والكيانات بمجلس الحكم، على أساس طائفي وليس على أساس البرنامج السياسي والتاريخ الأيدلوجي لهذه القوى.

فكانت هذه اللوثة التي جاء بها الاحتلال الأمريكي وأشاعها كوباء في العقل السياسي العراقي واضحة، إذ بلغ مجموع الأحزاب والتجمعات المشاركة في انتخابات 15 / 12 / 2005 / في العراق أكثر من 330 حزباً وكياناً، من الصعب أن تجد بينها تجمعات ذات خطاب سياسي وطني يحرص على العراق كوطن بعيداً عن الكتل الطائفية، وإن وجد ذلك الخطاب فسيكون من الندرة بحيث لا يمكن له أن يرى النور من شدة السعار الطائفي الذي تحلت به تلك الانتخابات..

عن معطيات الفوضى الخلاقة في العراق يقول د.سيار الجميل: " إن مجتمع العراق اليوم، يعبر عن حالات عقيمة نتيجة أفظع الأهوال التي مر بها، وقد اجتمعت عنده ركامات من التناقضات وافتقد بعضاً من انسجاماته ومتعايشاته القديمة بحكم تفاقم أسباب وتفاعل عوامل داخلية وخارجية على امتداد خمسين سنة مضت. نرى منتهى الطيبة والوداعة يقابلها منتهى التوحش والقساوة..أروع التعابير والجماليات وأخصب العواطف يقابلها أقبح الكلمات وأسوأ التعابير والشتائم.. أقوى العلاقات الحميمية يقابلها سلوكيات عدوانية وكراهية وأحقاد..عشق للعمل وتفانٍ في أداء الواجب وحب الوطن يقابله فقدان الشعور بالمسؤولية وتنصل عن القيم وكره لروح المواطنة.. إلخ .. كان عراقا مزيفاً مزيناً وكأنه خارج للتو من ألف ليلة وليلة من دون أن يدرك الخلق أن العراق هو واحد من أكثر المجتمعات المعقدة في هذا الوجود.. قاد الحركات القومية العربية فيه من أصول غير عربية ساطع الحصري من أصل تركي، وسامي شوكت من أصل قوقازي ورشيد عالي الكيلاني من كيلان.. وهذا البلد الذي عاشت فيه تنوعات بشرية كثيرة، ابتداء من السومريين والبابليين والكلدانيين والكيشيين والكوتيين والأشوريين والسريان، وصابئة، وأتراك وكرد وفرس وقزوينيين وأرمينيين وجورجيين وشركس وقوقازيين وأفغان وداغستانيين وسلاجقة وصفويين، وقبل الفتوحات الإسلامية كان العراقيون من الجنوب إلى الشمال أغلبهم خاضع للكنيسة النسطورية ويتحدث السريانية، وبعد الفتح ودخول خمسين ألف فارس إلى العراق الذي يضم سبعة

ملايين، انصهر الجميـع في هويـة المنتـصر العربيـة. وهـذا الخلـيط العجيـب والمتنـاقض لاتستطيع أهم الدراسات الأنثربولوجية سبر أغواره وتفكيكه".

الكثيرون من العراقيين البسطاء كانوا يحلمون بعالم جديد، بعد سماع الوعود التـي أطلقها الساسة الأمريكان، بشأن إعادة إعمار العراق، وأنهم إزاء أوسع المشاريع نطاقاً منذ الجهود التي شهدتها أوروبا واليابان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .. سمعوا وعـوداً مـن قبيل : ستبنى العمارات وتحل أزمة السكن... وسيشهد العراق أضخم مشروع أمريكي في العالم بعد مشروع مارشال في أوروبا.. لكن الذي حـدث، هـو تفكيـك للدولـة وتـدمير شامل لما تبقى من بنى تحتية، وتحولت التصريحات باتجاه تحويل العـراق إلى سـاحة عالميـة لمحاربة الإرهاب العالمي.

وشيئاً فشيئاً يزداد الوضع الأمني سوءاً، ويتفـاقم الوضـع الاقتـصادي، ويتمـزق النسيج الاجتماعي.. السؤال الكبير، هل أرادت أمريكـا أن يفـشل مـشروعها المعلـن في العراق؟ أو بالتحديد هل كانت تخطط لمثل هذا الوضع؟

وحتى نتبين البعد الطائفي في نظرية الفوضى الخلاقة ، نتوقف عند اسـتغلال هـذا البعد والعزف عليه كأحـد أدوات هـذه النظريـة، التـي تنبـع فكرتهـا عـادة مـن خـلال الصراعات المسلَّحة، فحينما كان الموقف العسكري عـلى مـسرح العمليـات يتجمَّـد بـين طرفين متحاربين، وتتوقف مقدرة الطرفين على إحداث هزيمة بالطرف الآخر كـان أحـد الطرفين يلجأ إلى تفجير الموقف بشكل غير عادي، ثم يقوم بتجميع الشظايا لبناء موقـف جديد يكون أكثر ملاءمةً لأهدافه.

وقد التقط المحافظون الجدد - وهم المجموعة التي أحاطـت بـالرئيس الأمريكـي بوش، وكانت تشكِّل مطبخ صناعة القرار - الفكرة، وراحوا يؤصلونها ويروِّجون لهـا في العالم، ويؤكد هذه الفكرة دراسة نـشرها الـدكتور "روبـرت سـاتلوف" - مـدير معهـد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى من موقعه الخـاص عـلى شـبكة الإنترنـت - وقـد دارت محاور الدراسة حـول الـسياسة الأمريكيـة في الـشرق الأوسـط واسـتراتيجية "الفـوضى

الخلاَّقة" التي تنتهجها الإدارة الأمريكية في المنطقة، والتي تهدف من ورائها إلى خلخلة أوضاعها، عن طريق إحداث هزَّات عنيفة في البلدان العربية، ثم إعادة بنائها من جديد على أسس ديمقراطية - على حد قوله.

وقد أكد الدكتور "ساتلوف" أن إدارة الرئيس بوش آمنت بتلك السياسة، وأنها قدرت فترة قد تستغرق حوالي عشر سنوات ليتم تنفيذها في المنطقة، ولم تقف الدراسة عند هذا الحد، ولكنها طالبت الولايات المتحدة بضرورة تشجيع الديمقراطية في العالم العربي، ومساندة الذين ينادون بها ماديًّا ومعنويًّا، كما دعت الدراسة الإدارة الأمريكية لرفض الاقتراح الذي ينادي به بعضُ الساسة الأمريكيين المشارِكين في اتخاذ القرار والخاص بإقامة حوار مع الأطراف التقليدية، وطالبت الدراسة بوش بدعم العلاقة مع الليبراليين العرب الذين اعتبرهم "ساتلوف" الأقرب إلى الولايات المتحدة ويؤمنون بنموذج الديمقراطية الأمريكية.

وخلاصة هذه النظرية المدمرة تقوم على زعزعة الأوضاع في دولة ما حتى لو كانت حليفةً أو صديقةً، وتحريض القوى السياسية والاجتماعية في الداخل لتتحرك رافضةً نظام الحكم القائم حتى يجد نفسه أمام احتمالين: إما أن يسقط نهائيًّا، وإما أن يخضع للضغوط الأجنبية وينصاع لمطالبها، وفي الحالتين يستطيع مهندسو "الفوضى الخلاَّقة" إعادة بناء الدولة وتركيب قواها ومؤسساتها وفق مخططاتهم وأهدافهم.

والفوضى الخلاَّقة أنواع: فمنها العنيف، ومنها الهادئ، وبالنسبة للنوع الأول فالمثال الصارخ والواضح له في العراق؛ حيث قام الجيش الأمريكي باحتلال العراق وتدميره، وإطلاق كل قوى الفوضى والسرقة والنهب والقتل والثأر والتصفية العِرقية والطائفية، بينما هو قابعٌ ينتظر انتهاء حالة الفوضى إلى حالة جديدة "خلاَّقة" يبنيها على عينيه.

وفي فلسطين لعبت "الفوضى الخلاَّقة" ولا زالت تلعب دورًا أساسيًّا في إثارة الخلافات بين حركتَي فتح وحماس، وكلما حدث تقاربٌ بينهما أُشعلت نيران الخلاف من

جديد أملاً في إشعال حرب أهلية تأتي على الأخضر واليابس، وعلى أمل البناء فوق الأنقاض بما يتناسب مع المشروع الصهيوأمريكي، وما ينطبق على العراق وفلسطين ينطبق أيضًا على السودان والصومال.

4- ساحات عربية:

والنوع الثاني من "الفوضى الخلاَّقة" الأمريكية- والتي تبدو أقلَّ دمويةً من المشهد العراقي أو الفلسطيني أو الصومالي- يتمثل في أربع ساحات رئيسية في المنطقة العربية والإسلامية، تبدأ بإيران التي دخلت مع أمريكا والغرب لعبةَ الشدِّ والجذب حول برنامجها النووي الذي مضت فيه قدمًا بثبات وقوة، رغم كل التهديدات، بينما أمريكا وحلفاؤها متردِّدون في الانقضاض العسكري عليها خوفًا من ردِّ الفعل الإيراني الذي سوف يكون مدمرًا لمصالح أمريكا في المنطقة، وخاصةً في العراق ودول الخليج؛ ولذلك فإن اختيارات "الفوضى الخلاَّقة" ما زالت تحت الاختبار حتى الآن.

أما في لبنان فقد قطعت "الفوضى الخلاقة" شوطًا بعيدًا، بدأ بقتل "رفيق الحريري" رئيس وزراء لبنان، ثم اتجهت أصابع الاتهام تشير إلى سوريا، وبادرت الأمم المتحدة باستصدار القرار ١٥٥٩ والذي على إثره خرجت سوريا من لبنان، ثم بدأت الفوضى في استدعاء كل المطرودين من لبنان والمتعاملين مع العدو الصهيوني في السابق؛ بحجَّة التسامح وفتح صفحة جديدة من المصالحة الوطنية، ثم اختلط الحابل بالنابل، واستطاع مهندسو الفوضى أن يخرجوا كلَّ الفرقاء إلى الشارع، وبنزول الجيش أيضًا تكون الحلقة قد اكتملت للبناء وفقًا للمصلحة الصهيوأمريكية.

والآن نأتي إلى مصر.. وقد يظن البعض أنها كانت بعيدةً عن مرمى "الفوضى الخلاَّقة" وهذا نوعٌ من الوهم، خاصة النغمة التي كان يردِّدها بعض السياسيين قبل ثورة ٢٥ يناير، من أن مصر هي حليف رئيسي لأمريكا ولا يمكن لأمريكا الاستغناء عنها أو المخاطرة بممارسة لعبة "الفوضى الخلاقة" معها احتفاظًا بنظام حكمها الحليف " نظام

الرئيس السابق حسني مبارك " قويًا ومتماسكًا، متناسين أن من يراهن على الصداقة الأمريكية فهو خاسرٌ مقدمًا؛ لأن المصالح الأمريكية لا تعرف الصداقة، وأن الذي يتغطَّى بالأمريكان فهو "عُريان".

فقد لعبت أمريكا ـ وبعنف ـ بورقة أقباط مصر كي تؤجج الفتنة الطائفية في مصر، وساعدها نظام مبارك، لكي يؤكد أن وجوده في السلطة حتمي لحماية أقباط مصر. وفي ثورة يناير أثبت المصريون ـ مسلمون ومسيحيون ـ رفضهم استغلال الدين ، أو الزج بهم في هذه اللعبة التي لا تخدم مصالحهم ، بل وتحالفوا معاً لإسقاط النظام الذي يمارسها مع الأمريكان !

إن ما حدث في مصر في يناير وقبلها من حراكٍ سياسيٍّ على كل الأصعدة، كان من خلال قوى سياسية واجتماعية ترفض الأوضاع الراهنة، وتبحث عن التغيير السلمي عن طريق الإصلاح الديمقراطي، وتصطدم بنظام ديكتاتوري مستبدٍّ منصاعٍ لمهندسي "الفوضى الخلاقة"، مستخدمًا القوة الأمنية الباطشة وأقصى درجات العنف، من ضرب وسحل في الشوارع، واعتقال لا يفرق بين عابر طريق ومتظاهر، وبين صحفي يؤدي عمله أو قاضٍ في طريقه إلى منصته!!

لقد كان يمكن للنظام أن يسدَّ الطريق أمام الفوضى الأمريكية الخلاَّقة التي سوف تستغل هذا الحراك، وأن يجيب مطالبهم العادلة، ولكن يبدو أن مساندة أمريكا للنظام جعلته يستقوي على معارضيه، فيضرب ويبطش ويحوِّل المدنيين إلى محاكم عسكرية؛ حتى أصبح النظام في خصام وقطيعة مع كل القوى السياسية في مصر، من قضاة وصحفيين ومحامين ومهندسين وأساتذة جامعات وعمال وطلبة، بل زاد الطين بلَّة أن يلجأ النظام إلى العَبَث بالدستور لكي يكرس الطائفية والفرقة بين أبناء الأمة تحت دعوى المواطنة، لتفتح الباب على مصراعيه لدخول الفوضَى الأمريكية الخلاقة ، ولكن شاء القدر أن يهب المصريون لإسقاط النظام ومعه نظرية الفوضى الخلاقة لحلفائه الأمريكان !!

لقد تبنت الإدارة الأمريكية هذه النظرية وسعت لتطبيقها ووضعها موضع التنفيذ

كما جاء ذلك على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية - آنذاك- كونداليزا رايس ": لابد من إعادة النظر في الأوضاع القائمة في الشرق الأوسط منذ عقود مهما كانت المخـاطر الناجمـة عن ذلك".

وبالتالي فالعالمان العربي والإسلامي حسب نظرية الفوضى الخلاقة لا وجـود لهـما والحديث عن الشرق الأوسط الكبير فقط ، بل ذهب هؤلاء في وقاحتهم إلى حـد إقـصاء تعبير العالم العربي والعالم الإسلامي من القاموس الدبلوماسي الأمريكي ، وهو مـا يفـسر إصرارهم على رفض أي هوية عربية أو إسلامية للعراق مثلا أو غيره من الدول العربيـة، بل عراق فيدرالي، ولبنان فينيقي، ومصر فرعونية..

ولكن لماذا كل ذلك؟!

لماذا تقويض ما هو قائم والبناء عليه بمفاهيم جديدة ؟

الإجابة: كي تصبح إسرائيل هي البوابة الوحيدة التي تـدخل عبرهـا دول المنطقـة للالتحاق بركب المدنية والدول العصرية ..

لتصبح إسرائيل هذا الكيان السرطاني الطارئ في قلب العالم العربي كياناً طبيعياً في هوية شرق أوسطية دينها الأساسي أمن ومصالح إسرائيل .

إذن الهدف الحقيقي مـن سياسـات الولايـات المتحـدة ومـشروعها الفوضـوي "الفوضى الخلاقة" هو القضاء نهائياً على مفهوم العروبة، ووضع المنطقة تحت الـسيطرة والهيمنة الإسرائيلية، لأن العروبة التي تمثل قوة الدفع نحو التحرر والوحدة بين شعوب الأمة العربية كانت ولا تزال هاجس الصهيونية وإسرائيـل ، ففلـسطين تـشكل قـضية العرب المركزية، وهي ليست مقصورة على الشعب الفلسطيني، والعروبة تشكل العمق الاستراتيجي لمقاومة هذا الشعب وكفاحه لنيل حقوقه المشروعة من تحرير أرضه وعودة لاجئيه، فالقضاء على العروبة يسهل على إسرائيـل قتـل وتـشريد الـشعب الفلـسطيني وسحق مقاومته.

خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندوليزا رايس) لمصر قالت في محاضرة ألقتها في الجامعة الأمريكية بالقاهرة: "إن الولايات المتحدة سعت على مدى ستين عاماً إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة على حساب الديمقراطية، ولكنها ستتبنى الآن نهجاً يدعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب". وهذا المعنى مشكل من حيث تطبيقه على أرض الواقع ؛ لأن التطلعات الديمقراطية أصبحت رهان كل القوى الطائفية والسياسية في المنطقة، بمعنى أن دعم هذه التطلعات الديمقراطية سيعيد تشكيل المنطقة سياسياً وجغرافياً إلى (شرق أوسط جديد) بدأ التسويق له والتسابق الأعمى نحوه.

الفصل الخامس

الفوضَى الخلاقة

و"الشرق الأوسط الكبير"

حين تكلمت وزيرة الخارجية السابقة كونداليزا رايس عن الفوضى الخلاقة عام 2006م ، يومها كانت قنابل الصهاينة تمزق شعب لبنان الأعزل، حتى رأت من خلال وميض تفجّرها شرطاً لخلق شرق أوسط جديد.

ولكن رايس نست في حينها بأن أمريكا عاجزة تماماً عن تحريك الشارع العربي لأنه يعرفها على حقيقتها ويعاديها، فأنّى لأمريكا أن تحدث تلك الفوضى الخلاقة!.

وكان هذا السؤال يطرح نفسه وبقوة، ومع ذلك لم تجد أمريكا جواباً له في حينها، فهي تدرك وبما لا يدع مجالاً للشك بأن وسيلة الغزو والقصف المدمّر ضد دول الشرق الأوسط لأجل خلخلة أنظمتها مكلّف وباهظ ماليّاً وبشرياً كما حدث في العراق وأفغانستان...لقد ظلت أمريكا ومن معها من الدول الغربية تحلم بالشرق الأوسط الجديد، شرقاً مقسماً ومتشظياً أكثر مما هو عليه، لا ينتمي لقومية عربية ولا لإيديولوجية دينية، شرقاً من السهل التحكم به أكثر مما هو الآن، شرقاً يضمن أمن إسرائيل، ومحبّاً للغرب وقيمه.

لقد بحثت أمريكا كثيراً والغرب من ورائها عن الوصفة السحرية لخلخلة الأنظمة العربية أولاً، وإحلال الفوضى فيها ثانياً، فلم تهتدِ إلى ضالتها، إلا من بعد العودة إلى التاريخ ونبش الكتب الفلسفية ونظرياتها المعقدة، وبالأخص المتعلقة بعلم المجتمعات (السوسيولوجيا). فجاءت خطوتها الأولى نحو هذا المشروع الجديد، لتطأها في السودان وبالأخص على رأس رئيسها: عمر البشير سنة 2009، حيث كان البشير هو أول رئيس دولة تصدر المحكمة الجنائية أمراً باعتقاله أثناء وجوده في الحكم!

فجاء التعليق الروسي في يومها وهو يعتريه الذهول قائلا: "إن استصدار هذه المذكرة في حق الرئيس السوداني يعد سابقة خطيرة". مع أن النظام العنصري في جنوب إفريقيا لم يحاكم، وكذلك لم تصدر مذكرات الاعتقال ضد القيادات الإسرائيلية التي ارتكبت الجرائم في لبنان وفلسطين. وفضلا عن ذلك فإن محكمة الجنايات الدولية لم

تحاكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الذي احتل العراق وتسبب في قتل مئات الآلاف من العراقيين العزل بحجة امتلاك بغداد لأسلحة الدمار الشامل التي بينت الوقائع أنها غير موجودة إطلاقاً.

لقد أرادوا من خلال هذه المذكرة -بغض النظر إن كان البشير يستحقها أم لا- إرسال رسالة قوية وشديدة اللهجة ضد رؤساء دول الشرق الأوسط مفادها: " بأنكم ستحاسبون وستحاكمون وستلاحقون دولياً، إن قمتم بقمع شعبكم ولم تسمحوا له باستنشاق حرية التعبير والمطالبة بحقوقه، وإن طالب بالانقسام" .

لقد استطاعت الأنظمة الغربية في الأعوام القليلة الماضية من أن تجعل المنظمات الأممية حصان طروادة لأجل الولوج إلى الشرق الأوسط الجديد، فدعمت المنظمات وبقوة غير معهودة، وبالأخص المنظمات الداعية إلى الحريات الفردية. فتفاعلت المنظمات وأغلب أعضائها بصورة عفوية في الشرق الأوسط، وبدأت تدعم وتكشف من نشطائها الحقوقيين، حتى أصبحت تتدخل في أبسط القضايا، وإصدارات المحاكم القضائية في دول الشرق، فتارةً تهدد الدولة ومسؤوليها برفع تقارير لمنظماتها، كمنظمة العفو الدولية مثلاً، لتُتخذ الإجراءات اللازمة وما يتبعها من مذكرات على المسؤولين، ما لم تنقض قرار محاكمها، ضد نشطائها وتحكم بتبرئتهم بما تراه المنظمة وحسب معاييرها حقوقاً شرعية لنشطائها، ولهذا ظهرت لنا تلك التصريحات النارية من قبل هؤلاء المدعومين من تلك المنظمات على نقد أنظمة بلدانهم، دون أن يتم التضييق عليهم قبل الاعتداء أو اعتقالهم!

ومع كل ذلك الزخم والدعم للمنظمات لم يتفاعل أغلب الشارع الشرقي بالصورة المطلوبة، فكانت نظرة الشك والريبة تملؤهم بسبب معاييرهم المزدوجة مع القضية الفلسطينية الإسرائيلية.

لقد كانت الخطة في إحلال الفوضى الخلاقة تقتضي على منح المجتمع جرعة هائلة من الحرية لم يتعاطها من قبل على مر حياته.

إن المجتمعات التي عاشت فترات طويلة تحت الحكم الشمولي، بالحزب الواحد،

ولم تمارس حرية النقد والتظاهر ضد النظام بسبب التحريم، تصبح في حقيقتها أشبه بماء جارٍ جمعته وكبلته جدران السدود، فما إن يزداد ثوران وضغط الماء على الجدران فسرعان ما يحطمها، ليصبح سيلاً جارفاً يدمر ويقتلع كل شيء في طريقه.

وهذا هو حال الإنسان على مر التاريخ حيث ناضل من أجل الظفر بالحرية التي تعدّ أساس وجوده، ولكن ما إن يحصل عليها وبصورة مفاجئة، سرعان ما تتحول ممارستها إلى أشكال جديدة، إما أن تأخذ شكل الفوضى والتدمير والقتل، وإما أن يسيطر عليها الأغلبية لقهر الأقلية، ولنا في مذابح الثورة الفرنسية 1798 عبرة وآية.

فالحكومات العربية اعتادت ولعدة قرون على قمع مواطنيها وهي تحت مظلة الغرب، وإذا بالحال يتغير لترتفع أصوات وحريات مواطنيها، وتحت نفس المظلة.

وهذا هو حال سجال السلطة/ الحرية على مر العصور، فهما في صراع مستمر وتنازع لا يكاد أن يهدأ إلا وسرعان ما يتفجر من جديد، فتوماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو رأوا في تأكيد السلطة للحفاظ على الحياة والحرية، ولكنها تفاوتت لديهم، وهو ما أدّى إلى أن يظهر هوبز الاستبداد الفردي، وينظر روسو إلى الاستبداد الجماعي، بينما يقدم جون لوك صورة مثالية للسلطة والحرية تقوم على الاعتقاد والاتفاق. ويؤكد كارل ياسبرز الوجودي في كتابه مدخل إلى الفلسفة، بأن الحرية لا وجود لها دون ضرورة دفعها وتوجيهها، ويرى أن الحرية لا تستقيم إلا بوجود سلطة تنظمها، وإلا تحولت إلى فوضى. وهنا مربط الفرس لمؤامرة الفوضى الخلاقة، وهو منح الأفراد جرعة هائلة وفجائية من الحرية، لتصطدم مع السلطة المنظمة لها، دون الدخول في تدرج محسوب ومدروس من الحريات.

لقد كانت اللعبة من بعد مذكرة اعتقال البشير، إرعاب وإرهاب الحكام العرب إن هم اعتدوا على النشطاء الحقوقيين، أو محاولة قمع حرية التعبير التي بدأت تتعالى على الشبكة العنكبوتية وبصورة صارخة وجريئة في نقد المستبدين، ولم يستطع أغلب حكام العرب حجب المواقع الاجتماعية التي كثر فيها ممارسة الحرية الفائضة، وبدأت تهدد

أنظمتهم بخلاف الصين الشيوعية التي لم تخضع لإرهاب تلك المنظمات الحقوقية ومن خلفها، فحجبت ودون تردد، الكثير منها ومن بينها محركات البحث كجوجل وتفرعاتها من اليوتيوب وغيرها.

الحرية سلاح ذو حدّين، فالحرية تتميز بين ثلاثة مستويات: الاستقلالية الكاملة ، والاستقلالية المقننة التي تعني القبول الطوعي بضوابط معيّنة متفق عليها، وأخيراً الفوضى العارمة، بمعنى غياب أي نظام شرعي أو طبيعي.

وهذه الأخيرة هي الحرية التي يُخطط لها أن تسود في منطقة الشرق الأوسط، والكل يعلم أنه في حالة حدوث الحرية الداعية للفوضى ستتفجر في المنطقة وتتصاعد الأصوليات المختلفة، الدينية منها والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعرقية...ومن خلالها ستتصاعد الممارسات التعصبية والإرهابية والإقصائية التي لا تعترف إلا بالتصفية الجسدية للآخر.

هذا هو ما جرى في منطقتنا بين العامين 2004 حتى مطلع العام 2006م، أي منذ حضور بوش في قمة الثمانية في نورماندي بفرنسا، حيث أقر ما سمي بالشرق الأوسط الكبير وأطلق يومها مشروع الفوضى الخلاقة تحت عنوان أن الفوضى تؤسس للديمقراطية، وبدأ التبشير بالديمقراطية، عندها انضمت فرنسا ومن خلفها أوروبا إلى المشروع الأمريكي الذي وقع في مستنقع العراق، تحت وهم أنها ستكون شريكا في العائدات، ووقع الرئيس الفرنسي ـ آنذاك ـ جاك شيراك يومها على قرار إعدام أصدقائه الثلاثة في المنطقة: صدام حسين، وياسر عرفات، ورفيق الحريري مقابل إطلاق هذه الفوضى، ليأتي محمود عباس وليأتي العلاوي أو من بعده نور المالكي وليأتي فؤاد السنيورة وتكون هذه ديمقراطيتهم، وحين فاجأتهم الأمة بأن حماس هي التي جاءت على ظهر الديمقراطية خلعوا هذه الفوضى فلم تعد فوضاهم أصبحت فوضانا نحن ..

وحتى تتضح الصورة نورد في السطور التالية النص الحرفي للمشروع الأمريكي "

الشرق الأوسط الكبير " كما صاغه ونشره الأمريكيون ، واعتمدوا تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة وسيلة رئيسية لتنفيذه .

نص المشروع الأمريكي 'الشرق الأوسط الكبير'

المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير" هو "إعلان حرب ديمقراطية" شاملة بنفس مفهوم، ومضمون معاهدة هلسنكي لعام 1975، والتي على أساسها جرى صراع مفتوح بين الرأسمالية والشيوعية، وهو ما يعني رفع درجة الصراع بين الغرب والإسلام من درجة الخلاف والصراع إلى درجة الصدام الحضاري، وقد باشرت واشنطن نقاشاً مع هذه الدول لضمها إلى "الشراكة".

وفيما يلي نص المشروع الذي تمت مناقشته في قمة الدول الثمانية في يونيو 2004م.

* يمثل "الشرق الأوسط الكبير" تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و 2003 - الحرية، المعرفة، وتمكين النساء - في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانية. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

* مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ22 هو أقل من نظيره في إسبانيا.

* حوالي 40 في المائة من العرب البالغين - 65 مليون شخص - أميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

* سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

* إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2010.

* يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المائة إلى 6 في المائة على الأقل.

* في إمكان 1،6 في المائة فقط من السكان استخدام الإنترنت، وهو رقم أقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

* لا تشغل النساء سوى 3،5 في المائة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 8،4 في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

* عبّر 51 في المائة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية. وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق.

ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين الى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني. البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في أرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبيّن "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الإعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها سابقاً، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديمقراطية في أرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، أن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

* تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

* بناء مجتمع معرفي.

* توسيع الفرص الاقتصادية. وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

* أولاً - تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح: "توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة ... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو أحد التجليات الأكثر إيلاما للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002) إن الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنِّف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى أنه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينيات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك،

لا يتقدم العالم العربي إلا على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكـين النـساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقا مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقـة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، تـصدّر العـرب لائحـة مـن يؤيد، في أرجاء العالم، الرأي القائل بأن "الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبَّروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي. ويمكن لمجموعـة الـثماني أن تظهـر تأييدها للإصلاح الديمقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

* مبادرة الانتخابات الحرة في الفترة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦: أعلنت بلـدان عـدة في الشرق الأوسط الكبيرنيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانيـة أو بلديـة. وبالتعـاون مـع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعـة الثماني أن تقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

* تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.

* تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربيـة المدنيـة إلى الحكومـات التـي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات. الزيارات المتبادلة والتدريب عـلى الـصعيد البرلماني من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطـة البلـدان، يمكـن لمجموعـة الـثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

* معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء: تشغل النساء ٣,٥ في المائة فقط مـن المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن أجل زيادة مـشاركة النـساء في الحيـاة الـسياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تـدريباً عـلى القيـادة للنـساء المهـتمات بالمـشاركة في التنـافس الانتخـابي عـلى مواقـع في الحكـم أو إنشاء/ تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلـدان مجموعة الثماني والمنطقة.

* المساعدة القانونية للناس العاديين: في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فإن معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمّل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتموّل مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

* مبادرة وسائل الإعلام المستقلة: يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك أقل من ٥٣ صحيفة لكل ١٠٠٠ مواطن عربي، بالمقارنة مع ٢٨٥ صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وأن الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

* ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

* ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.

* تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لإيفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

* الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد: حدد البنك الدولي الفساد باعتباره

العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني:

* أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني.

* أن تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط - شمال إفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون وIFIs ومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

* إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

* المجتمع المدني: أخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

* تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

* تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

* تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديمقراطية" الأمريكية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع

برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

* تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من أجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية".)

* ثانياً - بناء مجتمع معرفي "تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002) لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 في المائة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المائة منها). ويهاجر حوالى ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة الى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة أضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية. وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

* مبادرة التعليم الأساسي: يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيّد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الثمانية السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

* محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الثمانية لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010 . وستركز مبادرة مجموعة الثمانية، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65 مليوناً من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الثمانية أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على إنترنت إلى تدريب المعلمين.

* فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الثمانية، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ"يونيسكو"، بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مائة ألف معلمة.

* الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهمّاً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الثمانية تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

* مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء

"مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الثماني السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

* إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأمريكية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الثماني المقبلة (في مارس/ مارس / أو إبريل/ أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الثماني توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

* مبادرة التعليم في الإنترنت: تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع الإنترنت. ومن الضروري تماماً تجسير "الهوة الكومبيوترية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على الإنترنت وأهمية الإنترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الثماني القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد.

وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخدامًا للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد. ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ"بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة سابقا، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب

المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على إنترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

* مبادرة تدريس إدارة الأعمال: لمجموعة الثمانية في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الثمانية والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الثمانية تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق. النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أمريكي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأمريكية.

* توسيع الفرص الاقتصادية: تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصراً مهمّاً لنمو الديمقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الثمانية في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

* مبادرة تمويل النمو: تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الثمانية أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

* إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. اذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المائة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من 0.7 في المائة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الثمانية

المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدّر أن في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفا منهم من النساء.

* **مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير**: باستطاعة مجموعة الثمانية المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الثمانية يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

* **بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير**: في إمكان مجموعة الثمانية ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للإعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبنَى التحتية الرئيسية. ولـ"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مذخراً للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح) يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

* **الشراكة من أجل نظام مالي أفضل**: بمقدور مجموعة الثمانية، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، أن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم

تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على: - تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية. - رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول. - تحديث الخدمات المصرفية. - تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق. - إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

* مبادرة التجارة: إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدنٍّ جداً، إذ لا يشكل سوى ستة في المائة من كل التجارة العالمية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

* الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية. وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام الى منظمة انتجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الثمانية لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الثمانية بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

* **المناطق التجارية:** ستنشئ مجموعـة الـثماني منـاطق في الـشرق الأوسـط الكبـير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقـة بالرسـوم الجمركيـة. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلـك "التـسوق مـن منفـذ واحـد" للمـستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يـستغرقه إنجـاز معـاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

* **مناطق رعاية الأعمال:** بالاستناد عـلى النجـاح الـذي حققتـه منـاطق التـصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـثماني أن تـساعد عـلى إقامـة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسـط الكبـير تتـولى تـشجيع التعـاون الإقليمـي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الثماني أن تعرض منافـذ محـسّنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

* **منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبـير:** لتـشجيع التعـاون الإقليمـي المحسّن، يمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ "منبر الفـرص الاقتـصادية للـشرق الأوسـط" الذي سيجمع مسؤولين كباراً من مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسؤولين وأفراد غـير حكـوميين مـن وسـط رجـال الأعـمال) لمناقـشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتـصادي. ويمكـن للمنـبر أن يـستند في شـكل مـرن عـلى نموذج رابطة آسـيا - المحـيط الهـادئ للتعـاون الاقتـصادي (أبـك)، وسـيغطي قـضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

(١) يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائداً باكـستان وأفغانـستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

(٢) تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر وتونس وتركيـا واليمن لإجراء انتخابات.

(3) البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن.

بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم يُنظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية.

بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.

انتهى النص .

الشرق أوسطية الإسرائيلية:

يتوازى مشروع الشرق الأوسط لبوش مع مشروع "الشرق أوسطية" الذي طرحه شيمون بيريز ـ رئيس الدولة الصهيونية حالياً ـ في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" الصادر عام 1993م.

بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980 انتهجت الولايات المتحدة ماسمي بـ (سياسة الإجماع الاستراتيجي) والتي كان القصد منها احتواء البلاد العربية المناهضة للولايات المتحدة والحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة.

وفي هذا السياق يمكن فهم العلاقة بين وجود إسرائيل في قلب المنطقة وتكريس علاقات التبعية لها ، فالشرق الأوسط بحسب تعبير مارتن أندك مستشار الأمن القومي الأسبق ، وأحد منظري السياسة الأميركية هو " في حالة توازن دقيق بين مستقبلين بديلين الأول يتمثل في سيطرة المتطرفين المرتدين عباءة الإسلام أو القومية على المنطقة . والثاني مستقبل تحقق فيه إسرائيل وجيرانها العرب مصالحة تاريخية تمهد للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية وذلك من أجل تأمين التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط ".

ويعد مؤتمر مدريد الذي عقد سنة 1991 بمثابة عملية انطلاق لترسيم "خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط"، حيث طُرحت فكرة السوق الشرق أوسطية بمبادرة

إسرائيلية وأميركية مع الجماعة الأوربية والبنك الدولي . ويعد شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق من أشهر الداعين لهذه الفكرة . فقد ركز عليها في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر السنوي لحزب العمل في سبتمبر 1991م، وتحدث عن التكامل بين ثلاثة عناصر متوفرة في الشرق الأوسط، وهي: وفرة موارد المياه التركية، وسعة السوق الاستهلاكية المصرية، ومقدرة التكنولوجيا الإسرائيلية، وخلص إلى أن اتحاد هذه العوامل الثلاثة ممولة بفوائض نفط الخليج العربي، تستطيع أن تحقق لإسرائيل ما تريد، ويجعلها جزءاً من المشروع الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد ، فيتعزز عندئذ أمنها ويتحقق رخاؤها. ثم عاد فوسع الفكرة من خلال كتابه "الشرق الأوسط الجديد" الذي ترجم إلى اللغة العربية أكثر من مرة في عمان بالأردن.

وتشير بعض الدراسات إلى أن مشروع الشرق الأوسط الجديد قدم لأول مرة من قبل (التجمع من أجل السلام)، وهي هيئة غير حكومية تشكلت في القدس سنة 1968م، بهدف تشجيع المبادرات الرامية لإزالة أسباب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتضم الهيئة كُتاباً ومفكرين ومثقفين وصحفيين. ويقول بيريز إنه طرح المشروع سنة 1985م وسماه بمشروع مارشال الشرق الأوسط، وإن الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر آنذاك شارك في وضع تفاصيل هذا المشروع .

وترافقت الدعوة إلى إنشاء النظام الاقتصادي الشرق أوسطي مع مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والتي نجم عنها اتفاق غزة ـ أريحا.

ولئن كانت فكرة النظام الشرق أوسطي الجديد وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأمريكي (مارتن أندك) تعني إعادة هيكلة هذه المنطقة على مفهوم (بيريز) الذي يقصد به إقامة " نظام التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يرتكز على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعدة " فإنها تهدف في الوقت نفسه إلى مواجهة مشروع العرب الحضاري المستقل، وإضعاف المرتكزات

السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام العربي، وذلك من خلال إلغاء المقاطعة لإسرائيل وتدعيم قدراتها السياسية والعسكرية، وفتح الأبواب أمام نموذج الغرب الرأسمالي بأفكاره وقيمه وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة، بما يضمن دمج إسرائيل فيها وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإقامة علاقات عربية- إسرائيلية في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة. هذا فضلا عن أن هذا النظام يعطي دورا لتركيا الجارة الشمالية للعرب منسجماً مع النظام العالمي الجديد المرتبط إلى حد كبير بالاستراتيجية الأميركية ومحكوم كذلك بمدى تدعيم تركيا لعلاقاتها مع إسرائيل، وخاصة على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاقتصادية .

إن مشروع النظام الشرق أوسطي إذن يرتكز على أسس سياسية واقتصادية ، ولا يشترط توفر هوية ثقافية وحضارية متماثلة لأنه يضم قوميات وأجناساً وأدياناً شتى . ومن هنا فإن ثمة تناقضاً واضحاً بين المفهومين العربي والغربي لهوية هذه المنطقة المهمة من العالم، وجوهر هذا التمييز هو التركيز العربي على التاريخ والثقافة والقول بوجود أمة عربية ذات مشروع حضاري سياسي متكامل ، بينما يركز الغرب على الجغرافية والاقتصاد والاعتبارات الاستراتيجية للتأكيد على وجود شرق أوسط جديد كبير يختلط فيه العرب مع الكُرد والأتراك والإيرانيين والمحتلين الصهاينة والهنود والباكستانيين والأفغان وغيرهم من الشعوب، والقاسم المشترك للجميع هو تبني القيم الثقافية الغربية، والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي، وهي ذات الأسس التي يرتكز عليها مشروع جورج بوش.

إن النظام الشرق أوسطي يمثل البعد الاقتصادي لتسوية القضية الفلسطينية وللمعاهدات والاتفاقات والترتيبات الأمنية الجارية بين الكيان الصهيوني وبعض الأنظمة العربية، حيث إن تلك الاتفاقيات والترتيبات تبقى ناقصة ولا تفي بالغرض المطلوب، لذلك لابد من إعادة تشكيل الخارطة الاقتصادية وإيجاد ترتيبات وهياكل جديدة تضمن لإسرائيل دوراً قائداً في المنطقة، لتحقيق حلم صهيوني قديم يضمن التغلغل في النسيج الاقتصادي العربي من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة، بهدف تفتيت الكيانات الاقتصادية العربية وتشكيلها من جديد بما يضمن موقعاً مهماً ومؤثراً لهذا الكيان.

فقبيل الإعلان الرسمي عن سقوط شاه إيران في بدايات ١٩٧٩م، كـان مستـشار الأمن القومي في إدارة الرئيس الأميركي (جيمي كارتر) قد أصدر كتابـه المعـروف (بـين جيلين) الذي ضمنه نظريته ومخططه لتفتيـت منطقـة الـشرق الأوسـط والمنطقـة العربيـة بشكل خاص، وما كتبه نصّاً يوضح عمق المخطط الإمبريالي، وعلى ذلك فـسوف يكـون هناك ((شرق أوسط)) مكونًا من جماعات عرقية ودينية قائمة على أساس مبدأ ((الدولة ـ الأمة))، تتحول إلى كانتونات طائفيـة عرقيـة يجمعهـا إطـار إقليمـي كونفـدرالي، وهـذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي أن يعيش في المنطقة بعد أن تضعف فكرة القومية.

ومن المتصور أن هذا النظام الشرق أوسطي سوف يمر بعـدة مراحـل: الأولى تـتم بإقامة تجمع ثلاثي يضم الأردن والكيان الفلسطيني و(إسرائيل)، ثم إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بإشراك سوريا ولبنان ومصر، وصولا إلى إشراك كافـة الأقطـار العربيـة في المشرق والمغرب. أما بالنسبة لأنظمة الخليج فإن الولايات المتحـدة الأمريكيـة تـسعى إلى ضمان الهيمنة على ثرواتها وأنظمتها السياسية من خلال الاتفاقـات العـسكرية. وهـو مـا حدث مع العراق بعد احتلاله.

أهداف إنشاء السوق الشرق أوسطية:

١ـ الهيمنة على الاقتـصاد العـربي مـن خـلال جعـل الأقطـار العربيـة سـوقاً لتـصريف المنتجات الإسرائيلية، وإيجاد صيغة لتقسيم العمـل ضـمن إطـار هـذه الـسوق كـما يطرحها الاقتصاديون الإسرائيليون.

فالكيان الصهيوني ينظر إلى السوق الشرق أوسطية بنفس منظـار اتفاقيـة (النفتـا) التي تنظم حركة التجارة بشكل حر بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك، أي توفر الوسائل والإمكانات لانسياب السلع الإسرائيلية إلى السوق العربيـة ممـا يـؤدي إلى تدمير الصناعات العربية الناشئة لعدم قدرتها عـلى منافـسة الـصناعات الإسرائيليـة مـن حيث النوع والسعر.

2ـ إن هذه السوق تشكل مخرجاً لبعض الحكومات العربية للتخلص من الضغوط المفروضة عليها لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث إن هذه القضية وضعتها الإدارة الأميركية والمفوضية الأوربية على رأس اهتماماتها منذ عام 1991م. كما أن تلك القضية كانت أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع (G7) التي انعقدت في طوكيو في يوليو 1993م. وقد سبق لمجموعة الدول الصناعية السبع أن طلبت في اجتماعاتها في يونيو 1990م من العرب إيقاف المقاطعة، مقابل تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

3ـ إن هذه السوق تمثل حلاً للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدولة الصهيونية، خاصة بعد أن ضعفت إمكانية تقديم القروض والمساعدات العسكرية والاقتصادية من قبل الإدارة الأميركية والحركة الصهيونية إلى (إسرائيل).

وهذا ما أكده رئيس الحركة الصهيونية في كندا حين عقب على اتفاقية غزة أريحا قائلا: "أنصح الإسرائيليين ويهود العالم بأن يؤيدوا هذه الاتفاقية، وأن يبدوا مزيداً من المرونة والمزيد من التنازلات للعرب، لكي تنتهي هذه الصراعات لأننا كحركة صهيونية قد تعبنا ولم نعد قادرين على مواصلة سياسة الدعم المالي المفتوح والسياسي لإسرائيل"..

4ـ من خلال دراسة المشاريع الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية للفترة من 30/ 10/ 1994 وحتى 1/ 11/ 1994، تتضح أن أهداف (إسرائيل) من المشروع الشرق أوسطي هي توفير احتياجاتها من المياه والموارد المالية والثروات الطبيعية.

وبالمقابل فإن المشروعات المقترحة ستعمق من أزمة التبعية والاعتمادية في المنطقة العربية، وهي ستزعزع التكامل والتوحد العربي، ذلك أن محاولة إحلال السوق الشرق أوسطية محل قيام السوق العربية المشتركة وفق الاشتراطات الدولية ((من قبل البيوتات المالية العالمية)) لإعادة صياغة الهيكلية الاقتصادية، والخضوع للتقسيم الدولي للعمل.. كل ذلك سيقوض البنى الاقتصادية العربية، ويهمشها ويجعلها ضعيفة أمام القدرة الاقتصادية للكيان الصهيوني.

5ـ يهدف هذا المشروع لتوجيه ضربة للنظام الاقتصادي العربي لأن النظام الشرق أوسطي، يجعل الاقتصادات العربية أطرافاً تدور حول مراكز المنظومة الرأسمالية، وليكون بديلاً للأفكار والمشاريع التي تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وصولا للوحدة الاقتصادية العربية، لأن هذا المشروع يجعل (إسرائيل) هي المرشحة لأن تكون مركز الخدمات الأول في مجالات السياحة والمصارف والنقل والتمثيل التجاري.

إضافة إلى ذلك فإن هذا المشروع يناقض التوجهات والأفكار القومية ويهدد الرابطة القومية ويحل محلها الروابط الإقليمية التي تمعن في تمزيق الأمة العربية، وإقامة الحواجز فيما بينها.

مشاريع النظام الشرق أوسطي

يقوم النظام الشرق أوسطي على عدة مشاريع لربط الاقتصادات العربية بالاقتصاد الصهيوني وهو ما تناولته المحادثات المتعددة الأطراف وفي مختلف المجالات منها:ـ

1ـ المياه: لا شك أن الكيان الصهيوني يعاني من شح المياه الضرورية لاقتصاده، لذلك فإنه لا يخفي أطماعه في استغلال المياه العربية، حيث إن لديه مشاريع قديمة ـ تصل إلى بداية القرن الماضي ـ لتحويل مياه نهر النيل إلى صحراء النقب، ومشاريع أخرى لتقاسم مياه نهر اليرموك مع سوريا والأردن. وكذلك استغلاله لمياه نهر الحاصباني في جنوب لبنان.

إضافة للمشروع التركي المسمى بـ (أنابيب السلام)، حيث يتم سحب المياه من نهري (سيحون) و(جيحون) جنوب تركيا في أنابيب عبر سوريا والأردن إلى السعودية، وفي مرحلة لاحقة إلى إسرائيل.

وقد تعمدت تركيا عدم الإشارة إلى من سوف يتولى تمويل مشروع أنابيب السلام، ولكنها تسعى تحقيق مكاسب مالية ضخمة مقابل بيع تلك المياه للبلدان المنتفعة، دون أن تتحمل النفقات الاستشارية لهذا المشروع.

وبالنظر للاحتياجات المتزايدة للكيان الصهيوني من المياه حاضراً ومستقبلاً نرى أن مشروعات اقتسام المياه تمثل أولوية في إطار المشروعات الشرق أوسطية.

2ـ صممت المشاريع التجارية المقترحة على أساس دراسات أعدتها الدوائر الصهيونية لاقتصادات الأقطار العربية واحتياجاتها وقدرتها على الاستهلاك ونوعيتها. وذلك لقناعتها بأن الجوانب التجارية لها قدرة على التغلغل والنفوذ داخل الأقطار العربية.

3ـ الطاقة:ـ هناك عدة مقترحات لمشاريع في مجال توليد ونقل الطاقة، كمشروع قناة ما بين البحرين لربط البحر الميت وخليج العقبة الذي يسهم في توليد الطاقة الكهربائية الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية في المنطقة، وكذلك ـ وبسبب ازدياد قيمة الرسوم المفروضة على ناقلات النفط عبر قناة السويس ـ فإن هناك عدة اقتراحات لنقله عبر أنابيب إلى السواحل الفلسطينية و(الإسرائيلية) لتقليل كلفة النقل عبر قناة السويس. إضافة الى هذه المشاريع فإن هناك مشاريع أخرى حول إنشاء جامعات للمنطقة ومصارف إقليمية ومجمعات صناعية مشتركة وعلاقات سياحية، لا مجال للحديث عنها في الوقت الحاضر لأنها مجرد مشاريع لم يتم الاتفاق عليها بعدُ.

الفصل السادس

الفوضَى الخلاقة ..
وتفتيت الشرق الأوسط

نصت خطة الشرق الأوسط الكبير التي انكب المحافظون الجدد في فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق بوش على تنفيذها بعزيمة قوية على إقامة 54 أو 56 كياناً في المنطقة الممتدة من أفغانستان حتى سواحل المحيط الأطلسي، وذلك محل الأقطار الموجودة حالياً وغالبيتها عربية، وذلك من أجل خلق أوضاع سياسية واقتصادية تسمح للولايات المتحدة وما يوصف بالديمقراطيات الغربية بإيجاد مناخ ملائم لضمان تزودها على المدى الطويل بمصادر الطاقة النفطية والمتجددة، والتحكم فيما يصفه بعض الجغرافيين بمركز العالم القديم، بكل ما يعنيه ذلك من قدرة على صياغة الوضع العالمي خلال عقود.

التطبيق العملي للخطة أو للمشروع الذي شكل الصيغة الأحدث للعملية الاستعمارية، بدأ مع بداية القرن العشرين واستهدف تفتيت الأقاليم التي انتزعت من الإمبراطورية العثمانية وتشكيل دول مختلفة، وتمهيد الطريق لتحويل المنطقة الفلسطينية إلى مركز استيطان لليهود، وبالتالي تشكيل حاجز جغرافي بين شرق وغرب الأمة العربية. غير أن هذا التفتيت لم يعد كافياً، خاصة أن أقطاراً عربية تمكنت من بناء قواها الذاتية، وأصبحت قادرة على إعادة تشكيل موازنات الأمن الإقليمي التي فرضتها القوى الاستعمارية، كما أن أقطاراً أخرى تمكنت من استعادة أجزاء كبيرة من أراضيها وتوحيدها ومنع مزيد من التشرذم وبناء الكيانات الهزيلة.

في عهد الرئيس الأمريكي السابق بوش طرح مسيرو البيت الأبيض عدة أساليب للوصول إلى تنفيذ المخطط فزيادة على العمل العسكري المباشر أو بالوكالة، شكلت "الفوضى الخلاقة" أحد أعمدة التدخل الخفي لرسم الخارطة الجديدة للمنطقة.

ويرى المحللون أن فكرة "لفوضى الخلاقة" تبلورت من التجربة الأمريكية في الصومال فبعد أن عجزت واشنطن عن الاحتفاظ بقواتها في هذا البلد، استطاعت استكمال تدميره كدولة في عقد التسعينيات وحتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عن طريق تغذية الصراعات الداخلية، والاستعانة بأطراف خارجية.

وقد شكل غزو الولايات المتحدة لأفغانستان سنة 2001 مدخلاً لاستهداف العراق للسيطرة على ثرواته النفطية التي هي من الأكبر في العالم، وتدميره كقوة إقليمية كبيرة تهدد الكيان الصهيوني، ثم في وقت لاحق باكستان التي لم ترض غالبية الدول الغربية عن تمكنها من دخول النادي النووي، والتي تريد واشنطن تقسيمها على أسس عرقية ودينية.

بعد العراق وأفغانستان انتقل ثقل تدخل المحافظين الجدد ومكمليهم من الحركة الصهيونية العالمية، إلى المحاور التالية الضرورية لاستكمال مشروع الشرق الأوسط الكبير. وهكذا تم التركيز على تفتيت السودان، والعمل على زعزعة اليمن الموحد جرياً وراء إعادة تقسيمه.

الولايات المتحدة وإسرائيل لم تكونا اللاعبين الأساسيين في عملية صياغة شرق أوسط جديد، فقد انضمت إليهما قوى أخرى اقليمية تلاقت مصالحها الاستراتيجية معهما، رغم أن البعض من هذه القوى ينظر إليه على أنه في صراع مع اللاعبين الأساسيين، ولكنه فقط حول حجم تقاسم الغنائم.

في سنة 1942، أصدر عالم الاقتصاد النمساوي جوزيف شامبيتر (1883م-1950م) كتابه الشهير عن "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" مضمنا إياه تصوره لآليات اشتغال النظام الرأسمالي. يقول شامبيتر متحدثا عن الرأسمالية: " ليس القديم بالرأسمالية هو الذي يفرز الجديد، بل إن إزاحته التامة هي التي تقوم بذلك. والذي يتمترس وراء الإزاحة إياها، إنما هو المقاول المبدع، الذي يثوى خلف السلعة الجديدة، والمزج الإنتاجي الجديد، والسوق الجديدة، ومصادر الطاقة الجديدة... هو نظام تقدمي بالتأكيد، حتى وإن بدا ظاهرياً غير مرغوب فيه".

ويتابع موضحاً: " إن المنافسة الهدامة هي أيضا تدمير هدام يساهم في خلق ثورة داخل البنية الاقتصادية عبر التقويض المستمر للعناصر الشائخة والخلق المستمر للعناصر الجديدة".

وأمريكا باسم هذه الأطروحة فرضت على المنطقة العربية بذور التفتيت من الداخل، فبعد احتلال وتدمير العراق قوضت سبل النهوض من بين ظهرانيه ووزعته إلى طوائف ومذاهب وأحزاب تتناحر، وأثارت حساسيات السودانيين على بعضهم البعض باسم حق تقرير المصير، والمصريين ضد المصريين تحت مسوغة "اضطهاد المسلمين للأقباط" .

واستنفرت العصبيات العرقية في أغلب البلاد العربية، وفتحت المجال شاسعاً للمنظمات المعارضة تمويلاً وتأييداً بغرض زعزعة هذا البلد أو ذاك. وهي إذا كانت قد ناهضت وحاربت الفكر القومي العربي، فإنها دافعت عن الأفكار القومية المدمرة والمفتتة داخل الوطن العربي، وعملت في الخفاء والعلن على تشجيع التطرف باسم الدين لأنه يخدم في النهاية أهدافها الأساسية، وإن كان يسبب أحيانا خسائر جانبية لها، ولكنها مقبولة إذا قورنت بالنتائج المتوخاة.

لا تنحصر إيديولوجيا "الفوضى الخلاقة"، في جانب إشاعة الفوضى كغاية في حد ذاتها فحسب، بل أيضا كوسيلة وأداة تتمكن «الإمبراطورية الأمريكية» من خلالها من إدراك ما لم يتم لها إدراكه إن استقام النظام بهذه الجهة أو تلك. فهي تتطلع لخلق مسوغات على الأرض عسكريّاً بالأساس تفتح لها سبل احتلال الأرض والمواقع الجيوستراتيجية، ثم بعد ذلك تملي طبيعة نظام الحكم السياسي الذي من المفروض وفق تصورها إقامته وتعزيز مقوماته "وضمان الاستقرار" لمكوناته.

بالتالي، فهي لا تقتصر على تسويغ "إيجابية الاحتلال العسكري"، بل تريد إبرازه كما لو أنه "الممر الطبيعي والضروري" لبناء الدولة والاقتصاد عبر التدمير وإعادة "البناء الإيجابي".

مشروع برنارد لويس

ويجدر بنا القول هنا إنه كان هناك مشروع يعرف بمشروع "برنارد لويس" لتقسيم منطقة الشرق الأوسط!!

فالشرق الأوسط الجديد المطلوب تنفيذه على جناح الفوضى الخلاقة - كما يرى البعض - لم يكن وليد أحداث 11 سبتمبر 2001، أو اختراعاً من إدارة المحافظين الجُدد في البيت الأبيض ليُنفذها (جورج بوش) الابن... وسيط الصهيونية العالمية.. بل هو مشروع تم دراسته بعناية فائقة حتى قبل حرب أفغانستان وسقوط الاتحاد السوفيتي!!

ويرى هؤلاء أن الحكاية تبدأ عام 1980م حيث تقدم المستشرق اليهودي الأمريكي - البريطاني الأصل - (برنارد لويس) بمشروع منطقة الشرق الأوسط بكاملها حيث يشمل تركيا وإيران وأفغانستان إلى الكونجرس الأمريكي...

تمت الموافقة على هذا التقسيم بعد دراسته والاقتناع به والإقرار بأهميته، حيث تناول خرائط تقسيم المنطقة بالكامل.. وتمت الموافقة بالإجماع في الكونجرس عام 1983... وبدأت بالفعل دراسات هذا التقسيم... للوصول إلى مرحلة التطبيق العملي له لضرورات الإدارات الأمريكية المختلفة والمتعاقبة!! مع اختيار الوقت المناسب لبدء التطبيق الفعلي.. حيث بدأ التمهيد له بما يُحقق له النجاح المأمول لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات تابعة للولايات المتحدة...

من هنا يمكن اكتشاف أهمية الدراسات والبحوث الأكاديمية والعلمية والسياسية والاجتماعية التي تتولى من جانبها توفير المعلومات المطلوبة التي على أساسها تقدم صناعة القرار القاضي بمد الهيمنة على كثير من المناطق الواقعة خارج حدودها..

أما المؤامرة المقصودة والتي أُطلق عليها "مشروع الشرق الأوسط الكبير" والتي اعتمدها الكونجرس الأمريكي في عام 1983 فكانت تقضي بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة طائفية يسهل التحكم فيها، وبحيث تكون في نهاية الأمر تابعة أو تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل)!!!

بحيث يُقسم العراق إلى ثلاث دويلات:

1 - دويلة شيعية في الجنوب.

2- دويلة سنية في وسط العراق.

3- دويلة كردية في الشمال والشمال الشرقي (تقوم على أجزاء من الأراضي العراقية والإيرانية والسورية والتركية والسوفيتية سابقاً).

وتُقسم سوريا إلى أربع دويلات:

1- دويلة دمشق السنية.

2- دويلة حلب السنية.

3- دويلة علوية.

4- دويلة درزية (على أجزاء من الأراضي السورية واللبنانية).

ويُقسم لبنان إلى ثماني دويلات:

1- دويلة سنية في الشمال عاصمتها طرابلس.

2- دويلة في سهل البقاع وعاصمتها بعلبك.

3- دويلة مارونية عاصمتها جونية.

4- دويلة بيروت (المدوَّلة).

5- دويلة درزية (على أجزاء من الأراضي اللبنانية والسورية).

6- كانتون كتائبي مسيحي في الجنوب.

7- كانتون فلسطيني في الجنوب مركزه صيدا.

8- كانتون تحت النفوذ الإسرائيلي.

وتبتلع إسرائيل الضفة الغربية وغزة وإعلان القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل..

ويتم ترحيل الفلسطينيين إلى منطقتين: دويلة شرق الأردن والكانتون الفلسطيني في جنوب لبنان..

أما المؤامرة على مصر فتكون بتقسيمها إلى ثلاث دويلات:

1 ـ دويلة قبطية عاصمتها الإسكندرية.

2 ـ دويلة إسلامية عاصمتها القاهرة (يراد لها أن تكون تحت النفوذ والسيطرة الإسرائيلية).

3 ـ دويلة النوبة وعاصمتها أسوان (وتكون متكاملة مع الأراضي الشمالية من السودان).

وكذلك يتم تقسيم السودان إلى ثلاث دويلات:

1 ـ دويلة النوبة وعاصمتها أسوان (متكاملة مع الأراضى المصرية جنوب مصر).

2 ـ دويلة الشمال السوداني الإسلامي (وعاصمتها الخرطوم).

3 ـ دويلة الجنوب السوداني المسيحي وعاصمتها جوبا.

و يتم تقسيم المغرب العربى إلى ثلاث دويلات:

1 ـ دويلة المغرب العربي.

2 ـ دويلة البربر.

3 ـ دويلة البوليساريو.

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتمدت هذا التقسيم منذ عام 1983م. وبدأت في خطوات تطبيقه!!

خريطة الدم:

في يوليو 2006 م نشرت مجلة القوات العسكرية الأمريكية مقالاً بعنوان

"حدود الدم"، تناول خريطة الشرق الأوسط الكبير كما حددتها الإدارة الأمريكية، والمقال يفترض أن الحدود بين الدول غير مكتملة وغير نهائية [خصوصا في قارة إفريقيا التي تكبدت ملايين القتلى وبقيت حدودها الدولية بدون تغيير والشرق الأوسط الملتهب والمتوتر منذ عقود] هذه الحدود التي وضعها الاستعماران البريطاني والفرنسي، وضعت على أساس سياسي، لا يراعي عوامل الدين والقومية والمذهبية في الدول التي نشأت بموجبها، ودور الخريطة الأمريكية الجديدة هو إعادة تقسيم المنطقة على هذا الأساس (الديني والقومي والمذهبي).

ولأن إعادة تصحيح الحدود الدولية يتطلب توافقاً لإرادات الشعوب التي قد تكون مستحيلة في الوقت الراهن] ولضيق الوقت لابد من سفك الدماء للوصول إلى هذه الغاية التي يجب أن تستغل من قبل الإدارة الأمريكية وحلفائها.

تأتي الخريطة على النحو التالي:

- يُفترض أن إسرائيل لا يمكنها العيش مع جيرانها ولهذا فصلت في الخريطة عن جيرانها العرب..

- الأكراد على سبيل المثال أكبر قومية موزعة على عدة دول بدون كيان سياسي. عليه فإن الولايات المتحدة ـ وحلفاءها ـ لا تريد أن تفوت فرصة تغيير ذلك الوضع بعد احتلال بغداد مستفيدة من فراغ القوة التي كان يشكلها العراق، الذي أصبح مؤكدا الآن بأنه الدولة الوحيدة في العالم التي كانت الحاجز العظيم أمام تنفيذ المخطط الأمريكي للمنطقة.

- الدول المستهدفة بالتقسيم والاستقطاع هي إيران] تركيا] العراق] وباكستان وسوريا] ودول ستوسع لأغراض سياسية بحتة هي: اليمن] الأردن وأفغانستان.

- من تقسيم العراق تنشأ ثلاث دويلات (كردستان وسنيستان وشيعستان) :

1 ـ دولة كردستان الكبرى] تشمل كردستان العراق وبضمنها طبعا كركوك النفطية

وأجزاء من الموصل وخانقين وديالى أو أجزاء من تركيا وإيران وسورياوأرمينيا، وأذربيجان أوستكون أكثر دولة موالية للغرب ولأمريكا.

2ـ دولة سنيستان ستنشأ على ما تبقى من أرض العراق وربما تدمج مع سوريا .

3ـ خلق(دولة بلوشستان الجديدة) التي ستقطع أراضيها من الجزء الجنوبي الغربي لباكستان والجزء الجنوبي الشرقي من إيران.

ـ إيران ستفقد أجزاء منها لصالح الدولة الكردية، وأجزاء منها لصالح دولة شيعية عربية، وأجزاء لصالح أذربيجان الموحدة وستحصل على أجزاء من أفغانستان المتاخمة لها لتكون دولة فارسية.

ـ أفغانستان ستفقد جزءاً من أراضيها الغربية إلى بلاد فارس وستحصل على أجزاء من باكستان وستعاد إليها منطقة القبائل.

ـ وتبقى الكويت وعمان بدون تغيير.

التقسيم والاقتطاع وسيلة لإضعاف الدول التي تتعرض للتقسيم والاقتطاع والدول لجديدة التي ستنشأ ستكون موالية تماما للإدارة الأمريكية بحكم العرفان بالجميل للعناصر الانفصالية المستفيدة إلى الدولة التي منحتهم الاستقلال أوالدول التي ستتوسع ستكون مدينة أيضا بمولاتها لمشروع التقسيم والضم . والأردن الكبير سيكون الحل الأمثل ـ أمريكيّاً وإسرائيليّاً ـ للمشكلة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين، ونقطة جوهرية بتخليص إسرائيل من مشكلة تواجهها باستمرار وهي التغيير الديموغرافي للسكان لصالح الفلسطينيين في حال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لكن السؤال هل هو هذا الحل الممكن للتخلص من المشاكل التي تواجه إستراتيجية الولايات المتحدة للسيطرة على العالم وعلى مصادر الطاقة؟.أم أنها ستكون بؤراً جديدة للتوتر ونوعاً جديداً من الحروب بين الكيانات القديمة والجديدة(المثال الكوري) والاقتتال الداخلي والتوتر غير محسوب العواقب (تيمور الشرقية).

إن محاولة تقسيم العراق بأيدي عملاء عراقيين باتت معروفة وكشفت معظم خيوطها فهل يمكن أن تجر الدول الأخرى بنفس الطريقة.

ربما يكون طرح الفكرة والخارطة التقسيمية مجددا هو ورقة ضغط على:

(1) تركيا.. في حالة معارضتها لمشروع الدولة الكردية في كردستان العراق، المقترح خلقها في حال فشل المشروع الأمريكي السياسي والعسكري في العراق لتكون كردستان المكان الآمن للقوات الأمريكية في حالة انسحابها.

(2) إيران.. كتهديد مباشر على تدخلها السافر في العراق وتجاوزها لخطوط حمراء وضعتها الإدارة الأمريكية لها.

(3) باكستان.. لضمان عدم ترددها بضرب (طالبان) والعناصر الإسلامية المتشددة وضمان بقائها ضمن المشروع الأمريكي.

(4) التلويح لليمن والأردن والأكراد بحلم التوسع وخلق دولة جديدة لهم.كمكافأة لمدى دعمهم للمشروع الأمريكي.

هذا هو الحلم الأمريكي وحلم الانفصاليين والتابعين والسائرين ضد أحلام ومستقبل شعوبهم.

إن التقسيم والاقتطاع لتشكيل دول جديدة أو توسيع دول قديمة لا يمكن أن يمر إلا بالاتفاق مع الدول والكيانات صاحبة الشأن وهو أمر مستحيل لدول مستقلة ومستقرة ذات كيانات سياسية معترف بها دوليا بهذا الشكل، أو أن يتم بالتقسيم القسري بالشكل الذي أنجزه بوش في العراق، وعمل على تعميمه على المنطقة ككل.

بقي أن نقول إن الرؤساء الأمريكيين يتغيرون، لكن المشروعات الأمريكية خاصة التي تتعلق بالشرق الأوسط لا تتغير .

فمشروع أو مبادرة (الشرق الأوسط الكبير) التي قدمها المحافظون الجدد المتطرفون في إدارة الرئيس الأمريكي بوش عام 2004م ، والذي كان هدفه ـ كما قالت

واشنطن حينئذ - هو تحقيق "إصلاحات" سياسية وتعليمية واقتصادية واجتماعية في المنطقة العربية ؟ هذا المشروع الذي كان يستهدف في الظاهر فرض إصلاحات على العالم العربي واعتماد نموذج الإسلام العلماني الليبرالي التركي، وفي الباطن تفتيت القوى الكبرى في العالم الإسلامي وفق نظرية الفوضى الخلاقة، كان تنفيذه وقتها معلقاً بتحقق النصر الأمريكي في العراق وأفغانستان، ولكن الفشل في هاتين الحربين ورفض الدول العربية "الإصلاح المفروض من الخارج" عرقل تنفيذ هذا المشروع.

هذا المشروع لو دقق أحد في الثلث الأخير من خطاب أوباما للعالم الإسلامي من جامعة القاهرة ـ والذي ركز فيه على التنمية الاقتصادية وبرامج التبادل العلمي للطلاب والدارسين - سيجد أنه نسخة طبق الأصل لمشروع الشرق الأوسط الجديد الكبير الذي طرحه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول عام 2004م، وتبنته أوروبا ورفضته الدول العربية وفشل تنفيذه تماما مع الفشل الأمريكي في العراق وأفغانستان وتوالي المشكلات على إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش !!.

هذا المشروع القديم الذي يقوم على "دفع منطقة شاسعة تمتد من باكستان شرقاً إلى موريتانيا غرباً ومن تركيا شمالاً إلى الصومال جنوباً تجاه تطبيق حزمة من الإصلاحات المتعددة تبدأ بتشجيع الديمقراطية وتنتهي بالتعاون الاقتصادي، ويتخللها تطبيع عربي وإسلامي على أوسع نطاق مع الدولة الصهيونية.. هو هو ما طرحه أوباما في خطابه الأخير للعالم الاسلامي .. وهي ليست مصادفة!.

أي أن خطاب أوباما يمثل نفس السياسة الأمريكية التي سبق أن طرحها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ولكن ما تغير هو الوجوه والإدارات وهو أكبر دليل على أن السياسة الأمريكية لا تتغير وتديرها مؤسسات لها أهداف واضحة وارتباط بالمصالح الصهيونية ..وليس نوايا أوباما وحده؟

الفارق الوحيد هو أن بوش قدم هذه الخطة بعنجهية وصلافة وقلة أدب وكان خطيباً سيئاً يتحدث عن حرب صليبية ضد العالم الإسلامي .. أما أوباما فقدم نفس الخطة

وهو يبتسم ويقدم احتراماته للمسلمين وينحني لهم ويشيد بتاريخهم الإنساني الكبير في إضاءة التاريخ للغرب في العلوم المختلفة !.

معالم هذا الشرق الأوسط الكبير - كي لا ننسي - هي أولاً وأخيراً التطبيع ثم التطبيع.. وخطته تتضمن ستة عشر بنداً فرعياً تتراوح بين: مساعدة الانتخابات الحرة، وتبادل الطلاب والدارسين ورعاية معاهد تدريب نسائية من أجل تأهيلهن على القيادة والمشاركة الانتخابية، ورعاية الأعمال التجارية، وتشجيع التعاون الاقتصادي، وغيرها!

وعود بلا حلول

حضر أوباما .. ذهب أوباما .. خطب فينا أوباما بأسلوب خطابي بارع يخطف الألباب.. وعد أوباما وقال كلاماً كثيراً دغدغ به مشاعر العرب والمسلمين .. قال "تمنيات" بحل مشاكل كل البشرية والعيش في سلام .. وزع أمانيه على العرب والإسرائيليين والعراقيين والأفغان والأقليات الدينية وحتى الشباب والنساء والليبراليين المتطلعين لضغوطه من أجل الديمقراطية ، ولكن لم يقدم أي حلول وإنما وعودا!.

أوباما "البراجماتي" - أي الذي يبحث عن مصلحة ومنفعة بلاده - نجح في النصف ساعة الأولى من خطابه - المليء بالمواعظ والآيات القرآنية والعبارات العاطفية - في دغدغة مشاعر ملايين العرب والمسلمين وتغيير صورة بلاده في أذهان الكثير من العرب والمسلمين.. من كراهية أمريكا إلى حب رئيسها .

أول استطلاعات الرأي كشف خداعه لكثير من البسطاء في العالم العربي والإسلامي بحديثه الخطابي البارع ولعبه بالكلمات برغم أن طائرات بلاده لا تزال تقتل يومياً إخوتنا في أفغانستان وباكستان والعراق، وسلاحه في أيدي الصهاينة يحصد العشرات يومياً من أبناء فلسطين !

ولكن هذا الخداع البصري والكلامي الذي مارسه أوباما على مسرح جامعة القاهرة على ملايين العرب والمسلمين - والذي لم يقدم حلولاً وإنما استعرض موضوعات

معروفة مسبقاً - لن يدوم طويلا وسينهار وتتكشف حقائقه عندما تحين ساعة العمل وتحين ساعة الفعل وتظهر المواقف الأمريكية الحقيقية في التعامل مع قضايانا العربية والإسلامية.. في فلسطين وغيرها.. حينها فقط سنستفيق، وسيظهر الانحياز الأمريكي للصهاينة وتظهر حقيقة أوباما أو أمريكا.

هذه الخطة للإصلاح التي قدمها أوباما على أنها شراكة وتعاون وتبادل بين أمريكا والعالم الإسلامي ـ والتي هي بالأساس عملية غسيل مخ خصوصاً للمبعوثين والدارسين العرب والصحفيين والإعلاميين في أمريكا ـ تستهدف تيسير التطبيع بين الدولة الصهيونية وبين ٢٢ دولة عربية، لذا كان حديث أوباما الصريح عن دمج "إسرائيل" في المنطقة والحفاظ على أمنها.

هل لاحظتم ماذا قال أوباما عن الدولة الصهيونية في خطابه : ألم يقل إن العلاقات بين أمريكا و"إسرائيل" غير قابلة للكسر وإن الرابطة بين أمريكا و"إسرائيل" لا يمكن قطعها أبداً أو تغييرها !؟ .. لماذا العلاقات مع "إسرائيل" غير قابلة للكسر أو التغيير في حين أن كل شيء قابل للتغيير في الوطن العربي والإسلامي (كما قال)؟

بل لقد انتقد الحكومات العربية لأنها "تلهي" شعوبها بقضية الصراع العربي "الإسرائيلي".. كأنه يقول للعرب: انسوا قضية فلسطين!!.

هل لاحظتم أيضا كيف سرب أوباما - ضمناً ـ في خطابه ، ملامح ما يعدنا به من مبادرة سلام قادمة بين العرب والصهاينة تقوم على التطبيع الكامل حينما قال إن مبادرة السلام العربية ليست نهاية مسؤوليات العرب ويجب عليهم أن يفعلوا المزيد.. ودون أن يطالب الصهاينة سوى بوقف الاستيطان وكأن المستوطنات الحالية حلال!

هل كان يقصد بذلك طلب تطبيع عربي مقابل هذا الكلام الذي قاله عن الاستيطان، وتعديلاً لتلك المبادرة العربية بما يُسقط حق العودة منها؟

وهل لاحظتم - بالمقابل - كيف كان حنوناً وعطوفاً وباكياً على الصهاينة والمحرقة

النازية، وتعاطف مع ما جرى لهم على يد قوى المقاومة الفلسطينية "الإرهابية"، في حين تغافل تماماً عن حصار غزة وما جرى فيها من محارق صهيونية بالفسفور الأبيض وقنابل (الدايم) المفتتة لأعضاء الجسم والتي تفوق محارق النازي!

قلنا قبل أن يصل أوباما لمصر.. احترسوا من براجماتية ونفعية وخبث أوباما وإدارته.. فأوباما.. الحاوي الأمريكي الجديد.. الذي حضر لنا بعدما انهارت إمبراطورية بلاده طمعاً في مواردنا، والذي يبحث عن استقرار الدولة الصهيونية بأي حل جزئي يسمح له بحشد الدعم العربي والإسلامي لاحقا لضرب إيران.. لا يبحث سوى عن مصالح بلاده ومصالح الصهاينة مقابل ثمن بخس يدفعه للعرب.

هذا الحاوي الأمريكي جاء لنا عارضا "نصف اعتذار"، عما فعلته بلاده من جرائم.. و"أنصاف حلول" للمشكلات بين بلاده – ومعها الدولة الصهيونية – مع العالمين العربي والإسلامي، دون أن يقدم لنا أي حلول فعلية.. ظلت آلة أوباما الكلامية تجعجع طوال الخطاب ولكن دون أن نرى طحيناً!

خطاب أوباما مع هذا فجر مشكلات كثيرة للحكومات العربية والإسلامية :

فهو عندما تحدث عن الأقليات تحدث بخبث واضح عن مشكلة الأقلية القبطية في مصر، ما دعا وزارة الخارجية المصرية للاحتجاج على هذا التصريح خصوصا أن منظمات قبطية مصرية طالبته بالتدخل في شؤون مصر لهذا الغرض.. كما تحدث عن الموارنة في لبنان فيما يعد ثاني تدخل أمريكي فاضح في الشأن اللبناني الداخلي.

المشكلة الأخرى التي يثيرها خطاب أوباما للحكومات العربية هي الديمقراطية.. فعندما تحدث عن الديمقراطية في العالم العربي تعمد إحراج الأنظمة بصورة لافتة، تارة بالتلميح لأنها تربط بين تطبيق الديمقراطية الحقيقية بالمتاجرة بقضية فلسطين، وتارة بمطالبتها بسماع صوت الشعب واحترام حكم القانون وانتقاد ما أسماه "قمع حقوق الآخرين بوحشية وقسوة"، ومطالبته الحكومات بـ"الامتناع عن نهب أموال الشعب"!

أما المشكلة الثالثة والخطيرة التي طرحها خطاب أوباما وسببت قلقاً شديداً على ما يبدو للحكومات العربية والإسلامية، فتتلخص في أن تركيزه في الخطاب على أحكام الإسلام والمرجعية الإسلامية - ومنها دفاعه عن لبس الحجاب - يحرج العديد من الحكومات العربية التي لا تستند في حكمها لهذه المرجعية الإسلامية، والتي كان يمنع بعضها - مثل تونس- لبس الحجاب أصلاً!

ما قدمه أوباما في خطاب القاهرة هو بلا شك إبداء لنوايا حسنة، وإظهار لرغبته في مصالحة تبدو لأول وهلة جدية، ولكن إبداء النوايا وحده لا يكفي، والرغبات لا بد أن يواكبها إعادة الحق المنهوب لأصحابه .. لذا فإن التعاطف الذي حصل عليه بعد خطاب القاهرة بسبب قدراته الخطابية الفذة قد تبخر بأسرع مما يتصور وانهار كجبال الزبد المنصهر، إذ لم يترجمه إلى خطوات عملية واضحة كان أقلها وقف آلة القتل في باكستان وأفغانستان والعراق والانسحاب الكامل، ولجم الآلة الحربية الصهيونية ورفع الحصار عمن يتعرضون لمحارق صهيونية يومية في غزة وكل فلسطين.

تفتيت السودان:

تفتيت السودان وتقسيمه هدف إستراتيجي تشترك فيه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وقد تم عملياً تنفيذ الجزء الأول من المخطط بالاستفتاء الذي جرى على انفصال جنوب السودان، وأدى فعلياً إلى الانفصال وتقسيم السودان ـ مؤقتاً ـ لدولتين..

من الوثائق الخطيرة التي تكشف أبعاد الإستراتيجية الصهيونية تجاه السودان، نص المحاضرة التي ألقاها وزير الأمن الإسرائيلي السابق، آفي دختر، في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٨م، ففيها أوضح الوزير ـ الذي كان رئيساً لجهاز الأمن العام في الدولة الصهيونية(الشاباك) ـ أن الإستراتيجية الإسرائيلية نحو السودان تقوم على محددين رئيسيين[1]:

---

(١) انظر : محمد سيف الدولة، السودان في عيون صهيونية، الموقع الإلكتروني لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، انظر الرابط: http://www.dctcrs.org/s6429.htm

(1) **تهديد استقرار السودان ووحدته:**

يدرك الصهاينة أن السودان بموارده الاقتصادية، وعدد سكانه الكبير نسبيّاً، ومساحته الشاسعة، كان من الممكن أن يكون دولة إقليمية قوية منافسة للدول العربية الرئيسية، مثل : مصر والعراق، لولا تعرضه لأزمات داخلية وصراعات وحروب أهلية في جنوبه طوال العقود الثلاثة الماضية، واشتعال الصراعات في غربه في السنوات الأخيرة. وهذا أمر يسعد الصهاينة حتماً، فليس من مصلحة الدولة الصهيونية أن تضاف إلى قوة العالم العربي قوة جديدة تتمتع بموارد هائلة كالسودان. وليظل السودان خارج حسابات القوى في المنطقة، فإن الدولة الصهيونية اتجهت إلى الساحة السودانية، ساعية إلى مفاقمة الأزمات الموجودة، وإحداث أزمات جديدة تحرمه الاستقرار الذي يمكنه من استثمار موارده، والتحول لقوة إقليمية كبرى.

ومما يكشفه ديختر هنا، أن سياسة إضعاف السودان وزعزعة استقراره السياسي ليست بالحديثة، بل تبلورت في الإستراتيجية الصهيونية منذ استقلال السودان في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

(2) **حرمان مصر من عمقها الاستراتيجي:**

كذلك يدرك الصهاينة أن السودان يمثل عمقاً استراتيجيّاً لمصر، وقد تأكد هذا في أعقاب حرب 1967م، حين تحول السودان إلى قواعد لإيواء سلاح الجو المصري وتدريبه، بعيداً عن الذراع الجوية للدولة الصهيونية، وحينما أرسلت الحكومة السودانية قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف، لمساعدة القوات المصرية. وانطلاقاً من هذا الإدراك، ولحرمان مصر من هذا العمق الاستراتيجي، فقد قرر الصهاينة - حسبما يقول ديختر - أن يعملوا على إضعاف السودان، وتقويض قوته، باستغلال ثغرات المجتمع السوداني، الناتجة عن التعدد العرقي والطائفي.

وفي هذا السياق يورد ديختر الكلمات التي قالتها رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة، جولدا مائير، حين كانت تتولى وزارة الخارجية وملف إفريقيا في العام 1967م:"

إن إضعاف الدول العربية الرئيسية، واستنزاف طاقاتها وقدراتها، واجب وضرورة من أجل تعظيم قوتنا وإعلاء عناصر المنعة لدينا في إطار المواجهة مع أعدائنا. وهذا يحتم علينا استخدام الحديد والنار تارة، والدبلوماسية ووسائل الحرب الخفية تارة أخرى".

ولتحقيق هذا الهدف، فقد أقامت الدولة الصهيونية عدة مرتكزات في الدول المحيطة بالسودان تنطلق منها للساحة السودانية، وذلك في أثيوبيا وأوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، وتشاد.

وقد ظلت سياسة إضعاف السودان وتقويض استقراره، سياسة ثابتة في الإستراتيجية الإسرائيلية، لا يؤثر عليها تعاقب الحكومات وتغير الأحزاب الحاكمة في الكيان الصهيوني، فبن جوريون، وليفي أشكول، وجولدا مائير، ومناحم بيجين، وإسحاق شامير، وإسحاق رابين، وشارون، وأولمرت، وغيرهم من رؤساء وزارات الكيان الصهيوني، ارتكزوا في إستراتيجيتهم نحو السودان على" تفجير بؤرة وأزمات مزمنة ومستعصية في الجنوب وفى أعقاب ذلك في دارفور"، حسب كلمات ديختر.

وبجانب العنصرين السابقين يمكن لنا أن نضيف أبعاداً ومحددات أخرى للإستراتيجية الإسرائيلية نحو السودان، أبرزها:

(3) نظرية شد الأطراف:

وهي النظرية التي تبنتها الدولة الصهيونية لمواجهة الحصار العربي لها في مرحلة ما قبل معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية، وصارت إستراتيجية إسرائيلية ثابتة نحو الدول العربية. وهي تقوم على الالتفاف على الحصار العربي، بالبحث عن أصدقاء وحلفاء للدولة الصهيونية خلف الدائرة العربية المحيطة، وعلى استغلال التعددات العرقية والدينية والمذهبية داخل العالم العربي، في زعزعة استقرار الدول العربية واكتساب أصدقاء وحلفاء للدولة الصهيونية داخل الجسم العربي، وذلك عبر دعم الحركات العرقية والدينية الانفصالية في البلاد العربية.

وفي هذا الإطار نجد التحالف الإسرائيلي التركي المستمر حتى اللحظة، والتعاون الإسرائيلي الإيراني في عهد الشاة، وما مثله ذلك من التفاف على سورية والعراق. كما نجد الدولة الصهيونية تحاول مد علاقاتها إلى الأقليات العرقية والدينية في الوطن العربي، مثل الأكراد في شمال العراق، والمسيحيين والوثنيين في جنوب السودان، وذلك بعد أن قوَّت علاقاتها بالدول الإفريقية المحيطة بالسودان: أثيوبيا وأريتريا، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية، ودخلت مؤخراً على الخط مع الحكومة التشادية.

بالنسبة للحركات الطائفية والعرقية المتطرفة، وذات النزعة الانفصالية التي تبحث عن كيان يمثلها، تمثل الدولة الصهيونية نموذجاً يحتذَى، فها هي دولة لليهود قد قامت في فلسطين العربية المسلمة، وها هي تحظى باعتراف عدد من الأنظمة العربية، وبعلاقات معلنة وغير معلنة مع أغلب تلك الأنظمة، وها هم العرب يستجْدونها "السلام الدائم"، وأن ترد بعضاً مما أخذته في حروبها معهم، فلم لا تقوم دولة مسيحية وثنية في جنوب السودان، ولم لا تقوم دولة كردية في شمال العراق، ولم لا تقوم دولة مارونية في لبنان؟!!.. وهكذا..

من هذا المنطلق جاءت التحركات الصهيونية في جنوب السودان، منذ قامت حركة التمرد في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهي التحركات التي تأخذ إطاراً من المصالح المتبادلة: فالدولة الصهيونية تجد في حركات التمرد في جنوب السودان الحليف، الذي يمثل لها ورقة للضغط على الدول العربية، ووسيلة لإضعاف السودان وتفتيته، كذلك تجد فيها تأكيداً وتكراراً للنموذج الصهيوني، بما لا يجعله نموذجاً شاذاً في بلاد العرب، في الوقت الذي تجد فيه تلك الحركات العرقية والطائفية من يدعمها في سعيها للانسلاخ عن الأمة العربية.

وقد أشار آفي ديختر إلى هذه الحقيقة في محاضرته التي أشرنا إليها آنفاً، وهو يعبر عن حاجة الدولة الصهيونية إلى مساعدة "حركة تحرير جنوب السودان"ـ لتكون تكراراً للنموذج الإسرائيلي، وحليفاً يهيمن على جنوب السودان ـ بقوله إن تلك المساعدة تمثل"

واجباً أخلاقياً وأدبياً" نحو سكان جنوب السودان!! وكأن الدولة الصهيونية الغاصبة تتمتع بأخلاق ومُثُل إنسانية، وكأنها فرغت من أداء واجبها الأخلاقي نحو الفلسطينيين والعرب، فصرفت جزءاً منه نحو سكان جنوب السودان!! والحقيقة التي لم يذكرها الرجل هي أن الدولة الصهيونية تشعر بواجب أخلاقي نحو دولة تشاركها طبيعتها العنصرية، وكراهية العرب والمسلمين!!

(4) السيطرة على البحر الأحمر:

من الأهداف الإستراتيجية للكيان الصهيوني، التي يسعى الصهاينة لتحقيقها، حتى من قبل إعلان الدولة الصهيونية: السيطرة على البحر الأحمر، الذي يمثل أهم الممرات الملاحية والإستراتيجية في العالم، والذي يكاد يكون بحيرة عربية خالصة. ولأن السودان من دول الساحل الغربي العربي للبحر الأحمر، فهو موضوع في الخطط الإسرائيلية الرامية لاكتساب مناطق نفوذ ومواقع إستراتيجية جديدة، تدعم القوة الإسرائيلية في مواجهة الهيمنة العربية على البحر الأحمر، وعنقه المتمثل في مضيق باب المندب.

(5) الحصول على مياه النيل:

وهو حلم قديم لدى الصهاينة، خاصة أن كيانهم يعاني فقراً مائياً، يحاول التغلب عليه بشتى الوسائل، ومنها السطو على الموارد المائية لسورية ولبنان والأردن. وإزاء الرفض المصري لنقل مياه النيل لذلك الكيان، فإن ساسته يسعون للضغط على مصر والسودان بدعمهم حركات التمرد في جنوب السودان وغربه، واحتضانهم لدولة جنوب السودان، ومساعدتهم دول حوض النيل في إنشاء السدود والمشاريع المائية الكبرى، للتأثير على حصة مصر المحدودة من مياه النيل، وهدفهم من ذلك كله إجبار الحكومتين المصرية والسودانية على الموافقة على إيصال مياه النيل مقابل أن يكفوا عن تلك الضغوط، وإذا لم تستجب الحكومتان فيكفي أن الدولة الصهيونية ستعمل من خلال علاقاتها بدول حوض النيل على أن تحرم مصر من حصتها من المياه، بما في ذلك من تهديد للأمن القومي

المصري، وستعمل أيضاً مع متمردي الجنوب والغرب على تقويض الدولة السودانية الموحدة المستقرة.

(6) الطمع في البترول:

كما يطمع الصهاينة في مياه النيل، فهم يطمعون أيضاً في البترول الذي تزداد حقوله المكتشفة كل يوم في السودان، خاصة في الجنوب حيث حلفاء الدولة الصهيونية من قادة حركة التمرد التي تعرف بـ"الحركة الشعبية لتحرير السودان". ومع احتضان الكيان الصهيوني لتلك الحركة التي سعت لإعلان دولة مستقلة في جنوب السودان، فإن الصهاينة يأملون في الحصول على النصيب الأكبر من البترول السوداني الذي سيكون داخل حدود تلك الدولة.

محاصرة المد الإسلامي:

يدرك الصهاينة أن التيارات الإسلامية في مجملها تتخذ موقفاً معادياً للصهيونية، وتعتبر اليهود أعداء تاريخيين ودائمين للأمة الإسلامية والعربية، وأن نمو تلك التيارات في أي قطر يصحبه نمو في الاهتمام بالقضية الفلسطينية ودعمها، ورفض مشاريع التسوية والصلح مع العدو الصهيوني، ولما كان النظام الحاكم في السودان يعلن مرجعيته الإسلامية، فمن أولويات السياسة الصهيونية ـ والاستعمار الغربي عامة ـ محاصرة ذلك النظام، ومنع استقراره، ونضوجه، ومن الوسائل الرئيسية في ذلك تأجيج الصراعات الطائفية في السودان، وتأليب المسيحيين والوثنيين في الجنوب على الحكومة المركزية في الخرطوم، والدعاية ضد النظام السوداني.

كذلك يخشى الصهاينة من استغلال الأراضي السودانية في تهريب أسلحة ومساعدات إلى داخل مصر، ومن ثم إلى قطاع غزة المحاصر، لذا لم تتردد الطائرات الصهيونية في الإغارة على قافلة سيارات قرب مدينة بورتسودان شمال شرقي السودان في يناير وفبراير 2009م، والتسبب في قتل ما يقرب من 700 شخص، بدعوى أن القافلة تهرب أسلحة لقطاع غزة.

وقد تعددت الروايات في ملابسات تلك الجريمة وأسبابها: في الجانب السوداني صرح المسئولون السودانيون أن الغارتين لم تستهدفا قوافل أسلحة إلى غزة كما ذكرت وسائل الإعلام الأمريكية، ومن نقل عنها، بل استهدفتا تجاراً يقومون بتهريب الأسلحة الخفيفة والبشر من المناطق الفقيرة في إريتريا وإثيوبيا والسودان إلى صحراء سيناء في مصر، ومنها إلى الدولة الصهيونية أو دول أوروبية أخرى؛ أملا في تحسين أحوالهم، وأن السودان ليس له علاقة بتلك التجارة، وإن صار معبراً لها. بينما نفت حركة حماس في قطاع غزة كونها تتلقى أسلحة من السودان أو غيرها من الدول العربية. ورفض مسئولو الدولة الصهيونية التعليق على الأمر رسمياً، وإن اعتبر المراقبون أن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، إيهود أولمرت، كان يلمح لتلك الواقعة حين قال في مؤتمر بأكاديمية هرتزيليا في الكيان الصهيوني، في مارس 2009م:"إننا نقوم بالعمل في أي مكان نستطيع فيه ضرب البنية التحتية للإرهاب، في أماكن قريبة وليس بالضرورة قريبة جداً...إننا نضربهم بطريقة تعزز الردع، وصورة الردع هي أحياناً لا تقل أهمية لدولة إسرائيل"[1].

في الوقت نفسه، تولت الصحف الإسرائيلية، مثل "معاريف"، وهاأرتس" كشف تفاصيل تلك العملية استناداً إلى مصادر في الجيش الصهيوني والاستخبارات الإسرائيلية، بما يقطع بالمسؤولية الإسرائيلية عن تلك الجريمة.

هذه الاستراتيجية الصهيونية تتلاقى مع استراتيجية الفوضى الخلاقة، فقد أعلنت الولايات المتحدة، عشية الاحتفال بانفصال جنوب السودان، عن عقد مؤتمر دولي برعايتها في نهاية شهر سبتمبر المقبل(2011م) بهدف مساعدة جمهورية جنوب السودان.

وأعلن دون ستاينبرغ ـ نائب مدير وكالة المساعدات الأمريكية ـ التزام الولايات المتحدة بأربعة وعود لمساعدة الدولة الجديدة، أولها تشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة للعمل هناك، والثاني تقوية قطاع الزراعة باعتباره المحرك الرئيسي بالتنمية في

---

(1) انظر : موقع الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1173854

الجنوب، والثالث فتح أبواب العمل والتنمية البشرية في السودان الجنوبية، على اعتبـار أن السودان لديه مصادر كبيرة أهمها الاحتياطيات النفطية، ورابعها المساعدة في تطوير الأداء المؤسسي في الدولة الجديدة.

هذه التصريحات جاءت بالتزامن مع إعلان سـوزان رايـس - المندوبـة الأمريكيـة لدى الأمم المتحدة ورئيسة الوفد الأمريكي إلى احتفالات الاستقلال بجنوب السـودان - نية الولايات المتحدة اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع اسـم السـودان الجنـوبي مـن لائحـة الدول الداعمة للإرهاب باعتباره أمراً تكتيكياً، نظراً لأن الجنـوبيين غـير مـسؤولين عـن الإرهاب، وليس لهم علاقة به - حسب قولها - إضافة إلى رفع اسم السودان الجنـوبي مـن قائمة العقوبات المفروضة على السودان منذ عام 1993.

سوزان التي لم تخف المساعي الأمريكية لقبول الدولة الجديدة داخل منظومة الأمم المتحـدة، قبيـل سـاعات مـن بـدء الاحتفـالات الرسـمية بالاسـتقلال، لوحـت مجـدداً بتحذيراتها لحكومة الشمال وقالت: "نحن كنا واضحين تماماً بالنسبة إلى مسألة رفـع اسـم السودان الشمالي من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وكان السيناتور كيري واضــحاً تمامـاً لدى زيارته الأخيرة للخرطوم، وقد شرح لهم بتفصيل دقيق أن عليهم أولاً تنفيـذ اتفـاق السلام بالكامل وبحذافيره مع الجنوب، وبالنسبة إلى أبيي والأماكن الأخرى"، وذلـك في تلميح لدارفور.

وطالبت رايس بحل لموضـوعات النـزاع عـلى منطقـة أبيـي النفطيـة بـين الـشمال والجنوب، وعلى مدى الحدود الشمالية لولايـة جنـوب كردفـان، وأعـادت تكـرار إدانـة واشنطن للعنف المتزايد الذي تقوم به حكومة السودان ضد المدنيين والاعتقالات، وأيضاً ضد قوات الأمم المتحدة وما وصفته بإعاقة دخول المساعدات الإنسانية، وحددت بشكل مباشر القضايا التي تهم أمريكا وتقلقها وهي "الحدود والمواطنة والنفط" قبـل أن تـضيف أن الولايات المتحدة ستستمر في جهودها وتركيزها على "دارفور."

وكما يبدو من تصريحات المسؤولين الأمـريكيين فـإن الولايـات المتحـدة مازالـت

ماضية في سياساتها التي لم تتغير منذ نهاية التسعينيات، وهي سياسات لم يغير من أولوياتها تغيّر وتعاقب إدارات ورؤساء مختلفين، ويعتبر إعلان استقلال الجنوب السوداني الحلقة الأولى من مسلسل يستهدف تفتيت هذا البلد وإبعاد ثرواته النفطية، ليس فقط عن يد مسلمي الشمال حسب التعبير الأمريكي بل حتى عن يد الجنوبيين، فالنفط المكتشف بوساطة إحدى كبريات الشركات الأمريكية في نهايات الثمانينيات التي طردتها لاحقاً حكومة البشير شركة "شيفرون"، وأبدلت شركة صينية بها، أسهم في التعجيل بهذا المخطط الذي يعتبر جزءاً من مخطط أكبر يستهدف إفريقيا، وكانت الولايات المتحدة قائدته و"إسرائيل" محركته وصاحبة الأفكار الأساسية فيه، وأمريكياً تنظر لمنطقة القرن الإفريقي باعتباره مخزناً لثرواتها الاحتياطية في الطاقة والمعادن، إضافة إلى كونه بؤرة المصالح الاستراتيجية الأمريكية ليس في إفريقيا فقط بل دول الشرق الأوسط العربي، لذا شجعت بدعم وبأفكار "إسرائيلية" تفتيت السودان، وكذلك التحكم في النيل جنوباً عبر دعم بناء السد الإثيوبي، وهو فكرة قديمة ظهرت بذورها بعد قرار الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بناء السد العالى دون الرضوخ لشروط البنك الدولي.

وجاءت أفكار بناء السد لاحقاً في التسعينيات بوساطة خبيرين "إسرائيليين" قدما دراستهما للبنك الدولي، وهي الدراسات التي سرعان ما وجدت طريقها إلى حيز التنفيذ بترحيب إثيوبي.

وعندما يتحدث الأمريكيون عشية استقلال أولى دويلات السودان المعتزم غربيّاً أن يقسم إلى ثلاث دول أخرى على الأقل، عندما يتحدثون عن الاستثمارات الأمريكية الخاصة كأولوية، فهم يقصدون استثمارات الشركات النفطية الأمريكية الكبرى التي تستعد للوثوب على هذا الكنز الذي بات بيد حكومة ضعيفة في الدولة رقم 54 في إفريقيا، وستحتل الموقع الأخير في جدول الدول النامية .

باختصار، فإن السودان الجنوبي سيصبح عقب الاستقلال أفقر دولة في العالم يعيش أغلب سكانها على أقل من دولار في اليوم، وثلاثة أرباع سكانها أميون . ومع هذه

الثروة النفطية الهائلة ناهيك عن معادنها النادرة وعلى رأسها اليورانيوم، فإن الولايات المتحدة تعلن أن الزراعة ستكون هي محرك التنمية الرئيسي، وعلى هذا الأساس سيقدم الأمريكيون دعمهم، أما ما يختص بالثروة النفطية فسيكون معظمها إن لم يكن كلها مفعولاً به بيد الاستثمار الأمريكي وحده وتحت حماية أمريكية ولافتة كبيرة تنظم الاستثمار في هذا البلد الجديد .

ولعل تأكيد جون كارسون مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية، موضوع النفط كأولوية تليها المرحلة الانتقالية في الدولة الجديدة من الناحية المالية والمواطنة، ثم إيجاد حلول للمناطق الخمس على الحدود الشمالية الجنوبية، لعل ذلك يكشف بشكل أوضح ماذا تريد واشنطن من السودان وثرواته، ويمكن إضافة مشروعاتها العملاقة لمد خطوط وطرق جنوباً وعبر جيران الجنوب وصولاً إلى المحيط الهندي لتأمين خطوط تصدير للثروة النفطية السودانية بعيداً عن الشمال الذي يحتكر الموانئ وخطوط التصدير البحرية، هذا الحل وغيره سيضمن سيطرة الشركات الأمريكية على نفط السودان أو الجزء الأكبر من الكعكة النفطية السودانية ريثما يتم لهم الحصول على المتبقي لاحقاً بمسلسل التفتيت الذي يشمل السودان كله..

هذا بالنسبة إلى الولايات المتحدة، أما بالنسبة إلى "إسرائيل" أيضاً التي تباهى مسؤولوها بأنهم سيكونون من أولى الدول التي ستبرم علاقات رسمية مع جنوب السودان، فإن هدفاً آخر سيتحقق وهو السيطرة مبدئياً على عمق مصر الاستراتيجي والأمني بالجنوب وبالتالي التحكم في شريان الحياة بمصر وهو حصيلتها من المياه سواء عن طريق وأد أية أفكار لتوفير المزيد من مياه مثل مشروع قناة "جونقلي"، وكان أحد أحلام الزعيم الجنوبي الراحل جون قرنق، وهو مشروع كان سيوفر على الأقل 16 مليار متر مكعب من المياه المهدرة في المستنقعات بتوجيهها في قناة يتم حفرها وتصب شمالاً.

أيضاً ستتمكن "إسرائيل" والغرب عموماً من مشروع بناء سد جنوباً في أثيوبيا، قيد الإنشاء حالياً بوساطة شركة إيطالية، وذلك بهدف تحديد موارد مصر من المياه بشكل

يرغمها مستقبلاً على قبول شروط لتزويد "إسرائيل" بالمياه، ناهيك عن بيع مياه النيل لاحقاً إلى مصر في حال احتاجت مصر إلى ما هو أزيد من حصتها وهو أمر محتم بحلول عام 2016.

على أية حال، إذا كانت الولايات المتحدة أو "إسرائيل" أو أي من الجهات الطامعة في ثروات السودان ماضين في تحقيق أهم خطواتها نحو إتمام هذا المخطط الأسود الذي يعيد إلى القارة عهود الاستعمار والاحتكار بأسلوب عصري، فإن فرصة الإفلات من هذا المخطط تبدو ضعيفة ما لم ينتفض أصحاب الثروات لتأكيد استقلاليتهم، وهو أيضاً أمر يبدو صعباً في ظل وجود حكومات وزعامات كانت سبباً رئيسياً في استدراج السودان إلى أن يفتت نفسه بنفسه، والثمن رقبة زعيم ضحى بمقدرات بلد بكامله من أجل ألا يقدم إلى فزاعة الجنائية الدولية.

اليمن

مع بداية سنة 2010 انتهت عملياً جولة المواجهة العسكرية السادسة بين القوات اليمنية وجماعة الحوثيين بعد أن تكبد المتمردون خسائر فادحة، ورغم أن بعض المحللين اعتبروا أن الأمر يتعلق بمحاولة الحوثيين استعادة أنفاسهم ربما استعداداً لجولة سابعة قادمة، فإن الخبراء العسكريين رأوا أن الرهان على الحوثيين لزعزعة استقرار ووحدة اليمن سقط مرحلياً، وأن على القوى الخارجية التي تحركِ وتسند التمرد أن تبحث عن بديل.

في صيف سنة 2009م اندلعت الحرب مجددا في شمال اليمن بين الجيش النظامي والمتمردين الحوثيين الزيديين وقبل أن تمر خمسة أشهر، تحولت تلك المواجهات رسميا ويوم الثلاثاء 3 نوفمبر 2009 إلى حرب إقليمية.

تكررت محاولات الحوثيين سنة 2010 لخرق وقف إطلاق النار ولكن الأمر لم يكن فعالاً، وبموازاة مع ذلك تحركت أطراف أخرى، وهذه المرة تم التركيز على جماعات الانفصال في جنوب البلاد، وفي نفس الوقت ضخمت الولايات المتحدة ووسائل

الإعلام التابعة لها ما سمته تهديدات القاعدة المتمركزة باليمن للأمن الأمريكي والغربي، وضمن هذه الحملة صدرت المزيد من التقارير الأمريكية عن الدول الفاشلة وخطر انهيار اليمن، وقرب نضوب نفطه وغازه وإفلاس حكومته إلى غير ذلك. كان الأمر بكل بساطة تكراراً لنفس الأطروحات التي استخدمت من قبل ضمن أخرى لتبرير غزو دول وتدميرها.

نظرا لتعثر كل المحاولات السابقة الذكر في التوصل إلى الهدف كان من الضروري إيجاد سبيل مكمل.

يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠١٠ م ذكرت السلطات في بريطانيا أنها رصدت "طردين مشبوهين" كانا في طريقهما من اليمن إلى الولايات المتحدة عبر دبي.

بعد ساعات وفي نفس اليوم أعلن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي " إف .بي. آي" أن الطردين كانا مرسلَين إلى مؤسسات دينية في شيكاغو.

وقال المتحدث باسم مكتب التحقيقات الفدرالي في شيكاغو روس رايس لوكالة "فرانس برس" إن : " الطردين المشبوهين لا يحتويان على متفجرات، ولا أعتقد أن هناك هجوماً وشيكاً ".

لكنه طلب من المؤسسات الدينية تلك أن "تكون في حالة تأهب".

رايس أضاف: "لم يصدر أي تهديد ولم نتسلم أي إشارة تفيد أن شخصاً ما أو مقرّاً ما في شيكاغو معرض للخطر"، رافضاً تحديد ما إذا كان الطردان مرسلين إلى كنيس يهودية أو أي نوع آخر من أماكن العبادة. نفس التأكيدات النافية لوجود متفجرات نقلتها وكالة رويترز عن مكتب التحقيق الفدرالي.

في حين ذكرت محطة "سي .إن .إن " الأمريكية ونقلاً عن مصدر أمني أن الشرطة البريطانية عثرت في الطرود المشبوهة على محبرة من النوع المستخدم في الطابعات، لكنها "تعرضت للتلاعب"، من دون أن يحدد طبيعة التلاعب، غير أنه أكد أن الفحوصات التي

أجريت على المحبرة أكدت عدم احتوائها على مواد متفجرة. يذكر أن الكثير من المحابر المذكورة تتعرض لعمليات تلاعب تجارية لزيادة الربح.

القضية تحولت 180 درجة بعد ذلك بمدة قصيرة ليتم فجأة الإعلان في لندن والبيت الأبيض بواشنطن، أن الطرود كانت مفخخة، وأنها من تدبير تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب. سادت بعد ذلك أجواء من الهلع في عدد من العواصم الغربية، وتم اتخاذ إجراءات اعتبرها الخبراء مبالغاً فيها.

وفي تكذيب لتصريحات مكتب التحقيق الفدرالي، ذكر البيت الأبيض أن الرئيس باراك أوباما أبلغ في وقت متأخر من مساء الخميس عن وجود "تهديد إرهابي محتمل" من طرود مشبوهة قادمة من اليمن على متن طائرتي شحن.

وأشار المتحدث باسم البيت الأبيض إلى أن أوباما وجه الاستخبارات الأمريكية والأجهزة المختصة الأخرى لاتخاذ المزيد من الإجراءات الأمنية، وتحديد ما إذا كانت التهديدات جزءاً من أي "مخطط إرهابي".

في تلك الساعات سادت الفوضى في الأخبار والتقارير المتحدث باسم شركة "فيديكس موري لين"، أكبر شركة للشحن الجوي في العالم، والتي قيل إن الطرود الملغومة كانت على متن رحلتها قال: "كإجراء أمني إضافي حظرت فيديكس كل الشحنات القادمة من اليمن".

في حين أكد مسؤول إماراتي لرويترز، إن الرحلة الأخيرة من دبي إلى نيويورك لم يكن على متنها طرود من اليمن.

يوم الجمعة 29 أكتوبر وبعد ساعات على صدور الأخبار المتضاربة، أكد الرئيس الأمريكي تصميمه على "تدمير" تنظيم القاعدة في اليمن.

وقال أوباما من البيت الأبيض " أريد أن أعلم الأمريكيين بتهديد إرهابي حقيقي يطال بلدنا".

وأضاف أن الطردين كانا موجهين إلى "أماكن عبادة يهودية في شيكاغو" معقله الانتخابي، حيث كان من المقرر أن يمضي ليلته في إطار جولة أخيرة على الولايات الأمريكية قبل الانتخابات التشريعية المقررة.

وكما توعد الرئيس الأمريكي جورج بوش بالقضاء على تنظيم القاعدة وملاحقته في جبال أفغانستان، عقب تفجير برجي التجارة العالمي بنيويورك في سبتمبر من العام 2001، خرج الرئيس أوباما بعد مضي نحو عقد من الزمن ليتوعد بذات الطريقة أمام ملايين الأمريكيين الذين كانوا يتابعونه بذعر عبر شاشات التلفزة بـ "تدمير القاعدة في اليمن".

صحيفة " ديلي تلغراف "البريطانية أشارت إلى تناقض غريب، حيث ركزت يوم الثلاثاء 2 نوفمبر في صفحتها الأولى على أن رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون لم يعلم بمسألة وجود الطرود المشتبه بها " إلا بعد 11 ساعة من العثور على أحدها في مطار إيست ميدلاند البريطاني، فيما تم إبلاغ الرئيس الأمريكي باراك أوباما عما كان يحدث خلال 5 دقائق فقط من العثور على الطرد المشبوه ".

نفس الصحيفة وفي ذات العدد كشفت عن أن هناك تفكيراً بين لندن وواشنطن للتدخل عسكرياً في اليمن بحجة الطرود الملغومة.

فقد رفض رئيس الأركان البريطاني الجديد الجنرال دافيد ريتشاردز استبعاد التدخل العسكري في اليمن للقضاء على ما أسماه بـ " التهديد المتزايد لإرهابيي القاعدة المتمركزين هناك". ونقلت الصحيفة عنه قوله: «لا رغبة هناك في «فتح جبهة ثانية هناك»، إلا أن ذلك «قد يكون» ضروريا في المستقبل».

وردا على سؤال طرح عليه عبر إذاعة «بي بي سي» حول احتمال أن يصبح اليمن «أفغانستان جديدة»، حيث ينتشر حاليا أكثر من 150 ألف جندي أجنبي بينهم 10 آلاف بريطاني، أجاب ريتشاردز: «يجب ألا يحدث ذلك»، ولا أعتقد أيضا أن اليمنيين يريدون ذلك».

من جانبه أبلغ رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون البرلمان بأن بريطانيا

«ستتخذ كل الخطوات اللازمة لاستئصال سرطان الإرهاب الذي يربض في شبه الجزيرة العربية».

في هذه الأثناء كُشف أن عددا متزايدا من المسؤولين العسكريين في إدارة الرئيس باراك أوباما يقدرون أنه من الضروري أن ترسل بعض فرق القوات الخاصة الأمريكية إلى اليمن وتوضع تحت السيطرة لوكالة الاستخبارات الأمريكية «سي آي إيه».

وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أنه في حال تولت «سي آي إيه» قيادة فرق القوات الخاصة المكلفة تصفية «المتمردين» وخصوصا مقاتلي تنظيم القاعدة في اليمن، فسيكون بإمكان الولايات المتحدة التركيز على "أهداف إرهابية" بشكل أسرع وأكثر سرية.

وفي هذه الحالة سيكون لدى الولايات المتحدة هامش أكبر للمناورة لضرب عناصر القاعدة دون الحصول على ضوء أخضر من الحكومة اليمنية.

في رد على هذه المناورات الأمريكية صرح الرئيس اليمني: «نحن لا نريد ولن نسمح لأحد أن يتدخل في الشأن اليمني ويقوم بمطاردة العناصر الإرهابية لتنظيم القاعدة في اليمن». ورغم هذه التصريحات الشجاعة في ظاهرها فقد أبدى صالح استعداد بلاده للتعاون مؤكداً أن اليمن وانطلاقا من إرادته السياسية القوية سيواصل جهوده في مكافحة الإرهاب ولن يتوانى أو يتراجع عن ذلك، مبديا في ذات الوقت الحرص على تعزيز التنسيق والتعاون والشراكة مع المجتمع الدولي ممثلا بـ«الدول الصديقة والشقيقة وفي المقدمة دول الجوار حتى يتم القضاء على آفة الإرهاب واجتثاثه من جذوره».

ومن الواضح أن التصريحات الأخيرة تنفي الأولى عمليّاً، فـ"التعاون" الذي رحب به الرئيس اليمني يمتد منذ أواخر التسعينيات، والرجل متعاون جدّاً طوال الوقت..

لليمن في الإستراتيجية الأمريكية خصوصية، لأكثر من سبب، فهو إحدى

الدولتين العربيتين المطلتين على عنق البحر الأحمر، واليمن يقع على مرمى حجر من الصومال إحدى النقاط الإستراتيجية الأمريكية في بلاد العرب وإفريقيا، ويزيد من خصوصية اليمن أنه تحول في الفترة الأخيرة لساحة صراع إقليمي، طائفي ومذهبي، وصار في نظر الأمريكيين ـ حسبما يعلنون ـ حاضنة جديدة وموطناً لما يسمى " تنظيم القاعدة".

ارتبطت العلاقات اليمنية الأمريكية، منذ اعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهوري اليمني في ديسمبر 1962م، بمدى التزام النظام اليمني بالمصالح الأمريكية في المنطقة، وكان من مصلحة الولايات المتحدة أن تساند اليمن الشمالي ضد اليمن الجنوبي الذي حكمه الشيوعيون خلال فترة الحرب الباردة وحتى التوحد اليمني في سنة 1990م، في تلك المرحلة قدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة المساعدات المادية والتمثيل الدبلوماسي لنظام شمال اليمن، بغية محاصرة اليمن الجنوبي، ومنع انضمامه إلى المعسكر الشيوعي.

وبعد توحد شطري اليمن، سعت الولايات المتحدة لتطوير العلاقات مع اليمن الموحد، بما يخدم أهدافها الإستراتيجية والاقتصادية، واتسمت العلاقات بين الدولتين بالتفاهم، الذي ربما كدره موقف اليمن من التحالف الدولي على العراق في سنة 1991م، فقد كان اليمن العضو العربي الوحيد في المجموعة غير الدائمة من أعضاء مجلس الأمن، آنذاك، وقد رفض اليمن أن يتبنى موقف التحالف الدولي، ولكن ما لبثت العلاقات أن تحسنت في السنوات القليلة اللاحقة، وظهر ذلك في المساندة القوية التي قدمتها الولايات المتحدة للرئيس على عبد الله صالح في تصديه لانفصال الجنوبيين في سنة 1994م.

وفي السنوات التالية تمثلت العلاقات بين النظام اليمني والإدارة الأمريكية في التعاون الأمني، ففي سنة 1997م زار وفد أمريكي اليمن بغرض تفعيل التعاون مع المؤسسات الأمنية اليمنية، فاطلع الوفد على عمل المؤسسات الأمنية، واجتمع بقادتها، وقدم لها بعض النصائح،

مثل: استحداث دوائر خاصة بمكافحة "الإرهاب"، وإعادة صيغة المناهج

التي تقدم في الكليات والمعاهد العسكرية بما يعطي موضوع "الإرهاب" مساحة واسعة، وفي ذلك السياق، وبعد بضعة أشهر من الانتخابات اليمنية في إبريل 1997م عقدت الشرطة اليمنية صفقة لشراء وسائل مكافحة الشغب والهراوات الكهربائية من الولايات المتحدة [1].

وفي أواخر السنة نفسها بدأ برنامج التعاون الأمني الأمريكي اليمني، الذي تركز على مكافحة التنظيمات الجهادية التي تصمها الإدارة الأمريكية بـ"الإرهابية"، وتمثلت أنشطة البرنامج في تدريب الشرطة اليمنية على ضبط المشتبه في انتمائهم إلى تلك التنظيمات، خاصة شرطة المطارات والجمارك [2].

وقد بذل النظام اليمني جهوداً أشادت بها الولايات المتحدة في أثناء التعامل الأمني مع حادث تفجير السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي سنة 1998م، ولم تمانع السلطات اليمنية في حضور محققي المباحث الفيدرالية الأمريكية لمتابعة التحقيقات التي أعقبت حادث خطف السياح الستة عشر الأجانب في ديسمبر عام 1998م، ومقتل أربعة منهم، وفي أكتوبر 200م وقع حادث تفجير المدمرة الأمريكية "كول" في ميناء عدن، الذي أدى إلى سقوط 17 أمريكياً وجرح 38 آخرين، وقد سمحت السلطات اليمنية لحوالي 100 فرد من المحققين ورجال الأمن الأمريكيين بفحص موقع الحادث والتحقيق في ملابساته، وأرسلت الإدارة الأمريكية في وقت لاحق ألفي جندي من مشاة البحرية الأمريكية لحماية المحققين الأمريكيين، وذلك على متن أسطول صغير من حاملات الطائرات والسفن الحربية[1]!!

وقد أدى ذلك الحادث إلى مزيد من التركيز الأمريكي على الساحة اليمنية، وإلى بعض التوتر في العلاقات بين الدولتين، نتيجة اتهام الإدارة الأمريكية للنظام اليمني بالتقاعس عن التصدي لـ"الإرهاب".

---

(1) المصدر السابق.

وما لبث مرحلة جورج بوش الابن أن بدأت، وجاء معها ما يعرف بـ" أحداث 11 سبتمبر 2001م"، وما أعقبها من إعلان عن "الحرب على الإرهاب"، وغزو أفغانستان والعراق، وفي تلك المرحلة، وما تلاها من الشهور التي قضاها الرئيس الأمريكي الحالي باراك أوباما في البيت الأبيض، تغيرت السياسية الأمريكية نحو اليمن في الأسلوب والتكتيكات..

في أعقاب ما يسمى "أحداث 11سبتمبر 2001م" شنت الولايات المتحدة ما أسمته "الحرب على الإرهاب"، وكان القانون الحاكم لتلك الحرب:" من ليس معنا فهو ضدنا"، ذلك القانون الذي حرص الرئيس الأمريكي السابق على توكيده في أكثر من مناسبة، وإبلاغه لرؤساء وملوك العرب، وقد وصلت الرسالة للرئيس اليمني كما وصلت لإخوانه حكام العرب، ففي الأول من مارس 2002م، صرح الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، خلال مؤتمر صحفي عقده في زيارة لولاية أيوا الأمريكية ، أنه أبلغ الرئيس اليمني على عبد الله صالح أنه "لا يمكن إلا أن يكون مع أو ضد الولايات المتحدة، وإذا كنت معنا فنريد نتائج.. !!"(1). والنتائج المقصود هي مساعدة الولايات المتحدة في إستراتيجيتها المعلنة فيما بعد سبتمبر 2001م، وهي التي ظهرت نتائجها في أفغانستان والعراق، فيما بعد.

وجه دبليو بوش تلك الكلمات للرئيس اليمني أثناء زيارته لواشنطن في نوفمبر 2001، وقد حرص على عبد الله صالح على تأكيد أنه مع الولايات المتحدة، وأنه لن يتردد في مساعدتها في حربها على " الإرهاب"، وحسبما جاء في الصحف فقد تركزت المباحثات بين الرئيسين على التعاون الأمني بين البلدين، والوسائل التي يجب اتباعها للقضاء على الإرهاب. وقد انعكس التزام النظام اليمني بتعهداته للإدارة الأمريكية، في الأشهر القليلة

---

(1) انظر: محمد الأحمدي ، العلاقات اليمنية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر ، على الرابط :
http://almoslim.net/node/85268

التالية لسبتمبر 2001م في عدد من تصريحات المسئولين الأمريكيين أشادت بالتعاون اليمني، مثل تصريحات إدموند هول، السفير الأمريكي في اليمن في تلك الفترة، وتصريحات روبرت ميللر، رئيس المباحث الفيدرالية الأمريكية، آنذاك، الذي زار اليمن في يناير 2002م.

وفي فترة الرياسة الثانية للرئيس الأمريكي السابق جورج بوش تحدثت الإدارة الأمريكية كثيراً عن "الشرق الأوسط الكبير" و"الجديد" و"الموسع"، وظهرت نظرية "الفوضى الخلاقة" التي هدفت إلى تشكيل الخريطة الجديدة للشرق الأوسط، عبر تفكيك خرائط الدول العربية في وادي النيل والجزيرة العربية والعراق والشام، وتفكيك محيطها الإسلامي في إيران وباكستان وأفغانستان، وإعادة رسم تلك الخرائط التي رسمها الاستعمار البريطاني والفرنسي بما يناسب الاستعمار الأمريكي.

وقد تولى تقرير صدر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى في أواخر سنة 2005م بيان نصيب اليمن في تلك الخطة الاستعمارية، وكي لا نستهين بقيمة ذلك التقرير الذي قُدم للرئيس جورج بوش، لابد أن نعلم أنه شارك في إعداده مجموعة من كبار الخبراء الاستراتيجيين أُطلق عليها "المجموعة الرياسية"، في دلالة على أنه تم بتكليف من مؤسسة الرياسة الأمريكية، ليكون منهاجاً سياسياً للإدارة الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش.

ركز التقرير على دور "الفكر" و"القيم" في بسط الهيمنة الأمريكية على بلاد العروبة والإسلام التي يسمونها الشرق الأوسط، والفكر هنا هو فكر المحافظين الجدد من ساسة الولايات المتحدة، الذي قُدم تحت شعارات الحرية والديمقراطية والإصلاح، ورشح التقرير عدة دول عربية رئيسية، منها اليمن، لتكون قدوة لغيرها في التغيير، الذي يقوم على إحداث إصلاحات ديمقراطية تهدف إلى سحب البساط من تحت أقدام التيارات الإسلامية، وحرمانهم من استغلال الظلم السياسي والاقتصادي في اكتساب

شعبية بين الجماهير العربية والمسلمة، وتقوية عملاء الولايات داخل أنظمة تلك الدول وخارجها، بما يعني تقوية النفوذ الأمريكي.

في هذا الإطار لم تكن فكرة التقسيم وبث الصراعات الطائفية والمذهبية غائبة عن الآليات الأمريكية لتطبيق مشروعها، وقد حاولت الإدارة الأمريكية في الفترة الثانية لبوش استغلال الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة في إلهاء العالم العربي والإسلامي عن عدوهم الحقيقي : الأمريكي الصهيوني، وفي السيطرة على المناطق التي تشتد فيها المقاومة للمشروع الأمريكي، مثل العراق ولبنان وأفغانستان. ورغم أن اليمن لم يكن من مناطق المواجهة المباشرة للمشروع الأمريكي، فقد اتخذ أهميته في الإستراتيجية الأمريكية، انطلاقاً من السبب التقليدي ، وهو موقعه الجغرافي الخطير، أضيف إلى ذلك عامل النفط الواعد في اليمن، وموقع اليمن من الصومال التي نجحت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تفكيكها والقضاء على الدولة فيها في عهد جورج بوش الأب.

أرادت الولايات المتحدة أن تقيم قواعد عسكرية لها في اليمن، خاصة في موانئه المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وأن تلتهم الجزء الأكبر من كعكة النفط اليمني، وفي الوقت نفسه أرادت أن تكرس ما يحدث في الصومال وتكرره في اليمن، وكان الطريق لتحقيق ذلك هو أن يعمل الأمريكيون على استغلال التعددات المذهبية في اليمن، والنعرات القبلية، واستغلال التذمر المتزايد بين أبناء الشعب اليمني نتيجة السياسات الحكومية، والعمل على تحويل اليمن لساحة صراع إقليمي.

وكان من نتيجة ذلك، اندلاع المواجهات بين الحكومة اليمنية وبين حركة الحوثيين في يونيو 2004م، وتجددت في ربيع 2005م ، وفي أواخر السنة نفسها، ولأن الشعار الذي اتخذته الحركة ويردده أتباعها بعد كل صلاة هو : "الله أكبر.. الموت لأميركا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام" ، فقد تدخلت الولايات المتحدة لصالح الحكومة اليمنية.

في يناير 2009م جاء باراك أوباما إلى سدة الرياسة الأمريكية ومشروعه الذي

يحمله أن يجمل الصورة الأمريكية في العالم، ويصلح بعض الكوارث التي صنعتها إدارة جورج بوش الابن، لا نعني بذلك أن أوباما جاء ليغير الإستراتيجية الاستعمارية للولايات المتحدة، بل جاء ليغير الأسلوب والتكتيكات فحسب، وليحيي سياسة شبيهه الرئيس الأمريكي الأسبق إبراهام لينكولن: الكلام المعسول مع العصا الغليظة، بدلاً من أسلوب الكلام الفظ والعصا الغليظة الذي اتبعه بوش الابن!!

اتبع جورج بوش الابن سياسة التقسيم والتفكيك للدول العربية والإسلامية، لخلق كيانات صغيرة متناقضة ومتضادة المصالح والانتماءات، تستقوي بالولايات المتحدة على بعضها البعض، ويسهل على الولايات المتحدة السيطرة عليها جميعاً، أما أوباما فالواضح أن إدارته ترى أن بقاء كيانات الدول كما هي عليه الآن هو الأسهل على الولايات المتحدة المنهكة اقتصادياً وعسكرياً في العراق وأفغانستان، وأن تقوية الحكومات المركزية الموالية لتلك الدول ودعمها هو الحل الآمن حالياً، خاصة وقد جنى الأمريكيون ثمار مخططاتهم في العراق وأفغانستان ولبنان، واستطاعت المقاومة في لبنان أن تتصدى لفكرة الشرق الأوسط الجديد، وتقضي عليها تماماً، بصمودها أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006م.

هذا هو البادي من سياسات أوباما في اليمن، خاصة مع خشية الولايات المتحدة من نجاح إيران في اصطناع حلفاء أقوياء بين الشيعة الزيديين والاثنا عشرية اليمنيين، فيتكرر في اليمن ما وقع في لبنان من ولادة المقاومة الإسلامية الشيعية (حزب الله) من رحم التفكك والتصارع الطائفي والمذهبي، فقد كان الطريق الآمن هو مساندة الحكومة المركزية في صنعاء، ومدها بالدعم اللازم للتصدي للحوثيين وعناصر السلفية الجهادية التي يطلق عليها إعلامياً "تنظيم القاعدة"، والثمن هو كل ما يمكن الحصول عليه من اليمن : النفط، والتعاون الاستخباراتي، والسعي لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في اليمن.

في إبريل (2010م) عقدت مؤسسة كارنيجي الأمريكية مؤتمراً دوليًّا حول

اليمن[1]، وكان من ضمن مقدمي الأوراق في المؤتمر، دانيال بنيامين الذي يعمل منسقاً في مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية، وفي ورقته، التي نُشرت على موقع وزارة الخارجية الأمريكية، صرح الرجل بأن إستراتيجية أوباما تجاه اليمن تقوم على ركيزتين: مواجهة التهديد المباشر لتنظيم القاعدة، وإصلاح المشاكل السياسية والاقتصادية التي يواجهها اليمن، وهو ما يعني القضاء على عناصر السلفية الجهادية التي توجد في اليمن وتشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في الجزيرة العربية، والقضاء على حركة الحوثيين، وأشباهها من الحركات اليمنية، بالإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يحرم تلك الحركات من التأييد الشعبي والشرعية اللازمة للثورة على النظام اليمني .

صرح الرجل كذلك أن إدارة أوباما وضعت اليمن على رأس أولوياتها الخارجية منذ يومها الأول في البيت الأبيض، وأنها شرعت في مراجعة السياسات الأمريكية في اليمن منذ ربيع 2009م، وتوصلت إلى أن الإستراتيجية المثلى هي دعم استقرار اليمن، دولة ونظاماً، ببناء قدرة الحكومة اليمنية على فرض سلطاتها على ربوع اليمن، وتوفير متطلبات شعبها.

ولتنفيذ تلك الإستراتيجية، فقد عمدت إدارة أوباما ـ حسب الورقة المشار إليها ـ إلى دعم النظام اليمني أمنياً، وذلك بتوفير وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين التدريب والمساعدات اللازمة للأجهزة الأمنية اليمنية المختلفة: الشرطة، وخفر السواحل، ووحدة مكافحة الإرهاب (CTU)، وقوات الأمن المركزي،ويشمل التدريب إدارة مراقبة الحدود، والتحقيق الجنائي، وطرق كشف الوثائق المزورة، وأمن المطارات، والمراقبة.

وفي هذا السياق أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستزيد من مساعداتها الأمنية لليمن في سنة 2010م لأكثر من الضعف، بما يقرب من 140 مليون دولار، وبلغ

---

(1) انظر : عبد الحكيم هلال، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة الإرهاب والتطرف في اليمن، الرابط : http://www.sadaaden.com/blogs/8659/1

البرنامج الرئيسي لمكافحة الإرهاب التابع لوزارة الدفاع الأمريكية 67 مليون دولار في سنة 2009م، بعد أن كان 4,6 مليون دولار في السنة المالية 2006م، ويوجه من ذلك المبلغ 5,9 مليون دولار للمراقبة الجوية، عبر طائرات هليكوبتر مزودة بأجهزة للرؤية الليلية، و30,1 مليون دولار لدوريات خفر السواحل ، و25 مليون دولار لحرس الحدود (تشمل 360 شاحنة مدرعة رباعية الدفع)، و5,8 مليون دولار لتحسين جهود الحد من مخاطر العبوات الناسفة البدائية، وهذا كله بخلاف المساعدات السرية التي لم يُعلن عنها[1]!!

وفي السابع عشر من مارس (2010م) أعلن قائد القيادة الوسطى الأمريكية(ديفيد بترايوس)، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي أن الولايات المتحدة ستضاعف مساعداتها الفنية لليمن خلال سنة 2011م، من أجل مساعدة النظام اليمني في إجراء عمليات وقائية ضد المتمردين عليه[2].

وعلى صعيد الإصلاحات التي يمكن أن تطيل عمر النظام اليمني الموالي للولايات المتحدة، تسعى إدارة أوباما لدفع ذلك النظام إلى إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تخفف من التذمر الشعبي، وتخفف من الفساد المالي والسياسي الضارب في أركانه، كما تسعى الإدارة الأمريكية إلى تدريب الإدارة اليمنية على تحسين خدماتها لليمنيين، وإلى تشجيع منظمات العمل المدني اليمني القادرة على التنمية المجتمعية.

تدرك الإدارة الأمريكية مدى تدهور الأوضاع في اليمن، وقد حذر تقرير أعدته هيئة خدمات أبحاث الكونجرس، وقدمته إلى الكونجرس في 22/ 1/ 2009، من أن اليمن مهدد بأن يتحول إلى "دولة فاشلة"، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه متوسط حصته

---

(1) انظر : واشنطن أكبر مصدر للمساعدات لليمن، موقع : المصدر أونلاين ، نقلاً عن وكالة رويترز ، على الرابط: http://www.almasdaronline.com/?page=news&article-section=1&news_id=4595

(2) انظر : نقولا ناصر، استحقاق خليجي متأخر لليمن، صحيفة العرب اليوم ، عمان، 12-4-2010م.

من المساعدات الخارجية الأمريكية مبلغ 25 مليون دولار سنوياً خلال السنوات الخمس السابقة على سنة 2009م، أي خلال الولاية الثانية للرئيس جورج بوش.[1] وتشير الورقة المـذكورة ـ الورقـة المقدمـة لمـؤتمر كـارنيجي ـ إلى تعـاون الولايـات المتحـدة في تلـك الإستراتيجية مع حلفائها الغـربيين، الـذين يعملـون عـلى الـساحة اليمنيـة، أو يقـدمون المساعدات للنظام اليمنـي، وعـلى رأسـهم بريطانيـا، وألمانيـا، وهولنـدا، ومـع حلفائهـا الإقليميين.

وقد أشار أكثر من متحدث في مؤتمر كارنيجي المومأ إليه، إلى إلقاء العبء الرئيسي في المساعدات الاقتصادية لليمن على عواتق جاراته دول مجلس التعاون الخليجي الـست، مثل المحلل والخبير الأمني الدولي والباحث حاليا في برنامج كارنيجي للـشرق الأوسـط (كريستوفر بوشيك) الذي قال إن مجلس التعاون الخليجي هو "اللاعـب الوحيـد الـذي يمكنه إعطاء اليمن ما يريده ويحتاجه بصورة ماسة" وهو ما أكده منسق الاتحـاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب جيلز دي كيرشوف بقوله: إن من مـصلحة المجلـس "أن يبـدأ في بنـاء علاقات مع اليمن على جبهات متعددة" أو كما قالـت الباحثـة البريطانيـة المتخصـصة في شؤون اليمن جيني هيل: إن "مجرد فرد واحد من أسرة يجد عملا في إحـدى دول مجلـس التعاون الخليجي يمكنه أن يعيل قرية بكاملها" في اليمن[2].

هناك حرص من الحكومة اليمنية والأمريكية عـلى نفـي وجـود قواعـد عـسكرية أمريكية باليمن، وحين نشر في سبتمبر (2010م) أنبـاء عـن قيـام طـائرات بـدون طيـار أمريكية بضرب بعض الأهداف داخل اليمن، حرص مسؤولو اليمن والولايات المتحـدة على نفي تلك الأنباء، والتأكيد على أن العلاقـات العـسكرية بـين الـدولتين تقتـصر عـلى التدريب الأمريكي للقوات اليمنية، وتقديم المساعدات العـسكرية لتلـك القـوات دون

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

تدخل عسكري أمريكي مباشر، ورغم أنه لا توجد حتى الآن أدلة قاطعة معلنة على وجود قواعد عسكرية أمريكية في اليمن، فإننا لا يمكن أن نعتمد على النفي اليمني أو الأمريكي لذلك، فمن بديهيات الأمور أن مساندة الولايات المتحدة للنظام اليمني لن تكون بغير ثمن، وأن الولايات المتحدة لن تتردد في استغلال تدريبها للقوات اليمنية في تحقيق المنافع الاستخباراتية والاستراتيجية للولايات المتحدة!!

يتحرك الأمريكيون اليوم في اليمن بذريعة الحفاظ على استقرار النظام اليمني، والقضاء على عناصر ما يسمى "تنظيم القاعدة"، ويصنعون من ذلك غطاء إعلامياً على أهدافهم الإستراتيجية، وهم يأملون أن يستفيدوا من النظام اليمني ووجود "عناصر القاعدة" في الوصول لأقصى ما يمكنهم الحصول عليه في ذلك القطر العربي الهام.

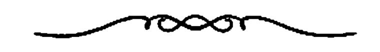
في الوقت نفسه، تبقى الثقافة اليمنية التقليدية، ومعاناة اليمنيين وتذمرهم تحت الإدارة اليمنية الفاسدة، ومزاحمة بعض القوى الاقليمية للأمريكيين، من أكبر العوائق أمام المشروع الأمريكي، ويحق لنا أن نشير إلى غياب الدور العربي الفاعل، الذي يمكنه الحفاظ على وحدة اليمن، وتحريره من النفوذ الأجنبي والاستبداد الداخلي.

وفي هذا الزخم، قامت الثورة التونسية ومن بعدها المصرية، فتنادى اليمنيون للثورة، وبدأت الثورة اليمنية بالفعل.

الفصل السابع

الفوضَى الخلاقة ..

وربيع الثورات العربية



ربما لأنها لم تكن متوقعة في ظل إحباط ومعاناة عربية غير مسبوقة، ولأننا كشعوب قد فقدنا الثقة في أنفسنا وركنا إلى اليأس.. أو لأن بعضها انتهى بتدخل أجنبي واضح وصريح، فتم الربط بينها وبين الفوضى الخلاقة.. أعني الثورات العربية الراهنة في مصر وتونس وليبيا واليمن والأردن، وعلى الطريق : المغرب والجزائر والسودان..

حين قامت الثورة في تونس، كانت أشبه بالحلم أو المفاجأة، وما إن بدأنا في تصديق أن التونسيين نجحوا في الخلاص من "بن علي"، وأنهم فعلوا ما لم يستطعه العرب الآخرون الرازحون تحت نير الطغيان والفساد، حتى كان الشباب المصري يهتف يوم الخامس والعشرين من يناير ضد الظلم والفساد.. على استحياء توجهت الأنظار للقاهرة، ففي اليوم نفسه كانت المظاهرات الطائفية في بيروت محل اهتمام أكبر، ولكن ما هي إلا أيام قليلة حتى تحولت مظاهرات القاهرة لثورة تهتف بسقوط النظام، فتحولت إليها أنظار العالم أجمع..

في الوقت نفسه بدأ اليمنيون الحراك.. ولكن كان المشهد في القاهرة يغطى على ما سواه.. ووقف العالم كله مذهوشاً والمصريون يعتصمون بميدان التحرير ويذودون عنه بكل ما يملكون من روح ثائرة..

يومها كان من الصعب أن يتحدث أحد عن الفوضى الخلاقة.. فالترقب كان سيد الموقف.. ولم يكن أحد ليجرؤ على اتهام الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل بالوقوف خلف الثورة المصرية سوى النظام المصري وإعلامه.. فالكل يعلم أن حسني مبارك ونظامه هم التابع الأول في المنطقة لأمريكا والكيان الصهيوني، والكل لاحظ الهلع الصهيوني والتلكؤ الأمريكي في التعاطي مع ما يحدث.. وكيف أن الولايات المتحدة والدولة الصهيونية حاولتا الحفاظ على النظام من السقوط..

كذلك كان الأمر في تونس..

فـ"بن علي" هو رجل الغرب المخلص، وهو عدو الهوية الإسلامية الأشرس عـلى الساحة العربية، ولم يكن الخلاص منه في ثورة شعبية مخططاً غربياً أبداً.. [1]

وما هي إلا أيام قليلة من خلع حسني مبارك حتى بدأت الثورة في بني غازي..

هنا بدأ الحديث عن علاقة الثورة بالفوضى الخلاقة والغرب والموساد الصهيوني..

استعاد الرافضون للثورة في ليبيا مفهوم الفوضى الخلاقة وآلياته ومخططاته، وربطوا بينه وبين الربيع العربي، حتى الثورتين المصرية والتونسية لم تنجوا من ذلك الربط، فـصار الربيع العربي لديهم تطبيقاً عملياً لمخطط الفوضى الأمريكى، ينبغي إفشاله والتصدي له، أو على الأقل عدم المشاركة فيه..

فما مدى صحة تلك الأطروحة التي تحمل الإحباط لدى الجماهير العربية المتحمسة لرياح الثورة والتغيير؟

(أ) الثورة المصرية والفوضى الخلاقة:

هل كانت ثورة ميدان التحرير التي ألهبت الحماس العربي والعالمي ثـورة خلاقـة أم فوضى خلاقة؟

يمكن الإجابة عن هذا السؤال بالنظر لثلاثة عوامل:

- من صنع الثورة ووقف وراءها ودفعها؟
- من المستفيد منها؟
- إلى أين تذهب الثورة وما مآلها؟

من صنع الثورة؟

لم يكن أحـد مـن الـذين خرجـوا للتظـاهر يـوم الخـامس والعـشرين في القـاهرة والمحافظات المصرية يعلم أنه خارج في ثورة على النظام.. كانت الحماسة تملأ الشباب بعد

نجاح التوانسة في خلع بن علي.. وكان النظام المصري كسائر النظم العربية متوتراً قلقاً.. يردد الكلمة الشهيرة: مصر ليست تونس، ويعد بإيقاف السياسات الاقتصادية الاستفزازية التي يكابدها المصريون منذ عام 2002م.

كان الخروج من أجل مطالب إصلاحية: إقالة وزير الداخلية.. تحديد حد أدنى للأجور .. إلغاء قانون الطوارئ.. لم يتحدث أحد عن إسقاط النظام.. ولم يتوقع أحد ذلك.. حتى من قاموا بتقليد بوعزيزي تونس وحاولوا حرق أنفسهم في الميادين الكبرى في الأسبوع السابق..

كانت القاهرة قد اعتادت المظاهرات منذ بدايات سنة 2005م، مع ظهور حركات مثل "كفاية" و"6 إبريل"، ولكنها كانت مظاهرات صغيرة العدد لم تكن الواحدة منها يتعدى المشاركون فيها بضع عشرات أو مئات، يحيط بهم آلاف من جنود الأمن المركزي. واعتاد جماهير المصريين أن يجلسوا على المقاهي يشاهدون المظاهرات دون مبالاة.. ربما باستثناء المظاهرات الكبيرة نسبياً ـ والقليلة ـ التي خرجت من أجل العراق وفلسطين..

لذا كانت المفاجأة ظهر يوم الثلاثاء 25 يناير حين زاد عدد المتظاهرين بشكل غير مسبوق، وانضم إليهم فئات وطبقات جديدة حتى بلغوا عشرات الآلاف.. يومها لم يعلم المتظاهرون إلى أين يتوجهون وماذا يفعلون؟ وكان التوجه لميدان التحرير هو الفكرة التي اجتمعوا عليها.. وقرر بعضهم المبيت والاعتصام، ولكن قوات الأمن المركزي استطاعت تفريقهم في منتصف الليل بالغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه..

حتى تلك اللحظات لم تكن هناك ثورة ولا خطة لثورة..

في الأيام الثلاثة التالية بدأت المظاهرات في التحول إلى ثورة شعبية غذاها العنف في التعامل من قبل أجهزة الأمن، خاصة في مدينة السويس، وغياب الحكومة ورأس النظام عن الأحداث.. ومع زيادة الأعداد المشاركة في المظاهرات، وصلت مصر إلى "جمعة الغضب" الشهيرة.. ذلك اليوم الذي خرج فيه عشرات آلاف المصلين من المساجد تهتف

بسقوط النظام، وفي ساعات قليلة انهار السور الأمني الذي كان يتحصن به النظام المصري، وصار الهدف المعلن والوحيد للثورة:إسقاط النظام..

في ذلك اليوم خرج الرئيس المصري المخلوع يخطب في منتصف الليل واعداً بتغيير الحكومة.. في خطوة متأخرة أتت دون تطلعات الجماهير الثائرة التي كانت قد دخلت ميدان التحرير واعتصمت به، وأعلنت أنها لا تريد الرئيس ولا نظامه..

في الأيام التالية تنوعت محاولات النظام للقضاء على الثورة، بين استخدام العنف والحرب النفسية والوعود والحوارات، وإطلاق البلطجية والمساجين بغرض إشاعة الذعر.. وجاء الخطاب العاطفي الثاني للرئيس مساء الثلاثاء الأول من فبراير للعب على عواطف المصريين، وشق صفوف الثوار، وبالفعل نجح في جزء من مسعاه لولا القلة التي ثبتت في الميدان، وواجهت الخيول والجمال والقناصة والبلطجية.. معلنة أنها ستموت في الميدان أو ستحيا للاحتفال بسقوط النظام..

اختار حسني مبارك رئيس جهاز المخابرات نائباً له، وحاول الدفع بوجوه غير مكروهة للحكومة، وانطلقت الوعود بتحسين الأحوال الاقتصادية، واستمر الإعلام الرسمي والخاص ـ في مجمله ـ في تشويه صورة الثوار، ووصمهم بالعمالة والتحلل الخلقي، وتشكلت في الوقت نفسه لجان للحوار والتفاوض والتوسط بين النظام والثوار، بغرض تثبيط همتهم وخفض سقف مطالبهم دون تغيير النظام ..

ورفض ثوار الميدان كل ذلك.. كانت الثورة تولد وتنمو وتنضج بسرعة غير مسبوقة، ووجد كل ساخط على النظام وكل من له ثأر معه المكان الذي يمكنه من المطالبة بحقوقه.. وكان ما كان حتى اضطر حسني مبارك للتخلي عن السلطة..

ما نريد تأكيده هنا هو أنه لم يكن هناك تخطيط مسبق لثورة على النظام المصري، بالعكس كانت هناك حالة من الإحباط واليأس تهيمن على عموم المصريين في تلك الفترة من أواخر 2010 وبدايات 2011 م، خاصة بعد الانتخابات البرلمانية التي زورت بصورة كاملة في أوخر 2010م.. حتى محمد البرادعي رئيس وكالة الطاقة الذرية السابق

الذي كان قد أعلن قبلها بشهور عن تحديه للنظام واستعداده لمنافسة حسني مبارك في انتخابات حرة ونزيهة كان نجمه يخفت هو الآخر.. وكان اليأس مخيماً على الجميع، ولم تجد المعارضة سوى تشكيل برلمان شعبي موازٍ تهكم عليه حسني مبارك في إحدى خطبه الأخيرة، قائلاً بالعامية المصرية: خليهم يتسلوا!!

إذن فقد بدأت الأحداث بمظاهرات مطلبية لم تلبث أن تحولت تحت وطأة العنف والتجاهل لثورة شعبية تطالب بإسقاط النظام، وكان سطح المجتمع المصري الهادئ يخفي عوامل الثورة الكامنة التي كانت تزداد في السنوات القليلة الأخيرة:

- فقد بلغت الأحوال المعيشية لدى غالبية المصريين حداً غير مسبوق من التدني والصعوبة، في ظل حكومة ترفع أسعار كل شيء، وتبيع كل مقدرات البلد، في وقت تتشدق فيه بالمعدلات التي تحققها للتنمية.

في جريدة "الميدان" القاهرية، كتب الأستاذ محمود إبراهيم يصف مصر قبل الثورة:

" قبل الثورة كانت مصر جائعة وكانت فقيرة وكانت مؤشرات البطالة والأزمات الاقتصادية عالية ومجنونة لكن كان هناك نظام قوي يدير البلد، بقبضة من حديد، التاريخ يسجل أنه طوال ثلاثين عامًا هي فترة حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك عانى فيها الشعب المصري من وجود نظام فاسد خلق حالة من الصراع والارتباك والسيولة وأغرق الشعب الصري في بحر من الفقر والمعاناة من المعيشة حيث تدهورت أحوال الغالبية العظمي من سكان مصر وارتفعت الأسعار وتدنت الخدمات وانتشرت معدلات البلطجة والتسول والجريمة رغم وجود جهاز أمني متوحش قبض على البلد بيد من حديد بواسطة قانون الطوارئ الذي استمر أكثر من ربع قرن يحكم شعب مصر دون وجود أدنى احترام ودون خجل وانتشرت الرشوة والمحسوبية في كل أرجاء مصر.

المؤشرات تقول إن مؤشرات الفقر في مصر وصلت إلى نسبة تتعدي ٨٠٪ من الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر منهم أكثر من ٤٤٪ معدومون وتضاعف عدد

الفقراء في مصر خلال 5 سنوات الأخيرة ويحسب المؤشرات الاقتصادية سادت صورة الفقر منذ عام 2003 وتضاربت الإحصائيات والأرقام حيث أشار تقرير البنك الدولي عام 2003 إلى أن 52٪ يعيشون على دخل دولارين يوميًا وأن 23٪ يعيشون تحت خط الفقر حتى وصل عام 2010 إلى نسبة فقر تعدت 80٪ منهم 44٪ تحت خط الفقر طبقا لإحصائيات البنك الدولي وأشار نواب معارضون في مجلس الشعب إلى وجود 48 مليون مواطن يعيشون تحت خط الفقر. أما البطالة فهي كارثة حقيقية في عهد مبارك زادت سريعا فتجد من عام 1960 كان معدل البطالة 2.5٪ من إجمالي حجم القوة العاملة وفي عام 1976 قفزت إلى 7.7٪ ثم إلى 14.6٪ في عام 1986 ووصلت في عام 1996 إلى 18.1٪ وازداد حجم البطالة حسب تقارير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام 2002 نحو 1.78 مليون عاطل في مصر أي أن معدل البطالة وصل إلى 9.1 ووصلت عام 2009 إلى 16٪ وأخيرا ازداد معدل البطالة ليصل إلى 29٪ في عام 2010.

وظاهرة التسول التي ازدادت بشكل عير طبيعي في مصر وأصبحت شوارع مصر تكتظ بالمتسولين حتى وصلت نسبتهم في عام 2010 آخر تعداد لها 15٪ وعاشت مصر فترة الرئيس المخلوع حسني مبارك عصر الدولة البوليسية أو العسكرية بمعني الكلمة وكان جهاز الأمن بكل غطرسته وعدوانه يتحكم في كل شيء في السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام، عصر أهدر فيه أحكام القضاء عمداً وعاث الفساد في كل أرجائها دون خجل، وجاءت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لتكمل قصة الدولة البوليسية والذي سيطر عليها الحكم العسكري منذ ثورة 52 وحتى ثورة 25 يناير ويعمل بقانون الطوارئ الذي تسبب في مقتل خالد سعيد وهي الجريمة الشهيرة والتي كانت شرارة الثورة. نفس الإحصائيات المهمة كشفت في عناوين أن فترة النظام السابق كانت نسبة العشوائيات نحو 45٪ منها 35 منطقة عشوائية بالقاهرة وقفزت الديون إلى 614 مليار جنيه، وتضاعفت نسبة السرطان إلى 8 مرات أعلى نسبة في العالم والسكر إلى 7 ملايين والكبد إلى 13 مليون بالإضافة إلى 20 مليون مواطن مكتئب وأكثر من 3 آلاف منتحر سنويًا و7 ملايين عانس، 4 ملايين فوق سن الـ30. من جانبها الدكتورة نورهان الشيخ أستاذ العلوم

السياسية في رأيها أن مصر عاشت في عهد مبارك طيلة ربع قرن تعاني الجهل والفقر حتى اختفى من هم محدودو الدخل وانتشر من هم معدومو الدخل وهو ما خلق أكثر من 45٪ عشوائيات موجودة الآن في مصر.

وارتفعت نسبة البطالة إلى 29٪ من القادرين على العمل وارتفعت معدلات الجريمة والتسول نظرا لزيادة نسبة الفقر وعدم وجود قوت اليوم الذي يعيش به المواطن المصري وأصبح هناك فساد متوحش من خلال تركز السلطة في أيدي الحكومة وانتشار الرأسمالية بمفهوم خاطئ وأصبحت يتحكم بها نظام فاسد وجهاز أمني متوحش وهو عصر الدولة البوليسية الذي سيطر فيه الجهاز الأمني وقبض على شعب مصر بيد من حديد وارتكب الجرائم وأذاق شعب مصر مرارة الأيام والسنين حتى جاءت ثورة 25 يناير وأنقذتنا من النظام المشوه الظالم الفاسد. وأضاف الدكتور صلاح جودة رئيس مركز الدراسات الاقتصادية أن الفقر والبطالة والتسول ظواهر متأصلة في عهد مبارك والشعب المصري عانى منها الكثير والكثيرون وهذا نتيجة عدم وجود عدالة اجتماعية ووجود نظام رأسمالي بمفهوم خاطئ ونهب أموال البلد نتيجة تركز السلطة في أيدي الحكومة والسماح للقطاع الخاص بالعمل وانتشار الخصخصة والمتاجرة بالأزمات حتى وصلت مصر إلى مرحلة سيئة للغاية غاص فيها الشعب المصري في سلسلة من الفقر والبطالة والبلطجة والتسول وسادت الحياة الاجتماعية في عهد النظام البائد.."..

- في الوقت نفسه بلغ القهر الأمني وتعذيب المواطنين وقتلهم حدّاً غير مسبوق، وكانت واقعة قتل الشاب خالد سعيد على أيدي جنود الشرطة في صيف 2010م، رمزاً إعلامياً لذلك، وبات الشرطي الشريف هو الاستثناء في ظل فساد عام في جهاز الشرطة.. وأضحى "جهاز أمن الدولة" شريكاً فعليّاً في حكم البلاد، يختار كبار المسؤولين وصغارهم، بدءاً من رئيس الوزراء وصولاً لعمال المساجد، ويصدر التقارير الملزمة التي لا تُراجع، وفي كافة مجالات الحياة..

- كان مخطط توريث الحكم لجمال النجل الأصغر لحسني مبارك في مراحله النهائية،

وكان واضحاً من الانتخابات البرلمانية أن النظام يحكم قبضته على البرلمان استعداداً للخطوة الأخيرة في التوريث، وهو ما يثير حنق المصريين ويشعرهم بالمهانة، كأنهم متاع تُنقل ملكيته ويورث من الأب للابن، وفي الوقت نفسه كان الوريث المنتظر فظّاً مكفهر الوجه لا يحظى بأي قبول شعبي إلا من الدائرة الضيقة المستفيدة منه..

ـ تخلى النظام عن حنكته السياسية التي كانت تدفعه لمنح جزء من مقاعد البرلمان والمحليات للمعارضة، فاحتكر في الانتخابات الأخيرة مقاعد البرلمان والمجالس المحلية، بجانب المناصب المهمة في السطة القضائية وفي مؤسسات الدولة، ووازى ذلك الاحتكار السياسي احتكار اقتصادي متنامٍ من فئة المتنفعين التي رباها حسني مبارك تحت مسمى "رجال الأعمال"، وقد انطلق أفراد تلك الفئة يستنزفون موارد البلاد وثرواتها، دافعين النظام لسن القوانين التي تساعدهم في ذلك، وفي إطار ذلك جاءت صفقة تصدير الغاز للعدو الصهيوني، التي حملت استفزازاً مزدوجاً للمصريين، ففضلاً عن تصدير ثروة مصر من الغاز لعدوها، فقد تم ذلك بأبخس الأثمان في وقت تعاني فيه مصر من أزمات في الوقود والطاقة!! ..

ـ على مستوى السياسات الخارجية انحدر النظام المصري إلى أدنى دركات العمالة والتبعية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، تمثل ذلك في موقفه من احتلال العراق ومن المقاومة في فلسطين ولبنان، وحصاره قطاع غزة، وكان عموم المصريين يشعرون بالسخط من تلك السياسات..

ـ جاءت ثورة تونس فمنحت المصريين أملاً في الخلاص، وأشعرتهم بالغيرة والخجل من الشعب التونسي، الشقيق فقد تعود المصريون أن يكونوا السباقين بين الشعوب العربية، وهذه الدفعة المعنوية كانت سبباً في الحماس للخروج يوم 25 يناير، وزيادة عدد متظاهري ذلك اليوم الذي كان إرهاصاً للثورة.

في الوقت نفسه كان النظام يشعر بالتوتر، وكان يريد عبور ذلك اليوم بسلام،

فحاول عدم الاصطدام بالمتظاهرين في بدايات ذلك اليوم، وهو ما ساهم في زيادة الشرارة يومها وفي تضاعف المتظاهرين..

ـ دخلت ساحة التظاهر فئات كانت دوماً بعيدة عنها وعن العمل السياسي عموماً، وهم شباب مشجعي كرة القدم المنظمين، الذين يسمون أنفسهم "الألتراس"، الذين قرروا الاشتراك في مظاهرات 25 يناير، مع ما يتمتعون به من خبرات في مواجهة قوات الأمن المركزي، ورغبتهم في تحديها وكسرها..

لم يكن أحد يتوقع الثورة أو يقف خلفها.. كانت هناك عوامل ذاتية للثورة تراكمت بفعل ظلم واستبداد وفساد سنين.. وكانت تحتاج فقط لتفجير.. وجاء التفجير القوي عبر نجاح ثورة تونس، وعبر تحدي محمد البرادعي للنظام الذي بذر بذرة الأمل في قلوب الجماهير..

هناك من يقول إن أمريكا كانت تدعم منظمات المجتمع المدني وحركات التغيير، طوال السنوات الماضية، وأنها من أمدت تلك الحركات بالدعم الكافي للثورة.. وهذا أمر مردود عليه..

لم تكن الولايات المتحدة لتجد أفضل من حسني مبارك ليحقق أهدافها في المنطقة، وإسرائيل كذلك، وكان مبارك قد نجح في الأشهر السابقة على الثورة في إقناع الأمريكيين بمساندة مخطط التوريث، ودعم نجله جمال، ليكون امتداداً لسياسات أبيه.. ولم يكن الدعم الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني المصري من يوم ما ظهرت تلك المنظمات في مصر إلا لذر الرماد في العيون، ولتحتفظ أمريكا بمظهر الداعم للديمقراطية في العالم، وفي الوقت نفسه تُشعر النظام المصري بأن هناك بديلاً له إن فكر في الخروج عن طاعتها، وهي كانت تعلم أن تلك المنظمات لا تمتلك ثقلاً شعبياً، ولا تعمل وسط الجماهير، وأن تأثيرها قاصر على النخبة التي لا تملك أن تصنع تغييراً..

من المستفيد من الثورة؟

إذا أردنا أن نعرف من المستفيد من الثورة فدعونا نبحث عن المتضرر..

لم تكن أمريكا مستفيدة، ولا الكيان الصهيوني، مطلقاً، من الثورة المصرية، فقد كان العداء للكيان الصهيوني ركيزة أساسية من ركائز الثورة، وفي ميدان التحرير دوت الهتافات ترفض عمر سليمان رئيس المخابرات نائباً للرئيس المصري لأنه عميل للأمريكان..

خسرت الولايات المتحدة نظاماً أنموذجاً في التبعية والولاء لها، وخسر الإسرائيليون كنزاً استراتيجيّاً، وكسب الشعب المصري والفلسطينيون وعموم العرب بالخلاص من حسني مبارك والتطلع لمستقبل يقوم على ثالوث: الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية..

ربما لم تتمكن الثورة من تحقيق كل أو بعض أهدافها لليوم، ولكن يبقى الشعب المصري، ومن خلفه الشعوب العربية هم المستفيدون ـ ولو نظريّاً ـ من أهداف الثورة وشعاراتها، ويكفي تخفيف الحصار على قطاع غزة عقب الثورة، وتخفيف العداء مع إيران، وفتور العلاقات مع الكيان الصهيوني، كمكتسبات سريعة ومبشرة..

إلى أين تذهب الثورة ؟..

الثورة توجهت منذ البداية للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ومعاداة الكيان الصهيوني والتضامن العربي، ربما يحاول كثيرون سرقتها أو حرفها عن هذا المسار، ويلقون مقاومة شديدة من الثوار، ولكن يكفيها أنها أعلنت توجهها هذا وتصر عليه حتى اليوم، ويكفي أن يكون الثوار في الميدان يهتفون للضغط على المجلس العسكري لتحقيق الديمقراطية، وآخرون في الوقت نفسه يحاصرون السفارة الإسرائيلية مطالبين بطرد السفير!!

هناك محاولات لجر الثورة لمستنقع الطائفية.. مثلما حدث في إمبابة وقنا..

وهناك محاولات للالتفاف على الثورة وإفراغها من مضمونها وتحويلها لمجرد محاكمة لحسني مبارك وكبار اللصوص الذين أحاطوا به.. ثم تعود الأوضاع لما كانت عليه.. وهناك مسؤولون في المجلس العسكري وفي الحكومة وفي الهيئات والمؤسسات العامة وفي وزارة الداخلية وأجهزة الأمن يرعون ذلك التوجه حماية لمصالحهم وخوفاً من المساءلة في عهد الرئيس القادم..

هناك سعي أمريكي غربي لشراء الوجوه الإعلامية لشباب الثورة بالتمويل والمنح والمراكز الحقوقية، والدعوات لحضور المؤتمرات والمنتديات ذات الإنفاق السخي، وقد اعترفت الولايات المتحدة بضخ 40 مليون دولار في مصر في الأشهر الأولى التالية على خلع حسني مبارك لأجل هذا الغرض..

كذلك هناك سعي أمريكي لاحتواء قادة المجلس العسكري الحاكم حالياً، وقد تمثل ذلك في اللقاءات الكثيفة التي يعقدها مسؤولون أمريكيون مع أعضاء المجلس، مثل لقاء المشير طنطاوي، رئيس المجلس ونائبه سامي عنان، بالفريق أول كارتر هام، قائد القيادة الأفريقية الأمريكية، والوفد المرافق له يوم 26 يوليو 2011م، ومثل لقاء هيلاري كلينتون بمدير المخابرات العامة المصرية في واشنطن يوم 30 يوليو الماضي، تحت شعار بحث التحول الديمقراطي في مصر..

لقد حاول الأمريكيون السيطرة على الثورة المصرية وهي في ذروتها، عبر ما سموه "الانتقال السلمي للسُّلطة"، وهو ما كان يعني الحفاظ على النظام المصري، مع تغيير رأسه لإرضاء الثوار.. التضحية بحسني مبارك واستبداله بآخر يماثله في سياساته..

لذا عرضوا في ذروة الأحداث مبادرة تقوم على ثلاثة بنود:

- تنحي مبارك وتكليف نائبه بمهام الرئاسة.
- تشكيل حكومة مؤقتة من مختلف الطيف السياسي.
- حل مجلس الشعب وتعديل الدستور وإجراء انتخابات جديدة.

وحين فشل العرض وتحطم على صخرة إرادة الثوار، الذين نجحوا في خلع حسني مبارك، وضع الأمريكيون خطة لاحتواء الثورة وركوب موجتها..

وهنا ننقل عن المناضل اليساري محمد سيف الدولة نص ذلك المحضر الهام للجلسة التي عقدتها إحدى لجان مجلس النواب الأمريكي بخصوص الأوضاع في مصر:

" في 13 أبريل 2011، أدلى جيه سكوت كاربنتر مدير مشروع : "هزيمة التطرف من خلال قوة الأفكار" في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهو المؤسسة الفكرية للوبي الصهيوني في واشنطن بشهادة أمام لجنة تابعة لمجلس النواب الأمريكي حول التحولات السياسية في الشرق الأوسط ، كان أهم ما جاء بها:

أن هناك ثلاث مصالح أمريكية رئيسية في المنطقة هي:

(1) ضمان وصول العالم إلى النفط لتوفير الوقود للصناعة العالمية.

(2) الدفاع عن حق إسرائيل في الوجود وتعزيز السلام العربي الإسرائيلي باعتباره الطريق الأمثل لضمان استمرارها .

(3) تطوير تعاون مستمر مع حكومات المنطقة لمكافحة الإرهاب والأيديولوجية التي تغذيه، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر .

حلفاء أمريكا التقليديون:

وقد تطلب تحقيق هذه الأهداف الرئيسية بناء علاقات مع عدد من الحلفاء الرئيسيين في المنطقة، وعلى رأسهم مصر.

ولفترة بلغت نحو 60 عاماً، فإن المصالح المشتركة المتوافقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ومصر بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، تمكنت من الإبقاء على الوضع الراهن .

ضرورة ركوب موجة الثورات العربية

إن الثورات التي حدثت والتي لا تزال تحدث، تخلق فرصاً جديدة للولايات المتحدة، لكنها تحمل في طياتها مخاطر أيضاً .

وعليه فإن ركوب موجة الثورات الحالية ضروري، وسيتطلب إبداعاً وموارد وقدرة على إقناع حلفاء قلقين بأنه يتعين التحكم في التغيير، وليس إيقافه أو التراجع عنه .

تقرير عن الأحوال الحالية في مصر:

- إن العامل الرئيسي لإدارة التحولات السياسية بنجاح عبر المنطقة يكمن في مصر .
- مع العلم بأنه سيتم استبعاد مصر من المعادلة الإقليمية بصفة مؤقتة حيث ستبقى مشغولة بسياساتها الداخلية في المستقبل القريب .
- أكد عدد من رجال الأعمال البارزين في مصر أنه ستكون هناك تحديات حقيقية على المدى القصير لاستقرار الاقتصاد وتأمين منطقة سيناء .
- كما أن مصر الديمقراطية قد لا تتوافق في رؤيتها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل حول الحصار على غزة.
- بيد أنه لا يوجد أي شخص ممن تحدثت إليهم في رحلتي الأخيرة يدعم أو يؤمن بأن مصر سوف تلغي معاهدة السلام مع إسرائيل أو يتصور وقوع حرب مع إسرائيل .

توصياته للإدارة الأمريكية:

- يتعين على الإدارة الأمريكية أن تتيقظ للمخاطر التي تشكلها جماعة الإخوان وحلفاؤها على المصالح الأمريكية الحيوية .
- وعليها أن تنخرط بعيدا عن الملأ مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر بشأن عناصر التحول السياسي التي من شأنها أن تقوي دون قصد الاحتمالات السياسية لهذه الجماعة.

• أما على المستوى العلني فيتوجب على الإدارة الأمريكية، أن ترسل الإدارة الأمريكية رسالة واضحة إلى النخبة السياسية وجمهور الناخبين في مصر بذات المعنى.

• وعليها أن تتحفظ في أي تصريحات قد تصدرها على سبيل الاحتياط أو المجاملة للإخوان، حتى لا تفسر خطأً من الناخب المصري العادي أن الولايات المتحدة لا تمانع في انتخابهم .

• كما يجب علينا أن نعلن بوضوح أننا ندعم أيضاً حكومة تفي بالتزاماتها الدولية .

• وتكافح الإرهاب في كافة صوره وأشكاله .

الحوافز المقترحة:

ومن المهم أيضاً أن تعمل الإدارة الأمريكية الآن على خلق حوافز لتشجيع المصريين على اختيار نوع القيادة التي يمكننا أن نبني معها علاقات جديدة ودائمة .

• مثل مفاوضات لاتفاقية تجارة حرة.

• وتوسيع برنامج "المناطق الصناعية المؤهلة ـ الكويز".

• منح قرض مبكر مضمون بالأصول المصادرة للنظام القديم (طرح سمير رضوان في حكومة شرف المستقيلة نفس هذه الفكرة وكأنها من بنات أفكاره)!!!!!

• التوسع بشكل كبير في الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية التقليدية التي تدعم الديمقراطية، مثل المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي من خلال "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط" أو "الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية."

• يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تسعى للمساعدة في دعم الديمقراطية من خلال أدوات إعلامية جديدة (صحف وفضائيات جديدة)..

كتالوج الفوضى الخلاقة :

إذن فالثورة المصرية جاءت خارج إطار مخطط الفوضى الخلاقة، وخارج كل

التوقعات والطموحات، حتى لمن قاموا بها.. ولمزيد من التأكد دعونا نطبق كتالوج الثورة الخلاقة على الثورة ونرَ النتيجة:

ـ الطائفية:

يقوم سيناريو الفوضى الخلاقة كما أسلفنا على اللعب على العامل الطائفي، وقد اختفى هذا العامل تماماً في الثورة المصرية، فلم ترفع شعارات طائفية أو مذهبية، بل رأينا المسلمين والمسيحيين معاً في الميدان يصلون ويهتفون بسقوط النظام..

وفي ذروة الانفلات الأمني لم تتعرض كنيسة واحدة لأي حادث اعتداء، بل تولى المسلمون حماية الكنائس وتأمينها..

ـ التقسيم:

التقسيم هدف من أهداف الفوضى الخلاقة، التقسيم السياسي والطائفي، وهذا ما لم يحدث خلال الثورة، فلم تكن هناك دعاوَى للانفصال السياسي عن الدولة، ولم تكن هناك بوادر لأي تقسيم من أي نوع، بل توحد المصريون الثائرون على هدف واحد ومنهج واحد في الثورة.

ـ الولاء للخارج

على عكس ما حاول النظام أن يروج عن وجود "أجندات" أجنبية وعناصر من الخارج وراء اعتصام ميدان التحرير، كان العداء للولايات المتحدة والكيان الصهيوني ظاهراً في ميدان التحرير وباقي الميادين طوال أيام الاعتصام، وفي المليونيات التي أعقبت خلع الرئيس المصري ظل ذلك العنصر واضحاً، وكان إيقاف تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني من المطالب الحاضرة دوماً والرئيسية في الميدان.

ربما قصد الأمريكيون أن يصنعوا في مصر "فوضى خلاقة" ولكنهم لم يتوقعوا يوماً "ثورة خلاقة"..

شهادة غربية

دعونا نستشهد شاهدين أحدهما كاتب بريطاني والآخر أمريكي، كتب أولهما عن الثورة المصرية قبل أن تقع، والآخر عنها بعد وقوعها:

ربما يكون الكاتب البريطاني جون برادلي، الخبير في شؤون الشرق الأوسط ، هو الكاتب الغربي الوحيد الذي استبق الحدث الجلل الذي هز العالم ، وتنبأ بثورة 25 يناير قبل وقوعها بوقت طويل، من خلال رحلة بحث مضنية تحمل قراءته للواقع، واستقراءه للمستقبل المنظور.. صحيح أن هناك كثيرين غيره تنبأوا ، إلا أنه أصدر كتابه الذي فاجأ به العالم قبل ثلاثة أعوام، وتنبأ فيه بثورة جديدة في مصر تخسر فيها أمريكا هيمنتها على أكبر دولة عربية ومن ثَمَّ على الشرق الأوسط .

في الكتاب الذي يحمل عنوان: "داخل مصر: أرض الفراعنة على شفا الثورة"، يقول جون برادلي إن مصر أصبحت في انتظار "ثورة مضادة" لثورة الضباط الأحرار التي شهدتها مصر في يوليو عام 1952 ، وسيتمكن الشعب من خلال ثورته من تصحيح أخطاء ثورة يوليو.

ويصف الكتاب، مصر بأنها "أكثر دولة عربية يشيع فيها التعذيب والفساد.. وتنشغل فيها عائلة الرئيس بحل أزمة الخلافة. بينما الإسلاميون، الذين تم تأديبهم، ينتظرون في الكواليس بفارغ الصبر من أجل فرصة للحصول على السلطة".

ويشير برادلي إلى أن: " (الإخوان المسلمون) نجحوا في إعادة تأهيل جماعتهم في السبعينيات، عندما كان الاقتصاد المصري يعاني بقسوة، فهاجروا للخارج، حيث اطلعوا هناك على الإسلام الأصولي، ثم عادوا إلى مصر مفعمين بالحماسة الدينية لتغيير المجتمع الذي أفسدته التعاليم الغربية" .

ويصف برادلي في كتابه ـ الذي صدر في الولايات المتحدة في الخامس من أبريل عام 2008 عن دار نشر "بالجريف ماكميلن " في 242 صفحة ـ المجتمع المصري بأنه بدأ في

"التحلل والذوبان ببطء" بسبب :" عاملين توأمين هما: ديكتاتورية عسكرية قاسية ، وسياسة أمريكية فاشلة في الشرق الأوسط".

ويقع الكتاب في ثمانية فصول هي: الثورة الفاشلة، الإخوان المسلمون، المسيحيون والصوفيون في مصر، البدو وسيناء، التعذيب، الفساد، ضياع الكرامة في مصر، ومصر بعد مبارك.

ويتصدر الكتاب عبارات قليلة للمؤلف المصري علاء الأسواني صاحب رواية عمارة يعقوبيان بالإنجليزية، يقول فيها إن جون برادلي هو كاتب يبحث عن الحقيقة في بلاد عربية يحكمها طغاة، وإن "كتاباته جريئة وضرورية من أجل فهمنا للحقيقة خلف الصورة المزيفة الحكومية لمجتمعاتنا".

ويكتب المؤلف عن لقاءات له في مقهى "الندوة الثقافية" بباب اللوق والذي يجمع الليبراليين من المفكرين والمثقفين المصريين.

ويذهب الكاتب في كتابه إلى وصف المعارضة المصرية بأنها "متواطئة" مع النظام الحاكم، وتتخبط معه بلا هدف .

ويقول برادلي إنه ورغم بعض النجاحات الاقتصادية فإن السواد الأعظم من المصريين لم يستفد من عوائدها، التي اقتصر توزيعها على المقربين من نظام مبارك، مما يزيد من تنامي مشاعر الغضب ضد النظام، وتحوله إلى بالون يتمدد، ولا طاقة لأحد وأولهم مبارك نفسه للحيلولة دون انفجاره.

يقول برادلي إنه ومن خلال زياراته المتكررة لمصر:" رأى عشرات الملايين يتم ضخها لإقامة شبكات كهرباء متطورة، ومياه شرب تلتزم معايير السلامة الصحية، وصرف صحي على أعلى مستوى، فقط من أجل القرى السياحية والفنادق الفاخرة، التي يستخدمها السياح الأجانب والأغنياء المصريون فقط، حين يموت آلاف المصريين كل عام نتيجة تلوث مياه الشرب التي تضخها حكومة مبارك إلى منازلهم".

ويقول المؤلف: " إن حزب مبارك الديمقراطي الحاكم ليست له صلات حقيقية بالناس ، وليس له حتى وجود حقيقي في الشارع، وإن نظام مبارك لا يمتلك الخصائص التي أبقت السوفييت أو الحزب الاشتراكي الصيني في الحكم، فليس لدى الحزب أي سبب في الوجود سوى التشبث بالسلطة، ومع غياب أي نوع من الشرعية فإن ما يبقيه في الحكم هو التخويف، والترهيب، حيث كان يقوم بنشر ثقافة الخوف بين شتى طبقات المجتمع، ومن أعلاه إلى أسفله، في الوقت الذي كان يغذى فيه الفتنة بين المسلمين والأقباط".

ويقول برادلي إنه: " من بين العوامل التي ستعجل بانفجار الثورة الغضب الشعبي لرؤيته رجال أعمال مصريين - متفرنجين - يسرقونه تحت مسمى تحرير الاقتصاد وفتح البلاد للاستثمار الأجنبي". وقال برادلي :" كل هذا يذكرنا بإيران في الأيام الأخيرة للشاه".

وقال الكاتب إن الولايات المتحدة تلعب دوراً أساسياً في رسم السياسات الداخلية المصرية الحالية " تماماً كما تحكم الإنجليز في الخزانة المصرية وتدخلوا في قرارات الحكومة، وكان لهم وجود عسكري".

وكان برادلي قد أعلن ـ وقت صدور الكتاب - أن ناشره أبلغه بأن الجامعة الأمريكية في القاهرة أوصت على 50 نسخة من كتابه لكنها ألغت الطلبية بعد ذلك بساعات، بعد أن أبلغتها أجهزة الرقابة المصرية أن الكتاب ممنوع في مصر.

وبعد أن بدأت ثورة شباب 25 يناير تظهر الآن على طاولة المؤرخين العالميين.. الكل يحاول جاهدا أن يفسر الحدث الجلل الذي هز العالم .. الكل يريد أن يدلي بدلوه في دراسة ما حدث، حتى لا يخرج كمؤرخ من التاريخ .. البعض يركز على الأسباب ، والبعض يقوم بعملية تأصيل للحدث.. والبعض الآخر يركز على أوجه الاختلاف بين 25 يناير، وسائر ثورات التاريخ، ويرى أنها كثيرة كثيرة .

المؤرخ الأمريكي البروفسور جيمس.د.لاسوير أستاذ التاريخ بجامعة "نبراسكا"، ومؤلف كتاب "الجزائر منذ 1989: بين الإرهاب والديمقراطية"، بدأ تأريخه للثورة المصرية انطلاقاً من مقال مطول نشرته مجلة " فورين أفيرز " الشهيرة، التي تعد كبرى

الدوريات السياسية المتخصصة في العالم، وتنشر للنخبة من مفكري باحثي ومؤرخي وكُتاب العالم.

يقول د. لاسوير في البداية: " وصل حسني مبارك السلطة في وقت كان يرى فيه الزعماء في بلاده - في عصر ما بعد الاستعمار- ضرورة إقامة دولة قمعية قوية لتأمين عملية التحرر الوطني. ولكن هذه الحقبة انتهت بخروج مبارك من السلطة.

ويقول: "نعم هذه الحقبة انتهت، ولكن السؤال: هل يلقى حكام المنطقة نفس مصير مبارك؟"..

ويمضي د.لاسوير فيقول :" تعهد جمال عبد الناصر في عام 1952م بنقل مصر إلى مرحلة ما بعد الاستعمار، عندما استولى على الحكم من أيدي الملكية المصرية والإمبراطورية البريطانية. وكما كتب ناصر في مذكراته (تحرير مصر): الثورة حققت آمال وطموحات الشعب المصري منذ بدأ يفكر جديا في العصر الحديث، في أن يسعى لتقرير مصيره بنفسه، وأن يحكم نفسه بنفسه، وقد حول هذه الآمال والطموحات إلى واقع من خلال ثورته في عام 1952م" .

وهنا يتوقف المؤرخ الكبير فيقول :" ولكن للأسف فبعد مرور أكثر من 50 عاماً، لا يزال المصريون يحاولون تقرير مصيرهم بأنفسهم، والآن ومع الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، تعود طموحات وآمال المصريين مرة أخرى ومن جديد، وكما حدث في عام 1952م، إلى أيدي الجيش.

لقد كان مبارك في الرابعة والعشرين من عمره عندما تولى ناصر السلطة. وكان واحداً من جيل قادة العالم الثالث، جاء بشعارات قومية معتبراً القومية ضرورة، واستخدم الجيش لتأمين الوحدة الوطنية، على حساب الحريات المدنية.

وعندما تولى مبارك السلطة بعد اغتيال الرئيس أنور السادات، قام بطي إصلاحات السادات السياسية الداخلية، وقمع معارضيه السياسيين، وخاصة الإخوان المسلمين".

ويرى د.لاسوير أن شباب 25 يناير المتظاهرين "الذين امتلأ بهم ميدان التحرير كانت لديهم جميعاً رؤية مختلفة للقومية، والجيش، والتكنولوجيا، والإيديولوجيا، والأهم الحقبة التاريخية. في الوقت الذي تبني فيه مبارك أيديولوجية عفا عليها الزمن، ولم يتسامح مع رغبتهم في التغيير السلمي، أو حتى حقهم في النقاش، ولم يبد رغبة في التغيير ليسقطه الشباب في أعين العالم، ويدفعوه لإدانته ومطالبته بالتنحي عن السلطة".

والحقيقة ـ كما يقول د.لاسوير- أن "مبارك افتقد في تعامله مع شباب 25 يناير للحس التاريخي، فوقف متصلباً كالصخر، دون أن يقدم على الخطوات الواجبة، فلقي المصير الذي كان يتعين عليه ببساطة، أن يتوقعه، لأن هذا المصير معروف مسبقا بحكم قراءتنا للتاريخ".

ويقول د.لاسوير إن هناك حكاما كثيرين في الشرق الأوسط وخارجه يفتقدون الحس التاريخي كما مبارك، وكنتيجة لذلك فإنهم ، كما مبارك أيضا - يفتقدون القدرة على التواصل مع الشباب المطالبين بالإصلاح السياسي.

لم يستطع مبارك قراءة ما حدث مع زين العابدين بن على في تونس (74عاما) وهروبه في النهاية إلى المنفى، ولم يمتلك الحس التاريخي لتفادي تكرار مأساته.

ويقول د.لاسوير إن مشكلة هؤلاء الرؤساء من أمثال مبارك أو ـ كما يصفهم - "رؤساء مدى الحياة" أنهم لا يرون الواقع، ويصرون بفعل الغمامة التي تغطي عيونهم ـ بفعل غطرستهم، وانتفاخهم بسلطاتهم المطلقة ـ على أن أي انتفاضات على حكمهم هى مؤامرة، فيعجزون عن اتخاذ ما ينبغي عليهم اتخاذه، وأنهم يلعبون على حبال الخارج، ولو كان لديهم الحس التاريخي، لأدركوا أن قمعهم للمتظاهرين من أجل الحرية والديمقراطية، كما فعل مبارك، ومن قبله بن على في تونس، والآن القذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن ، سينسف كل ادعاءاتهم بوجود مؤامرة في الداخل أو الخارج على أنظمة حكمهم، أو لضرب الاستقرار في بلادهم .

ويتوصل د.لاسوير إلى أن الإطاحة بمبارك من الحكم في مصر، وسقوط نظامه

سيؤذن لحقبة جديدة في مصر، وإن كانت تشبه حقبة ما بعد الاستقلال، إلا أن الحقبة الجديدة ستشهد أول دولة مصرية ديمقراطية، تتطهر من كل خطايا الحقبة الأولى وأولها إقامة دولة بوليسية قمعية امتدت حتى أجبر شباب ميدان التحرير مبارك آخر رؤساء حقبة ما بعد 52 على التنحي.

(ب) الثورة التونسية :

ما قلناه عن الثورة المصرية يمكن أن نكرره في الحالة التونسية، فقد جاءت الثورة التونسية خارج كل السياقات والتوقعات، أشعلتها حادثة انتحار الشاب البوعزيزي، وانتقلت الشرارة إلى أرجاء تونس، وحين تدخل "بن علي" بوعوده الإصلاحية كان الأوان قد فات، والسقف قد ارتفع، وظهرت الكلمة السحرية لأول مرة: الشعب يريد إسقاط النظام..

لم يكن بن علي يوماً عدوّاً للغرب، أو حليفاً للمقاومة المسلمة العربية، أو متمسكاً بدينه وهويته، ولم يكن الخلاص منه في صالح أحد: فقد أثبت ولاءه لأوربا بسياساته العلمانية التغريبية المحاربة للهوية الشرقية الإسلامية، وأثبت ولاءه للأمريكيين بمشاركته فيما يسمى "الحرب على الإرهاب"، وأقام علاقات سرية مع الإسرائيليين حتى شهد عهده ازدهاراً في السياحة الإسرائيلية لتونس.

وبحسب "كلود سينبون" مؤرخ مجموعة يهود تونس كان هناك "ما لا يقل عن ثمانية آلاف إسرائيلي يزورون تونس كل سنة، وغالبا ما يكون هناك بينهم مسؤولون".

لذا فإن مسؤولي الكيان الصهيوني لم يخفوا مخاوفهم من صعود الإسلاميين في تونس، واحتمال انتقال عدوى الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت ببن علي إلى دول عربية أخرى في المنطقة.

فها هو سيلفان شالوم، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي يعرب عن تخوفه الكبير من أن تعود "الحركات الإسلامية التي كانت تعتبر حتى الآن خارجة عن القانون" بقوة إلى تونس.

ولم تكن تونس، بخلاف الجزائر مثلاً، تعاني احتقاناً طائفياً أو عرقياً يغري بتغذيته بهدف تقسيمها وتفتيتها، بل كانت قاعدة من القواعد الغربية المستقرة في شمال إفريقيا.. وإذا طبقنا المعايير التي تقوم عليها الفوضى الخلاقة على الثورة التونسية فسنجد أنها جاءت خارج ذلك السياق..

فلا طائفية في الثورة..

ولا نوازع انفصال وتقسيم..

ولا ولاء للغرب..

بل مطالب سياسية واجتماعية عادلة من شعب عانى أشد أنواع الكبت والتغريب طوال ربع قرن من الزمان في عهد بن علي ومن قبله الحبيب بو رقيبة..

لقد كان محمد البوعزيزي الشرارة التي أشعلت الثورة التونسية..

بوعزيزي - 26 عاماً - خريج جامعة، ظل عاطلاً عن العمل لسنوات. ولم يجد سوى العمل بائعا متجولاً على عربة تُدفع باليد.

صادرت السلطات البلدية التونسية عربته اليدوية التي يبيع عليها الخضراوات والفواكه، فذهب لإدارة البلدية ليشكو ويحاول استردادها لأنها كل رأس ماله الذي يقتات منه هو وأسرته، فصفعته إحدى الشرطيات، فخرج من مبنى البلدية وأضرم النار في جسده وتوفي بعد أسبوعين، عقب أن زاره بن علي في المستشفى.

كان البوعزيزي القشة التي قصمت ظهر البعير في دولة يصفها أحد الكتاب بقوله[1]: "لقد كانت الدولة التونسية دولة أمنية بامتياز، حيث كانت التقارير السنوية التي تصدرها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والمنظمات الحقوقية الدولية، كمنظمة العفو الدولية والمنظمة العالمية لحقوق الإنسان وهيومن رايتس ووتش وصحافة بلا حدود وغيرها ، كانت تصنف تونس من الدول العربية الأولى التي تصادر الحريات وتنتهك حقوق الإنسان وتمنع الأحزاب السياسية المعارضة من التنظيم والعمل

الشرعيين، وتضيق الخناق على العمل النقابي والحقوقي والجمعوي، وتتدخل في شؤون الصحافة والقضاء حيث كانت الصحافة كلها تقريبا تابعة للدولة وللحزب الحاكم تمجد أعمالها ولا تغطي سوى تحركات الرئيس وطاقمه الحكومي والوزاري وأنشطتهم الرسمية وسفرياتهم، وممارسة الدعاية لما يسمى بالإنجازات الاجتماعية والتطور الاقتصادي والنهضة الحداثية التي تعرفها البلاد، وحيث كان القضاء يتميز بتبعيته المطلقة لوزارة الداخلية ويعمل وفقا لأوامرها وتوصياتها ويستعمل كأداة لتصفية الحسابات مع المعارضين السياسيين والنقابيين والحقوقيين حيث تفبرك لهم المحاكمات وتلفق لهم التهم ليتم الزج بهم في السجون والمعتقلات لقد كانت تونس بالنسبة للعديد من الدول الغربية والمتبعين المتخصصين ومؤسسات الرصد السياسي الدولية بعيدة عن أن تكون دولة مؤهلة لإحداث التغيير السياسي والاجتماعي حتى ولو كان إصلاحيا ومحدودا . فلقد كانت كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية توحي بالاستقرار الاجتماعي ، وبأن الوضع العام لا يعاني من أي خلل يمكن أن يساهم بهذا الحد أو ذاك في خلق احتقان شعبي وتوتر اجتماعي باستثناء تلك الانتقادات المألوفة التي كانت تخص الوضع السياسي المتشنج والسلطوية المفرطة والانحباس الحاد الناتج عن تكميم الأفواه ، والتي كثيرا ماتناولتها – إلى حد الملل – كل المنابر الإعلامية الدولية والإقليمية ، والتي ما لبث النظام المتعفن يصم آذانه لعدم سماعها ، والتي ما فتئت تنبه لخطورتها المحدقة كل المنظمات الحقوقية الدولية التي كانت تستشعر النظام بضرورة الانفتاح السياسي وعدم التهور وركوب حماقة الاستبداد والطغيان إلى مداه الأبعد ، واستصغار كل المؤشرات التي كانت تعطي إشارات واضحة لتعاظم السخط الجماهيري وتوسع دائرة الناقمين على التوجه السلطوي للحكم والذي ما فتئ يضيق الخناق أكثر فأكثر على رقبة المواطنين والهيئات .."..

ربما كان الرهان الغربي في الحالتين المصرية والتونسية على احتواء الثورة وتوجيهها في الوجهة التي تخدم المصالح الغربية، أو لا تتعارض معها على الأقل..

وربما حاولت فلول النظام السابق اللعب بورقة الطائفية في مصر، مثلما حدث في أحداث كنيسة إمبابة وقرية أطفيح، وربما حاول بعضهم الوقيعة بين الشعب المصري وقيادات جيشه، وهو ما يخدم في نتائجه سيناريو الفوضى الخلاقة، وربما سعت الدول الغربية لاحتواء الثورة المصرية بشراء الناشطين ومشاهير الثوار عن طريق التمويل السخي، ولكنها تبقى في سياق المحاولات لتوجيه الثورة لا لصنعها..

كذلك الأمر في تونس: محاولات التفاف وتطويق من عملاء الغرب وفلول النظام القديم، ومحاولات تطويق وتطويع وشراء ذمم وولاءات من الخارج، ويبقى الشعب التونسي الأصيل في المواجهة..

في بدء الثورة الشعبية في مصر وتونس وقفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب زين بن على وحسني مبارك، وأعلنت صراحة أنهما حليفان استراتيجيان للولايات المتحدة الأمريكية معتقدة فشل الثورة وانتكاستها، غير أنها تورطت في موقف غير مدروس وتحليل غير واقعي لطبيعة الثورة ومداها فاستمرار الثورة في هذين البلدين أكد فشل المخططات الاستعمارية ودحض رؤاها.

وعندما اشتدت التظاهرات والهتافات المطالبة بإسقاط النظامين الفاسدين والمطالبة بمقاضاة الفاسدين الذين أهدروا المال العام وكونوا حشوداً من العاطلين وبؤراً للفساد والنهب والسلب والجوع والفقر، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى لسان أوباما الادعاء بتبني مطالب الجماهير والإيعاز إلى حكومتي مصر وتونس بالانصياع إلى مطالب المتظاهرين .

وعندما اشتد عضد المتظاهرين حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تدس أفراداً يؤيدون حكم زين بن على وحسني مبارك على شكل تظاهرات مفبركة ومسيسة وشجعت على الاحتدام بين الجماهير الرافضة والقلة الخانعة، وتأتي معركة الجمل في مصر خير دليل على ذلك.. غير أن وحدة الصف في تونس ومصر أدت إلى انهيار صف المؤيدين من المرتزقة والمغرَّر بهم، وإلى استمرار التظاهرات المطالبة بإسقاط النظامين الفاسدين وأجهضت هذا المخطط وهزمت القائمين عليه.

وعندما شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بفشل مخططاتها لجأ أوباما إلى دعوة زين بن علي وحسني مبارك إلى الإعلان عن عدم ترشيح نفسيهما لولاية جديدة، غير أن ذلك لم ينطل على جماهير تونس ومصر واستمرت مطالب الجماهير بإسقاط الحكومتين الجائرتين وتأسيس حكم وطني ديمقراطي يقوم على أساس إرادة الشعب.

وعندما صمد التونسيون والمصريون وتفاعلت الثورة مع هموم الجماهير الواسعة تنحى زين بن علي وهرب مع عائلته خارج البلاد كما تنحى حسنى مبارك عن السلطة بشكل أفشل نوايا ومخططات الاستراتيجية الأمريكية إزاء إصرار التونسيين والمصريين وثباتهم على قيم العروبة الرافضة للذل والظلم والفساد والدكتاتورية .

وبعد كل الذي جرى تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استبدال وجه بوجه وحاكم بحاكم من خلال النفوذ داخل السلطات الجديدة في تونس ومصر بفرض تهميش مطالب المتظاهرين الذين ثاروا على الفساد والظلم والدكتاتورية، ولا يزال الصراع قائما بين السلطة التي خلفت زين بن علي وبين السلطة التي جاءت بعد حسني مبارك وبين الجماهير الثائرة..

(جـ) الثورة الليبية:

أتيح للحديث عن الفوضى الخلاقة مجال أوسع في الثورة الليبية، لأكثر من سبب، على رأسها تدخل قوات الناتو لجانب الثوار، وتركيز النظام الليبي في دعايته على "المؤامرة الغربية" التي تستهدف إسقاطه، فما حقيقة ارتباط الثورة الليبية بسيناريو الفوضى الخلاقة؟

بادئ ذي بدء لا جدال في أن النظام الليبي - الذي بدأ في الانهيار أثناء كتابة هذه السطور - هو نظام سلطوي، تحت سلطة ونفوذ رجل واحد وعائلته وأعوانه منذ أكثر من أربعة عقود، وأن الشعب الليبي محروم من الديمقراطية الحقيقية، ومن دولة المؤسسات التي أصبحت سمة العصر.

بجانب الاستبداد السياسي الذي يولد القهر والكبت، هناك الفساد المالي البادئ من الأسرة الحاكمة مروراً بموظفيها ومسؤوليها، ويكفي أن نعلم أن ليبيا احتلت المرتبة رقم 131 عالمياً من بين 180 دولة في مستوى الفساد فيها!!..

هناك أيضاً الفقر، فمخطئ من يظن أن ليبيا تتمتع بمستوى اقتصادي واحد في ولاياتها، أو أن جميع مواطنيها يعيشون في رفاهية ويسر، فهناك فقراء في ليبيا خاصة في الشرق حيث بدأت الثورة..

والأهم والأخطر أن ليبيا تقع جغرافيا بين مصر وتونس، وما كان لرياح الثورة أن تصل إلى مصر دون أن تمر بليبيا وتترك فيها آثارها..

لئن كان المصريون شكوا من بلوغ حكم حسني مبارك السنة الثلاثين، وإن كان التونسيون ضاقوا بأربع وعشرين سنة قضاها بن على رئيساً لبلادهم، ففي ليبيا حاكم يحكم منذ اثنتين وأربعين سنة، ولا يزال شاباً بالمقارنة بين على وحسني مبارك، وهو مثلهما يخطط لتوريث الحكم واستمرار آله يحكمون ليبيا..

هناك من يقولون إن الليبيين يعيشون في رغد من العيش، لذا فلا عذر لهم في القيام بثورة، وحتى لو صح ذلك فمتى كانت الثورة من أجل لقمة العيش فقط؟ أوَ لاَ تستحق الحرية والكرامة أن يضحي المرء من أجلها بحياته ورغد عيشه؟!

دعونا نتأمل ما حدث في ليبيا :

بدأت الاحتجاجات الليبية بدعوة عدد من الشباب ليوم غضب يوافق السابع عشر من فبراير 2011م. وأعلن المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية وناشطون ليبيون انضمامهم ليوم الغضب الليبي، كما أيد الدعوة أيضا المعارضون الليبيون في المنفي. ثم ساند عدد من القبائل تلك التظاهرات. ومن ضمن القبائل التي انضمت إلى الاحتجاجات: قبيلة ورفلة (وقد انضمت إلى الاحتجاجات يوم 20 فبراير 2011 وهي أكبر قبائل ليبيا)، وقبيلة ترهونة، وقبيلة الزوية في جنوب ليبيا في المناطق النفطية، وقبائل

الطوارق في الجنوب، وقبيلة الزنتان، وقبيلة بني وليد، وقبيلة العبيدات، وأخيرا قبيلة المقارحة، وقبيلة أولاد سليمان. وحتى قبيلة القذاذفة، التي ينتمي إليها القذافي، بدأت تشهد انشقاقات واضحة، منها مثلا استقالة أحمد قذاف الدم..

رفعت المظاهرات العلم الليبي المستخدم في الحقبة الملكية التي امتدت ما بين ١٩٥١ وحتي انقلاب القذافي في عام ١٩٦٩ . وكان من غير المتوقع أن يلعب الجيش الليبي دوراً حاسماً في الأحداث، حيث عاني طوال حكم الزعيم القذافي إهمالاً، لخوف الأخير من قيامه بانقلابات، ولم يزوده إلا بأسلحة قديمة، ولم يقدم له الذخيرة اللازمة، وركز القذافي على الميليشيات والقوات الخاصة التي تعرف بالكتائب، التي يقودها الموالون له .

لم تتركز الاحتجاجات الليبية في ساحة واحدة، أو حتى ساحات، ولكن الدولة ككل مثلت ساحة للكر والفر بين القذافي والثوار. فبعد تحرير بني غازي من قبل الثوار، تم تشكيل 'المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ليكون الممثل الشرعي للشعب الليبي وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة. وسارع الثوار إلى السيطرة على مناطق أخرى في مدينة الزاوية ومدينة رأس لانوف النفطية ذات الأهمية الشديدة بسبب وجود العديد من آبار النفط بها .

وقد استخدم القذافي والميليشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة، والقذف الجوي، والدبابات لمواجهة الثوار ولاستعادة المناطق التي تم تحريرها. كما لجأ القذافي إلى استجلاب مرتزقة من الدول الإفريقية المجاورة من أجل محاربة الثوار. وقد أدت المواجهات بين ميليشيات القذافي والقوي المناهضة له إلى سقوط آلاف القتلى والجرحى. وقد أدانت الدول الغربية والأمم المتحدة بشدة ما قام به القذافي تجاه المدنيين، وهو ما لم يحدث بالنسبة لأية دولة عربية أخرى شهدت تظاهرات. بل والأكثر من ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية أكدت أنها ستخضع الزعيم الليبي للتحقيق بسبب جرائم ارتكبتها قواته، ومع اعتراف فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت كممثل شرعي للشعب الليبي،

وموافقة مجلس الأمن وقادة الغرب على تطبيق الحظر الجوي على ليبيا، بتأييد من جامعة الدول العربية، دخلت القضية الليبية منعطفا آخر..

وإذا ما صدقت تسمية "ثورة أيام الغضب" بصدد ما تشهده المنطقة العربية الآن، فهو يصدق على ثورة شعب ليبيا أكثر من سواه، حيث هيّج الاستبداد الشاذ فيها، على امتداد حياة جيل بأكمله وزيادة.. هيّج الغضب الشعبي، وزاده اشتعالاً، يوما بعد يوم، ساعة بعد ساعة.. حتى بلغ درجة الانفجار الحتمى.

يمكن تعداد قائمة لا نهاية لها حول ما شهدته ليبيا من مظالم معيشية، واعتقالات وتعذيب، واغتيالات وقتل، وتشريد وحرمان، وانتهاك للكرامة الإنسانية ومختلف الحقوق والحريات، وتطاول أصاغر المتفعين على كبار الأساتذة والعلماء.. ومن استهانةٍ لا تنقطع بإنسانية الإنسان.

جميع ذلك يراكم أسباب الثورة لدى كل شعب أبيّ، كما يراكمها الأسلوبُ المتبع في كثير من البلدان تحت حكم الاستبداد من تبجيلٍ للزعيم الفذ، والبطل الملهم، والحاكم "المعصوم".. وقد واجه شعبُ ليبيا ما يزيد على جميع ذلك أضعافاً مضاعفة، وما يفسّر الغضب الثائر الآن بعد أن تراكم طويلاً.

إذن كانت هناك بذور ثورة في ليبيا، وعوامل كامنة تنتظر التفجير، وبالفعل حدث الانفجار في منتصف فبراير 2001م، وبدأت الثورة، وكان يمكن أن تسير الأمور على النحو الذي سارت عليه في تونس ومصر، لولا تدخل قوات حلف الناتو.. وتحول المعادلة البسيطة من شعب ثائر وحاكم مستبد يقمع الثورة بقوة، إلى معادلة مركبة تتكون من ثوار وتدخل أجنبي غير بريء (الناتو)، وحاكم مستبد لبس مع التدخل الأجنبي لباس المقاوم الوطني للاحتلال..

لقد أدى تدخل الناتو وقبول الثوار بذلك التدخل لتعقد المسألة، فالناتو لم يتدخل

حباً في الثوار، ولا إيماناً بالحرية، بل طمعاً في النفط الليبي وفي إيجاد موطئ قدم راسخة في ليبيا، والقذافي الذي يرفع شعار المقاومة للاحتلال الأجنبي ساهم بمذابحه ووحشيته وتشبثه المجنون بالسلطة في إتاحة الفرصة للتدخل الأجنبي، والثوار بضعفهم المادي والتسليحي وانعدام خبراتهم وتعجلهم واندساس بعض عملاء الغرب بينهم رضوا تشويه وجه الثورة الليبية بالاستعانة بالقوات الأجنبية..

والقوات الأجنبية بدورها رغم قدرتها على حسم الصراع في فترة وجيزة لصالح الثوار، فإنها تتعمد الإطالة بغرض تدمير أكبر قدر ممكن من بنية الدولة الليبية، لتكون المؤسسات الغربية هي الأولى في صفقات الإعمار بعد انتهاء الصراع، ولترتفع في الوقت نفسه فاتورة وتكاليف الحرب التي سيسددها الليبيون..

هنا تطل الفوضى الخلاقة بوجهها، فقد أتيح لها أن تجد فرصة للعمل، عبر قوات الناتو والتدخل الغربي، وهنا يجد المدافعون عن القذافي (امتناناً لعطاياه ومنحه) الفرصة لتبرير مسلكهم بأنهم ضد التدخل الغربي في ليبيا، وضد محاصرة مصر بقوات أمريكية غربية من الغرب والشرق، وأنهم مع القذافي في تصديه للاستعمار الغربي..

إن كان الصراع في مصر وتونس صراعا ناعما بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة، التي تخدم المصالح الغربية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فإن الصراع في ليبيا صار بين خيارين أحلاهما مر: استبداد يرفع شعار المقاومة للاحتلال ويستعين بالمرتزقة في قتل شعبه وترويعه وتطويعه، وغزو غربي يرفع شعار الحرية ويساند الثوار في مواجهة الطاغية.. وتقف الشعوب العربية في انتظار القوة الثالثة.. قوة الشعب الليبي الوطنية الأصيلة التي تنهض فتحسم ذلك الصراع لصالحها وتتخلص من المستبد وأعوانه كما تتخلص من الغزو الغربي وأعوانه..

ثورة أم فوضى خلاقة ؟

إن مؤشرات الثورات فى مصر وتونس وليبيا تقول حتى الآن إنها لم تكن ثورات حزبية ولا طائفية، ولا ثورات الفقراء الجياع ساكنى العشوئيات، ولكنها ثورات الشعوب من كل الأطياف، قادها شباب الطبقة الوسطى من أجل الحرية والكرامة والعدالة ومقاومة النهب والفساد.. ولكن المعروف أيضا أن بداية الثورات ليست مثل نهايتها .... فما هى تلك النهاية المتوقعة فى الأجلين المتوسط والطويل؟

فى تقديرى أن النموذج المصرى سيكون حاسماً فى تحديد شكل الشرق الأوسط الجديد، وفى تقديرى أيضاً أن مصر فى الأجل المتوسط، أى بعد عدة سنوات من الآن ستسلك إحدى الطريقين، إما طريق النظام الإسلامى الحالى فى تركيا وهو يتخذ طريق الأسلمة خطوة خطوة بذكاء شديد محاولاً التهام المؤسسات العلمانية بالتدريج، أو ستسلك طريق النموذج الباكستانى، أى تبادل المصالح والأدوار وكراسى السلطة بين العسكريين والإسلاميين. ورغم أن كلاً من النموذجين التركى الحالى والباكستانى يطلق عليه ديمقراطية، فإن كليهما أبعد ما يكون عن النموذج الغربى فى الديمقراطية والذى يهتم بالحريات قبل صناديق الانتخابات.

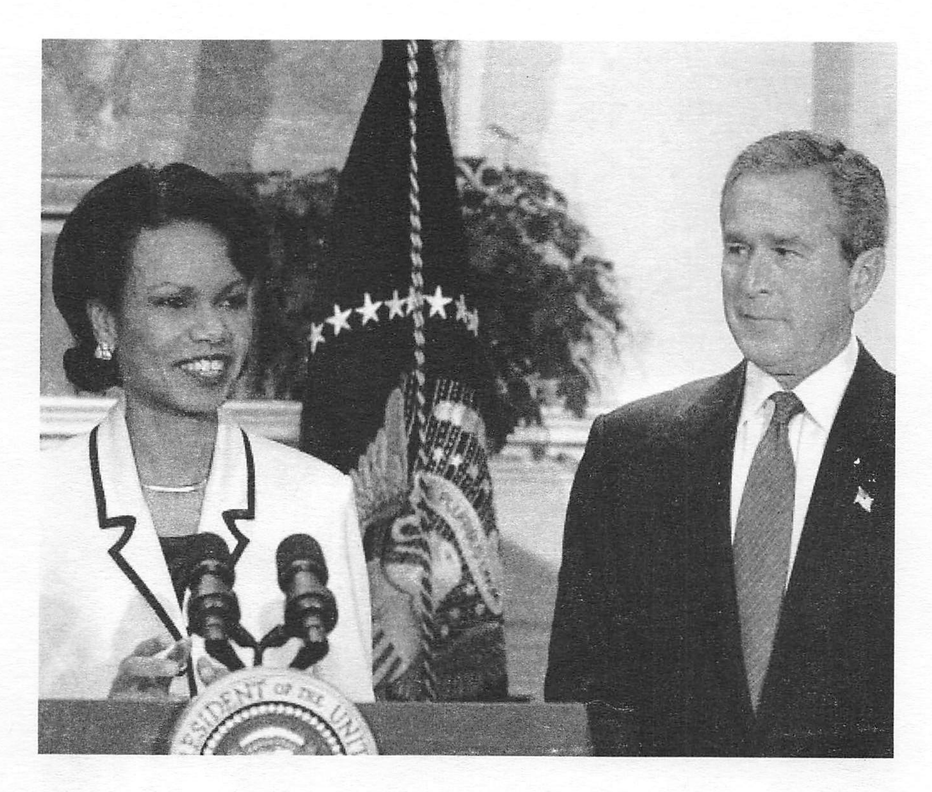
نموذج الحكم القادم فى مصر سيؤثر بلا شك على شكل الشرق الأوسط برمته وبالتالى على العالم كله، وهذا بدوره يضع المسؤولية على عاتق كل مصري..

لقد شكلت ثورة المصريين زلزالاً حقيقيا لم يهز ويسقط النظام المصري المتساوق مع المخططات الأمريكية والإسرائيلية فحسب ، بل من المؤكد أنه سيؤثر على تركيبة ووجود الأنظمة المماثلة له في المنطقة العربية والإقليمية .

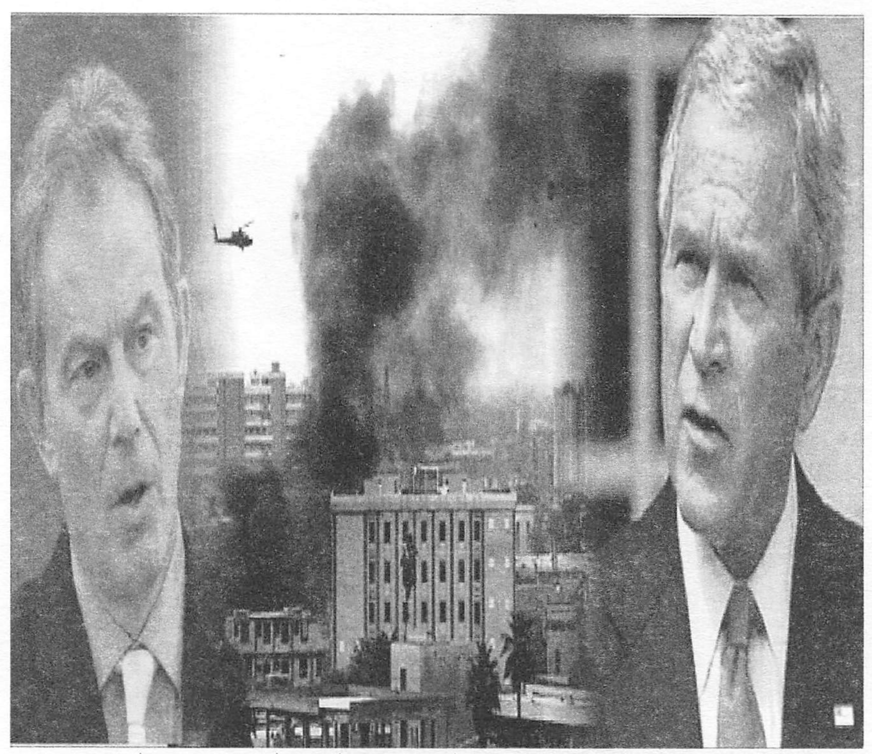
ما حققه شباب مصر غير المنتمى أو المنتظم في الأحزاب الكرتونية الموغلة في الفساد والدكتاتورية والبيروقراطية ، يتوجب تقييمه وتحليله والوقوف أمامه لأخذ

الدروس والعبر منه، ولا غضاضة إذا قلنا بأن علـى قـادة الأحـزاب والقـوى والفـصائل والحركات الوطنية واليسارية والإسلامية، أن تتعلم منهم، فهم بحق أساتذة وعمالقة هذا العصر وقادته وصنّاعه..

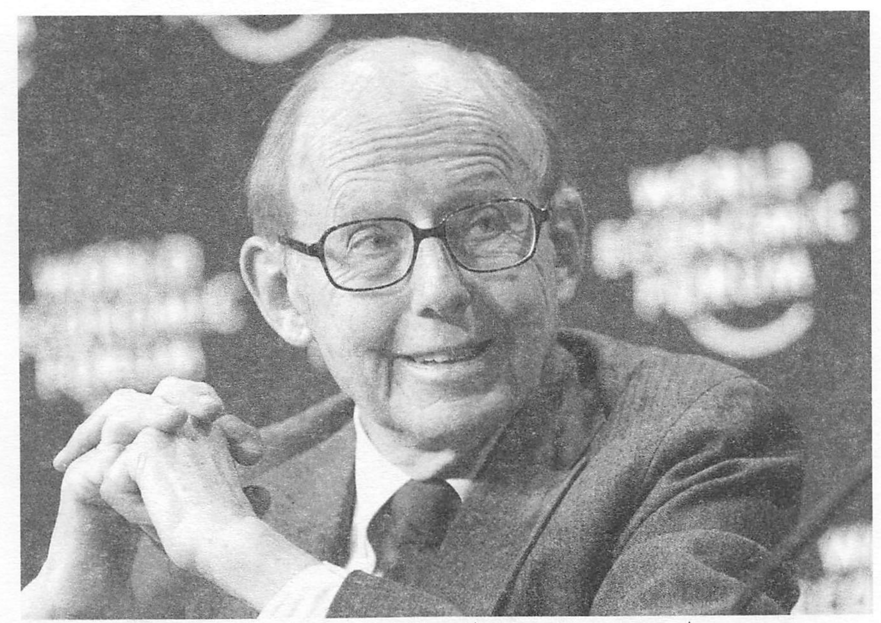
ملحق الصور



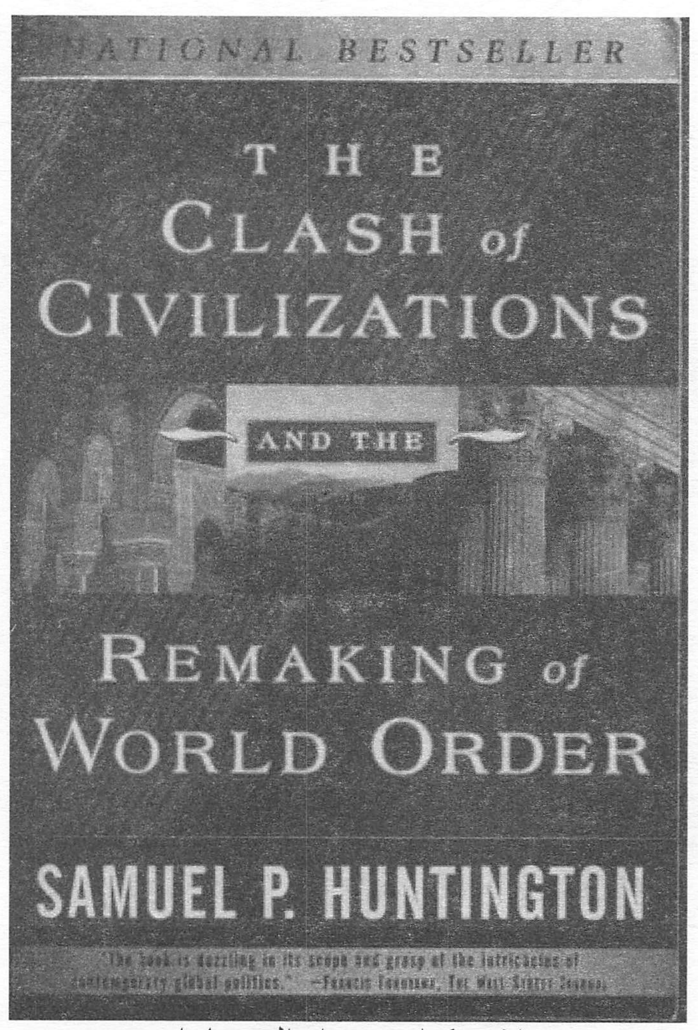
جورج بوش ووزيرة خارجيته.. مهندسا الفوضى الخلاقة



جورج بوش وتابعه توني بلير.. تحالفا على تدمير العراق



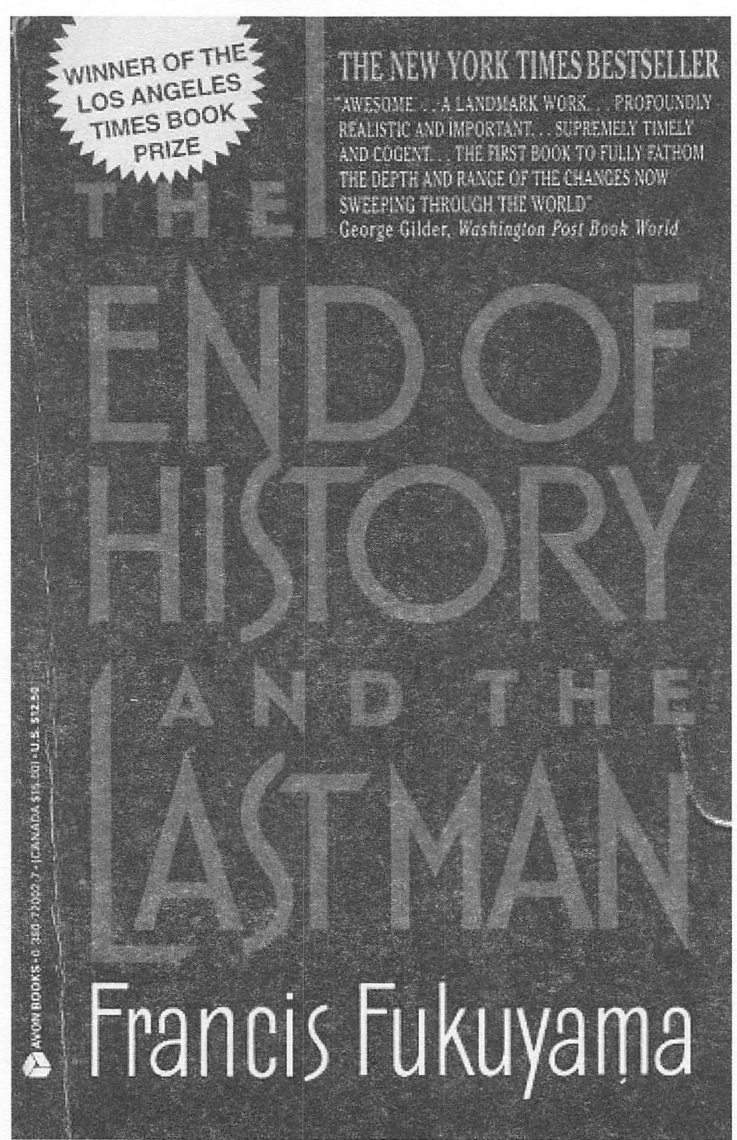
صمويل هينجتون.. مؤلف كتاب صدام الحضارات



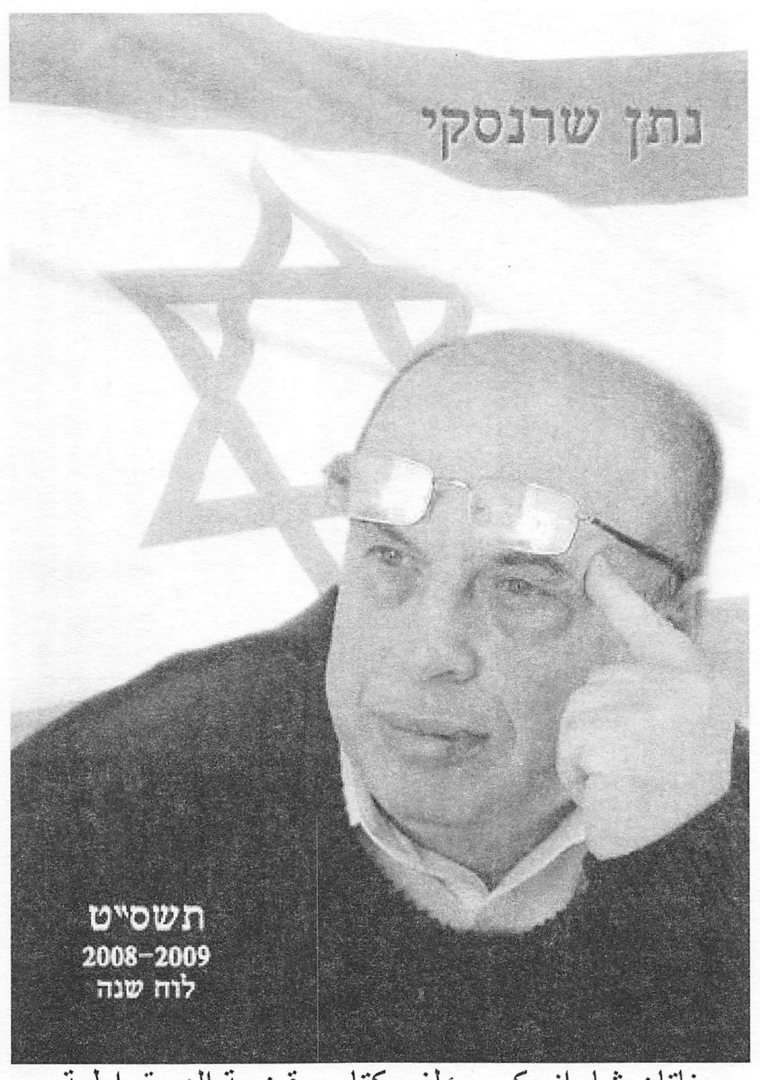
غلاف كتاب صدام الحضارات



فرانسيس فوكوياما مؤلف كتاب : نهاية التاريخ



غلاف كتاب نهاية التاريخ



ناتان شارانسكي مؤلف كتاب: قضية الديمقراطية

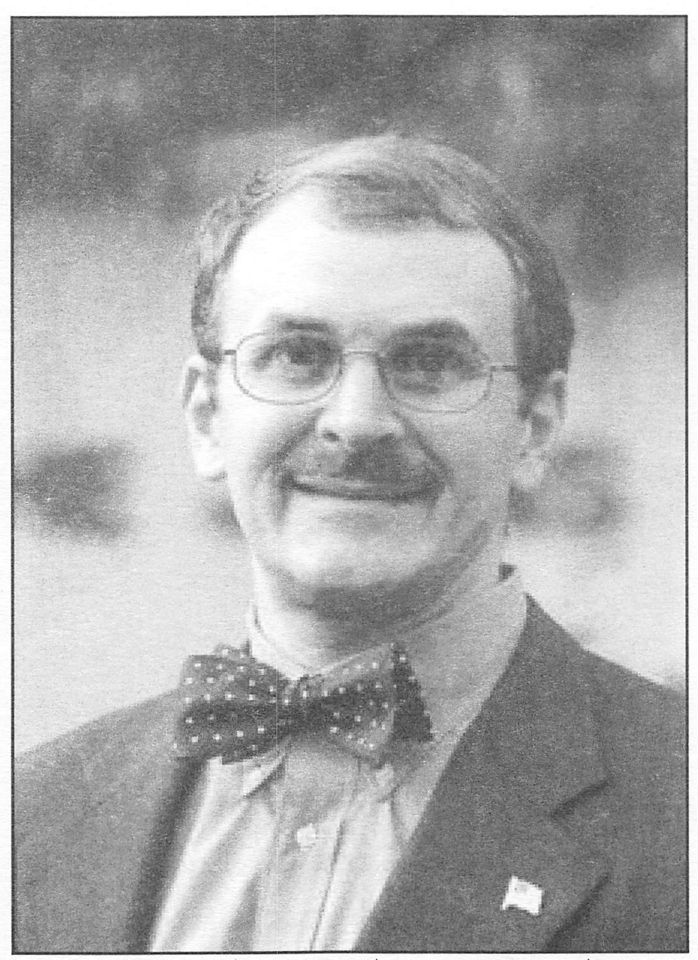
The NEW YORK TIMES Bestseller

NATAN
SHARANSKY

THE CASE FOR
DEMOCRACY

THE POWER OF
FREEDOM
TO OVERCOME
TYRANNY & TERROR

غلاف كتاب : قضية الديمقراطية



اليوت كوهين مؤلف كتاب:القيادة العليا



انهيار برج التجارة العالمي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م



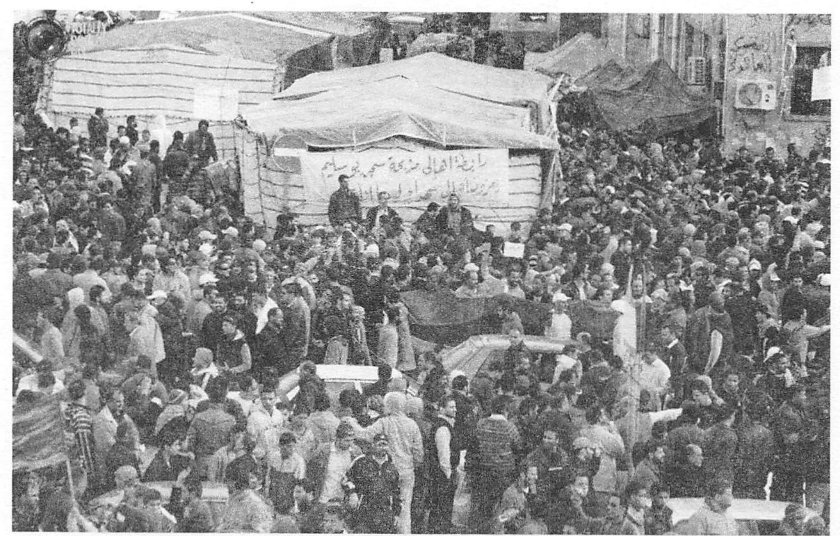
جنود المارينز في العراق



ثوار تونس



ثوار مصر



ثوار ليبيا

مصادر ومراجع

- كتاب الفوضى – جيمس جليك.

- المجتمع الفوضوي – هيدلي بول.

- الفوضى..الفوضوية..الفوضى الخلاقة..وماذا بعد؟! – سلام ابراهيم كبة.

- كتاب "الفوضى التي صنعوها: الشرق الأوسط بعد العراق" ـ جوين داير .

- الفوضى الخلاقة والفوضى المضادة– عبدالجبار خضير عباس.

- الفوضى الخلاقة– محمد السيد محسن.

- كتاب نظرية الفوضى – ادوارد لورينز.

- الفوضى الخلاقة – عبدالحسين الهنين.

- كتاب الحجة من أجل الديمقراطية قوة الحرية في التغلب على الطغيان والإرهاب ـ ناتان شارنسكي.

- شرق أوسط إسلامى أم شرق أوسط ديمقراطى – مجدى خليل

- بوش وحاجة العالم العربي للديمقراطية – حافظ الميرازي ـ قناة " الجزيرة " ـ ٢٧ يناير ٢٠٠٥ .

- الفوضى الخلاقة والخطاب الطائفي – سعدون المشهداني .

- الفوضى الخلاّقة في نُسختها الطائفيّة! – د.مسفر بن علي القحطاني .

- مشروع (برنار لويس) لتقسيم منطقة الشرق الأوسط – عبد الرحمن الغمراوي.

- ناتان شارانسكي وفلسفة الديمقراطية الأمريكية !! – د. أبو الحكم .

- مشروع الفوضى الإقليمية –عاطف الغمري.

- ما بعد خطاب أوباما.. نسخة جديدة للشرق الأوسط الكبير! – جمال عرفة

- ثوار يناير يتحدون الفوضى الخلاقة - تحقيق : د. هند بداري.

- الثورة المصرية - جيمس.د.لاسوير - مقال - مجلة " فورين أفيرز ".

- كتاب " داخل مصر: أرض الفراعنة على شفا الثورة " - جون برادلي .

- روما الأمريكية عن نظرية الإمبراطورية الفاضلة- لويس هـ. لافام - ترجمة شادي عمران .

- أمريكا التوتاليتارية - ميشال بوغنون.

- الإمبراطورية - إمبراطورية العولمة الجديدة - مايكل هاردت وأنطونيو نيغري - ترجمة أفضل جتكر .

- الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية - محمد حسنين هيكل - مجلة "وجهات نظر".

- بين عصرين : أمريكا والعصر التكنوتروني - زبينغيو بريجنسكي - ترجمة وتقديم محجوب عمر .

- أمريكا بين واقعية "مكيافيللي" ومثالية "روسو" -حسن ولد المختار .

- برنامج المحافظين الجدد " - باتريك بوكانان.

- الفوضى الخلاّقة : الأصل والصورة والواقع - د. سمير بسباس.

- الفوضى الخلاقة.. كيف؟ ولماذا؟ - محمد المهندس.

- الفوضى الخلاقة و الدراويش - باقر علي الشماسي .

- نظرية الفوضى" وأخواتها - د. فردريك معتوق.

- الفلسفة السياسية للمحافظين الأمريكيين الجدد: أيديولوجية الفوضى الخلاّقة - محمود حيدر.

- العولمة وتطورات العالم المعاصر - سمير محمود ناصر .

- تفتيت السودان يستهدف تطويق مصر، حنان البدري - جريدة الخليج.

فهرس الكتاب